coopération allemande
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Publié par la giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية
Al-Kawakibi Democracy Transition Center

الهياكل الرسمية لحقوق الانسان في تونس

— وثائق ذات صلة —

مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية
Kawakibi Democracy Transition Center

وثائق ذات صلة

تجميع

مركز الكواكبيّ للتّحوّلات الدّيمقراطيّة

منشورات مركز الكواكبيّ للتّحوّلات الدّيمقراطيّة

www.kawakibi.org

تـــونـــــس • نوفمبر/ تشرين الثاني 2013

بالتّعاون مع

coopération allemande
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Publié par la giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

إصدار

مركز الكواكبيّ للتّحوّلات الدّيمقراطيّة

الهياكل الرّسميّة لحقوق الإنسان في تونس / وثائق ذات صلة

*****

تجميع :مركز الكواكبيّ للتّحوّلات الدّيمقراطيّة

تونس : مركز الكواكبيّ للتّحوّلات الدّيمقراطيّة - نوفمبر / تشرين الثاني 2013

الحجم : صفحة 21/15 صم

الورق : 90 غ (الداخلي) + 350 غ (الغلاف) - Couché

عدد الصفحات : 100 صفحة

الطّبعة : الأولى

تصميم الغلاف و الإعداد الفنّي : أنيس المنزلي

ALPHAWIN STUDIO / anismenzli@hotmail.fr

*****

تمّ إعداد هذه الدّراسة في إطار شراكة بين مركز الكواكبيّ للتّحوّلات الدّيمقراطيّة KADEM
و وكالة التّعاون الألمانيّ GIZ

*****

سُحب من هذا الكتاب 500 نسخة في طبعته الأولى.

© جميع الحقوق محفوظة لـمركز الكواكبيّ للتّحوّلات الدّيمقراطيّة ـ تونس

تـــونـــــس • نوفمبر / تشرين الثاني 2013

www.kawakibi.org

الفهرس

الجمعية العامة للأمم المتحدة 4 مارس 1994 :
المؤسسات الوطنية لتعزيز و حماية حقوق الإنسان 5

Assemblée Générale des Nations Unies 4 Mars 1994 :
Institutions Nationales pour la Promotion et la Protection des droits de l'Homme 13

الجمعية العامة للأمم المتحدة 8 أوت 2011 :
المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها 21

الجمعية العامة للأمم المتحدة
مجلس حقوق الإنسان، 16 جويلية 2012 :
المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها 47

Comité International de Coordination des Institutions Nationales pour la Promotion et la Protection des Droits de l'Homme :
Rapport & Recommandations de la S.C.A
Genève 16-18 Novembre 2009 53

I.C.C.
Chart of The Status of National Institutions
February, 11 2013 85

German Bundestag, November 28, 2000
Establishment of a German Institute for Human Rights 95

الجمعية العامة للأمم المتحدة 4 مارس 1994 :
المؤسسات الوطنية لتعزيز و حماية حقوق الإنسان

الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/48/134
4 March 1994

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ١١٤(ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/48/632/Add.2)]

٤٨/١٣٤- المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى القرارات ذات الصلة المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، لا سيما قراريها ٤١/١٢٩ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ٤٦/١٢٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وقرارات لجنة حقوق الإنسان ١٩٨٧/٤٠ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ١٩٨٧[١]، و ١٩٨٨/٧٢ المؤرخ ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٨[٢]، و ١٩٨٩/٥٢ المؤرخ ٧ آذار/مارس ١٩٨٩[٣]، و ١٩٩٠/٧٣ المؤرخ ٧ آذار/مارس ١٩٩٠[٤]، و ١٩٩١/٢٧ المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩١[٥]، و ١٩٩٢/٥٤ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٢[٦]، وإذ تحيط علما بقرار اللجنة ١٩٩٣/٥٥ المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٣[٧]،

---

(١) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٨٧، الملحق رقم ٥ والتصويب (E/1987/18 وCorr.1)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٢) المرجع نفسه، ١٩٨٨، الملحق رقم ٢ والتصويب(E/1988/12 وCorr.1)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٣) المرجع نفسه، ١٩٨٩، الملحق رقم ٢ والتصويب(E/1989/20 وCorr.1)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٤) المرجع نفسه، ١٩٩٠، الملحق رقم ٢ والتصويب(E/1990/22 وCorr.1)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٥) المرجع نفسه، ١٩٩١، الملحق رقم ٢(E/1991/22)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٦) المرجع نفسه، ١٩٩٢، الملحق رقم ٢(E/1992/22)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٧) المرجع نفسه، ١٩٩٣، الملحق رقم ٣(E/1993/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

وإذ تشدد على أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٨]، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان[٩] والصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بتعزيز احترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تؤكد وجوب منح الأولوية لوضع ترتيبات ملائمة على الصعيد الوطني لضمان التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان،

واقتناعا منها بالدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات على الصعيد الوطني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفي إيجاد وزيادة وعي الجمهور بتلك الحقوق والحريات،

وإذ تسلم بأن الأمم المتحدة يمكن أن تقوم بدور حفاز في المساعدة على تطوير المؤسسات الوطنية عن طريق العمل كمركز لتبادل المعلومات والخبرة،

وإذ تضع في اعتبارها، في هذا الصدد، المبادئ التوجيهية المتعلقة بهيكل وأداء المؤسسات الوطنية والمحلية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، التي أيدتها الجمعية في قرارها ٤٦/٣٣ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨،

وإذ ترحب بتزايد الاهتمام على نطاق عالمي بإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية، وهو ما أعرب عنه خلال الاجتماع الإقليمي لأفريقيا التابع للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمعقود في تونس في الفترة من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وخلال الاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، المعقود في في سان خوسيه في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، والاجتماع الإقليمي لآسيا المعقود في بانكوك في الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وحلقة عمل الكمنولث بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المعقودة في أوتاوا في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وحلقة العمل بشأن قضايا حقوق الإنسان لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ، المعقودة في جاكرتا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وما تجلى في القرارات التي أعلنتها مؤخرا عدة دول أعضاء بإنشاء مؤسسات وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان،

وإذ تضع فى اعتبارها إعلان وبرنامج عمل فيينا[١٠] اللذين أكد فيهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من جديد الدور الهام والبناء الذى تقوم به المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما بصفتها الاستشارية بالنسبة للسلطات المختصة، ودورها في كفالة الانتصاف في حالة انتهاكات حقوق الإنسان، وفي نشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان، وفى التثقيف في مجال حقوق الإنسان،

---

(٨) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٩) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١).

(١٠) A/CONF.157/24 (Part I) ، الفصل الثالث.

وإذ تلاحظ مختلف النهج المعتمدة في جميع أنحاء العالم لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، وإذ تؤكد أن جميع حقوق الإنسان عالمية الطابع ومتلاحمة ومترابطة، وإذ تؤكد وتدرك قيمة تلك النهج في تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومراعاتها،

١ - تحيط علما مع الارتياح بالتقرير المستكمل المقدم من الأمين العام [١١]، الذي أعد وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٤/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١؛

٢ - تؤكد من جديد أهمية إقامة مؤسسات وطنية فعالة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وفقا للتشريع الوطني، وأهمية ضمان كفالة تعددية عضويتها واستقلالها؛

٣ - تشجع الدول الأعضاء على إنشاء مؤسسات وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، أو تعزيز الموجود بالفعل من تلك المؤسسات، وعلى إدماج تلك العناصر في الخطط الإنمائية الوطنية؛

٤ - تشجع المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التي تنشئها الدول الأعضاء على منع ومكافحة جميع انتهاكات حقوق الإنسان على النحو المبين في إعلان وبرنامج عمل فيينا والصكوك الدولية ذات الصلة؛

٥ - تطلب إلى مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة أن يواصل جهوده لزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية، ولا سيما في مجال الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية، والإعلام والتثقيف، في إطار الحملة الإعلامية العالمية من أجل حقوق الإنسان؛

٦ - تطلب أيضا إلى مركز حقوق الإنسان أن ينشئ، بناء على طلب الدول المعنية، مراكز للأمم المتحدة للوثائق والتدريب في ميدان حقوق الإنسان، وأن يقوم بذلك على أساس الإجراءات المعمول بها بشأن استخدام الموارد المتاحة، في إطار صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يرد ردا إيجابيا على الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة في إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان كجزء من برنامج الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، فضلا عن المراكز الوطنية للوثائق والتدريب في ميدان حقوق الإنسان؛

٨- تشجع جميع الدول الأعضاء على اتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز تبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بإنشاء تلك المؤسسات الوطنية وتشغيلها بصورة فعالة؛

---

(١١) A/48/340 .

٩ - تؤكد الدور الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية بوصفها وكالات لنشر المواد المتعلقة بحقوق الإنسان وللأنشطة الإعلامية الأخرى التي يجري إعدادها أو تنظيمها برعاية الأمم المتحدة؛

١٠ - ترحب بتنظيم اجتماع للمتابعة في تونس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ تحت رعاية مركز حقوق الإنسان للقيام، بوجه خاص، بدراسة الطرق والوسائل اللازمة لتعزيز المساعدة التقنية من أجل التعاون وتقوية المؤسسات الوطنية، وبمواصلة دراسة جميع القضايا المتصلة بمسألة المؤسسات الوطنية؛

١١ - ترحب أيضا بالمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية، المرفقة بهذا القرار؛

١٢ - تشجع على إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية التي تراعي هذه المبادئ وتدرك أن من حق أي دولة أن تختار الإطار الذي يتلاءم مع احتياجاتها الخاصة على الصعيد الوطني؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٥
٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣

المرفق

المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية

الاختصاصات والمسؤوليات

١ - تختص المؤسسة الوطنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٢ - تكون للمؤسسة الوطنية ولاية واسعة قدر الإمكان ومنصوص عليها صراحة في أحد النصوص الدستورية أو التشريعية التي تحدد تشكيلها ونطاق اختصاصها.

٣ - تكون للمؤسسة الوطنية، في جملة أمور، المسؤوليات التالية:

(أ) تقديم فتاوى وتوصيات ومقترحات وتقارير، على أساس استشاري، إلى الحكومة والبرلمان وأي جهاز آخر مختص، سواء بناء على طلب السلطات المعنية أو باستخدام حقها في الاستماع إلى أية مسألة دون الإحالة إلى جهة أعلى، بشأن جميع المسائل المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ ويجوز للمؤسسة الوطنية أن تقرر نشر هذه الفتاوى والتوصيات والمقترحات والتقارير وكذلك جميع المبادرات التي تتخذها المؤسسة الوطنية والتي تشمل المجالات التالية:

'١' جميع الأحكام التشريعية والإدارية وكذلك الأحكام المتعلقة بالتنظيمات القضائية التي تهدف إلى المحافظة على حماية حقوق الإنسان وتوسيع نطاقها؛ وفي هذا الصدد تدرس المؤسسة الوطنية التشريعات والنصوص الإدارية السارية، فضلا عن مشاريع القوانين والمقترحات، وتقدم التوصيات التي تراها مناسبة لضمان اتساق هذه النصوص مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان؛ وتوصي، عند الاقتضاء، باعتماد تشريع جديد أو بتعديل التشريع الساري، وباعتماد التدابير الإدارية أو بتعديلها؛

'٢' أية حالة لانتهاك حقوق الإنسان تقرر تناولها؛

'٣' إعداد تقارير عن الحالة الوطنية لحقوق الإنسان بوجه عام، وعن مسائل أكثر تحديدا؛

'٤' توجيه انتباه الحكومة إلى حالات انتهاك حقوق الإنسان في أي جزء من البلد وتقديم مقترحات إليها تتعلق بالمبادرات الرامية إلى وضع حد لهذه الحالات، وعند الاقتضاء، إبداء الرأي بشأن موقف الحكومة وردود فعلها؛

(ب) تعزيز وضمان المواءمة بين التشريع والأنظمة والممارسات الوطنية والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفا فيها، والعمل على تنفيذها بطريقة فعالة؛

(ج) تشجيع التصديق على الصكوك المذكورة أعلاه أو على الانضمام إليها، وكفالة تنفيذها؛

(د) المساهمة في إعداد التقارير التي ينبغي للدول أن تقدمها إلى هيئات ولجان الأمم المتحدة وإلى المؤسسات الإقليمية عملا بالتزاماتها بموجب المعاهدات، وعند الاقتضاء، إبداء الرأي في هذا الموضوع مع إيلاء الاحترام الواجب لاستقلالها؛

(هـ) التعاون مع الأمم المتحدة وجميع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية والمؤسسات الوطنية في البلدان الأخرى، المختصة بمجالات تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

(و) المساعدة في إعداد البرامج المتعلقة بتدريس حقوق الإنسان والبحوث المتصلة بها، والمشاركة في تنفيذها في المدارس والجامعات والأوساط المهنية؛

(ز) الإعلان عن حقوق الإنسان والجهود المبذولة لمكافحة جميع أشكال التمييز، لا سيما التمييز العنصري، عن طريق زيادة وعي الجمهور، وبصفة خاصة عن طريق الإعلام والتثقيف وباستخدام جميع أجهزة الصحافة.

التكوين وضمانات الاستقلال والتعددية

١ - ينبغي أن يكون تكوين المؤسسة الوطنية وتعيين أعضائها، سواء بالانتخاب أو بغير ذلك، وفقا لإجراءات تتيح توفر جميع الضمانات اللازمة لكفالة التمثيل التعددي للقوى الاجتماعية (في المجتمع المدني) المشتركة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، لا سيما بسلطات تسمح بإقامة تعاون فعال مع الجهات التالية، أو باشتراك ممثلين لها:

(أ) المنظمات غير الحكومية المسؤولة عن حقوق الإنسان وجهود مكافحة التمييز العنصري، ونقابات العمال ، والمنظمات الاجتماعية والمهنية المعنية، مثل رابطات الحقوقيين، والأطباء، والصحفيين، والعلماء البارزين؛

(ب) التيارات في الفكر الفلسفي أو الديني؛

(ج) الجامعات والخبراء المؤهلون؛

(د) البرلمان؛

(هـ) الإدارات الحكومية (وفي حالة إنضمامها لا يشترك ممثلوها في المداولات إلا بصفة استشارية).

٢ - ينبغي أن تتوفر لدى المؤسسة الوطنية الهياكل الأساسية المناسبة لسلاسة سير أنشطتها، وبصفة خاصة الأموال الكافية لذلك. وينبغي أن يكون الغرض من هذه الأموال هو تمكينها من تدبير موظفيها وأماكن عملها لتكون مستقلة عن الحكومة وغير خاضعة لمراقبة مالية قد تمس استقلالها.

٣ - من أجل كفالة استقرار ولاية أعضاء المؤسسة الوطنية، الذي لن تكون المؤسسة مستقلة حقا بغيره، ينبغي أن يكون تعيينهم بقرار رسمي يحدد المدة المعينة لولايتهم. وتكون الولاية قابلة للتجديد، شريطة كفالة التعددية في عضوية المؤسسة.

وسائل التشغيل

ينبغي للمؤسسة الوطنية، في إطار عملها، القيام بما يلي:

(أ) أن تنظر بحرية في جميع المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصها، سواء كانت مقدمة من الحكومة أو قررت تناولها دون الإحالة إلى سلطة أعلى، بناء على اقتراح مقدم من أعضائها أو من أي ملتمس آخر؛

(ب) أن تستمع إلى أي شخص وأن تحصل على أية معلومات وأية وثائق لازمة لتقييم الحالات التي تدخل في نطاق اختصاصها؛

(ج) أن تخاطب الرأي العام مباشرة أو من خلال أي جهاز صحفي، لا سيما للتعريف بآرائها وتوصياتها؛

(د) أن تعقد اجتماعات بصفة منتظمة، وعند الاقتضاء، بحضور جميع أعضائها الذين يدعون إلى الحضور طبقا للأصول المقررة؛

(هـ) أن تنشئ أفرقة عاملة من بين أعضائها، حسب الاقتضاء، وأن تنشئ فروعا محلية أو إقليمية لمساعدتها على الاضطلاع بمهامها؛

(و) أن تجري مشاورات مع الهيئات الأخرى، القضائية أو غير القضائية، المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان (لا سيما أمناء المظالم، ووسطاء التوفيق، والمؤسسات المماثلة)؛

(ز) أن تعمد، نظرا للدور الأساسي الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية في توسيع نطاق عمل المؤسسات الوطنية، إلى إقامة علاقات مع المنظمات غير الحكومية المكرسة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وللتنمية الاقتصادية

والاجتماعية، ومكافحة العنصرية، وحماية الجماعات الضعيفة بصفة خاصة (لا سيما الأطفال، والعمال المهاجرين، واللاجئين، والمعوقين جسديا وعقليا)، أو لمجالات متخصصة.

مبادئ إضافية بشأن مركز اللجان ذات الاختصاصات شبه القضائية

قد تخول المؤسسة الوطنية سلطة تلقي وبحث الشكاوى والالتماسات المتعلقة بحالات فردية. ويمكن عرض القضايا عليها بواسطة الأفراد، أو ممثليهم، أو أطراف ثالثة، أو منظمات غير حكومية أو رابطات أو نقابات أو غيرها من الهيئات التمثيلية. وفي تلك الظروف، ودون الإخلال بالمبادئ المبينة أعلاه بشأن الاختصاصات الأخرى للجان، يجوز أن تستند المهام التي تكلف بها إلى المبادئ التالية:

(أ) التماس التسوية الودية عن طريق المصالحة أو، مع الالتزام بالحدود المقررة قانونا، عن طريق قرارات ملزمة أو، عند الاقتضاء، باللجوء إلى السرية؛

(ب) إخطار مقدم الإلتماس بحقوقه، لا سيما بسبل الانتصاف المتاحة له، وتيسير وصوله إليها؛

(ج) الاستماع إلى أية شكاوى أو التماسات أو إحالتها إلى أي سلطة مختصة أخرى مع الالتزام بالحدود المقررة قانونا؛

(د) تقديم توصيات إلى السلطات المختصة، لا سيما باقتراح تعديلات أو إصلاحات للقوانين والأنظمة والممارسات الإدارية، وبصفة خاصة عندما تكون هي مصدر الصعوبات التي يواجهها مقدمو الإلتماسات لإثبات حقوقهم.

../..

Assemblée Générale des Nations Unies 4 Mars 1994 : Institutions Nationales pour la Promotion et la Protection des droits de l'Homme

NATIONS UNIES **A**

Assemblée générale

Distr.
GENERALE

A/RES/48/134
4 mars 1994

Quarante-huitième session
Point 114 b de l'ordre du jour

RÉSOLUTION ADOPTÉE PAR L'ASSEMBLÉE GÉNÉRALE

[sur le rapport de la Troisième Commission (A/48/632/Add.2)]

48/134. Institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'homme

L'Assemblée générale,

Rappelant les résolutions relatives aux institutions nationales pour la protection et la promotion des droits de l'homme, notamment ses résolutions 41/129 du 4 décembre 1986 et 46/124 du 17 décembre 1991, et les résolutions de la Commission des droits de l'homme 1987/40 du 10 mars 1987 1/, 1988/72 du 10 mars 1988 2/, 1989/52 du 7 mars 1989 3/, 1990/73 du 7 mars 1990 4/, 1991/27 du 5 mars 1991 5/ et 1992/54 du 3 mars 1992 6/, et prenant note de la résolution 1993/55 de la Commission, en date du 9 mars 1993 7/,

---

1/ Voir Documents officiels du Conseil économique et social, 1987, Supplément n° 5 et rectificatifs (E/1987/18 et Corr.1 et 2), chap. II, sect. A.

2/ Ibid., 1988, Supplément n° 2 et rectificatif (E/1988/12 et Corr.1), chap. II, sect. A.

3/ Ibid., 1989, Supplément n° 2 (E/1989/20), chap. II, sect. A.

4/ Ibid., 1990, Supplément n° 2 et rectificatifs (E/1990/22 et Corr.1 et 2), chap. II, sect. A.

5/ Ibid., 1991, Supplément n° 2 (E/1991/22), chap. II, sect. A.

6/ Ibid., 1992, Supplément n° 2 (E/1992/22), chap. II, sect. A.

7/ Ibid., 1993, Supplément n° 3 (E/1993/23), chap. II, sect. A.

/...

Soulignant l'importance que la Déclaration universelle des droits de l'homme 8/, les Pactes internationaux relatifs aux droits de l'homme 9/ et d'autres instruments internationaux revêtent pour ce qui est de promouvoir le respect effectif des droits de l'homme et des libertés fondamentales,

Affirmant que la priorité devrait être accordée à l'élaboration d'arrangements appropriés à l'échelon national en vue d'assurer l'application effective des normes internationales relatives aux droits de l'homme,

Convaincue du rôle important que des institutions peuvent jouer au niveau national s'agissant de promouvoir et de protéger les droits de l'homme et les libertés fondamentales ainsi que de faire plus largement connaître ces droits et libertés et d'y sensibiliser l'opinion,

Considérant que l'Organisation des Nations Unies peut jouer un rôle de catalyseur dans la mise en place d'institutions nationales en servant de centre d'échange d'informations et de données d'expérience,

Ayant à l'esprit, à cet égard, les principes directeurs concernant la structure et le fonctionnement des institutions nationales et locales pour la promotion et la protection des droits de l'homme, qu'elle a approuvés dans sa résolution 33/46 du 14 décembre 1978,

Se félicitant de l'intérêt universel accru pour la création et le renforcement d'institutions nationales, qui s'est manifesté à l'occasion de la Réunion régionale pour l'Afrique de la Conférence mondiale sur les droits de l'homme, tenue à Tunis du 2 au 6 novembre 1992, de la Réunion régionale pour l'Amérique latine et les Caraïbes, tenue à San José du 18 au 22 janvier 1993, de la Réunion régionale pour l'Asie, tenue à Bangkok du 29 mars au 2 avril 1993, de l'Atelier du Commonwealth sur les institutions nationales pour les droits de l'homme, tenu à Ottawa du 30 septembre au 2 octobre 1992 et de l'Atelier régional pour l'Asie et le Pacifique sur les questions relatives aux droits de l'homme, tenu à Jakarta du 26 au 28 janvier 1993, intérêt qui s'est traduit par la décision récemment annoncée par plusieurs Etats Membres de mettre en place des institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'homme,

Ayant à l'esprit la Déclaration et le Programme d'action de Vienne 10/, dans lesquels la Conférence mondiale sur les droits de l'homme a réaffirmé le rôle important et constructif revenant aux institutions nationales dans la promotion et la protection des droits de l'homme, en particulier en leur qualité de conseillers des autorités compétentes, ainsi que le rôle qu'elles jouent pour ce qui est de remédier aux violations dont ces droits font l'objet, de diffuser des informations à leur sujet et de dispenser un enseignement les concernant,

Notant les diverses démarches adoptées dans le monde entier en matière de promotion et de protection des droits de l'homme à l'échelon national, soulignant l'universalité, l'indivisibilité et l'interdépendance de tous les droits de l'homme, soulignant et reconnaissant la valeur de ces démarches pour promouvoir le respect universel et effectif des droits de l'homme et des libertés fondamentales,

---

8/ Résolution 217 A (III).

9/ Résolution 2200 A (XXI), annexe.

10/ A/CONF.157/24 (Partie I), chap. III.

/...

1. Prend acte avec satisfaction du rapport mis à jour 11/, établi par le Secrétaire général en application de la résolution 46/124 de l'Assemblée générale, en date du 17 décembre 1991;

2. Réaffirme qu'il importe de créer, conformément à la législation nationale, des institutions nationales efficaces pour la promotion et la protection des droits de l'homme, de veiller au pluralisme de leur composition et d'en assurer l'indépendance;

3. Encourage les Etats Membres à créer des institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'homme ou à les renforcer s'il en existe déjà, et à leur faire une place dans les plans de développement nationaux;

4. Encourage les institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'homme établies par les Etats Membres à prévenir et combattre toutes les violations des droits de l'homme énumérées dans la Déclaration et le Programme d'action de Vienne et dans les instruments internationaux pertinents;

5. Prie le Centre pour les droits de l'homme du Secrétariat de poursuivre ses efforts en vue de renforcer la coopération entre l'Organisation des Nations Unies et les institutions nationales, en particulier dans le domaine des services consultatifs, de l'assistance technique, de l'information et de l'éducation, notamment dans le cadre de la Campagne mondiale d'information sur les droits de l'homme;

6. Prie également le Centre pour les droits de l'homme de créer, à la demande des Etats concernés, des centres des Nations Unies pour la documentation et la formation en matière de droits de l'homme, en se fondant pour ce faire sur les procédures établies concernant l'utilisation des ressources disponibles au titre du Fonds de contributions volontaires des Nations Unies pour les services consultatifs et l'assistance technique dans le domaine des droits de l'homme;

7. Prie le Secrétaire général de donner une suite favorable aux demandes d'assistance formulées par les Etats Membres touchant la création et le renforcement d'institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'homme dans le cadre du programme de services consultatifs et de coopération technique intéressant les droits de l'homme, ainsi que de centres nationaux de documentation et de formation en matière de droits de l'homme;

8. Encourage tous les Etats Membres à prendre les mesures voulues pour promouvoir l'échange d'informations et de données d'expérience concernant la création et le fonctionnement efficace de telles institutions nationales;

9. Souligne le rôle des institutions nationales en tant qu'organes de diffusion pour les documents relatifs aux droits de l'homme et de transmission pour d'autres activités d'information entreprises ou organisées sous les auspices de l'Organisation des Nations Unies;

10. Se félicite de l'organisation, sous les auspices du Centre pour les droits de l'homme, d'une réunion de suivi à Tunis en décembre 1993 ayant notamment pour but d'examiner les moyens de promouvoir une assistance

---

11/ A/48/340.

/...

technique orientée vers la coopération et le renforcement des institutions nationales, et de poursuivre l'étude de toutes les questions concernant les institutions nationales;

11. Se félicite également des Principes concernant le statut des institutions nationales, joints en annexe à la présente résolution;

12. Encourage la création et le renforcement d'institutions nationales s'inspirant de ces principes et reconnaissant qu'il appartient à chaque Etat de choisir le cadre le mieux adapté à ses besoins propres au niveau national;

13. Prie le Secrétaire général de lui rendre compte à sa cinquantième session de l'application de la présente résolution.

85e séance plénière
20 décembre 1993

ANNEXE

Principes concernant le statut des institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'homme

Compétences et attributions

1. Les institutions nationales sont investies de compétences touchant à la promotion et à la protection des droits de l'homme.

2. Les institutions nationales sont dotées d'un mandat aussi étendu que possible et clairement énoncé dans un texte constitutionnel ou législatif, qui détermine leur composition et leur champ de compétence.

3. Les institutions nationales ont, notamment, les attributions suivantes :

a) Fournir à titre consultatif au gouvernement, au parlement et à tout autre organe compétent, soit à la demande des autorités concernées, soit en usant de sa faculté d'autosaisine, des avis, recommandations, propositions et rapports concernant toutes questions relatives à la promotion et à la protection des droits de l'homme; les institutions nationales peuvent décider de les rendre publics; ces avis, recommandations, propositions et rapports ainsi que toute prérogative des institutions nationales se rapportent aux domaines suivants :

i) Les dispositions législatives et administratives et les dispositions relatives à l'organisation judiciaire dont l'objet est de protéger et d'étendre les droits de l'homme; à cet égard, les institutions nationales examinent la législation et les textes administratifs en vigueur, ainsi que les projets et propositions de lois, et font les recommandations qu'elles estiment appropriées pour que ces textes se conforment aux principes fondamentaux des droits de l'homme; elles recommandent, si nécessaire, l'adoption d'une nouvelle législation, l'adaptation de la législation en vigueur, et l'adoption ou la modification des mesures administratives;

ii) Les cas de violations des droits de l'homme dont elles décideraient de se saisir;

iii) L'élaboration de rapports sur la situation nationale des droits de l'homme en général, ainsi que sur des questions plus spécifiques;

/...

iv) Attirer l'attention du gouvernement sur les cas de violations des droits de l'homme où qu'ils surviennent dans le pays, lui proposer toutes initiatives tendant à y mettre fin et, le cas échéant, émettre un avis sur les positions et réactions du gouvernement;

b) Promouvoir et assurer l'harmonisation des lois, des règlements et des pratiques en vigueur sur le plan national avec les instruments internationaux relatifs aux droits de l'homme, auxquels l'Etat est partie, et leur mise en oeuvre effective;

c) Encourager la ratification de ces instruments ou l'adhésion à ces textes, et s'assurer de leur mise en oeuvre;

d) Contribuer aux rapports que les Etats doivent présenter aux organes et comités des Nations Unies, ainsi qu'aux institutions régionales, en application de leurs obligations conventionnelles et, le cas échéant, émettre un avis à ce sujet, dans le respect de leur indépendance;

e) Coopérer avec l'Organisation des Nations Unies et tout autre organisme des Nations Unies, les institutions régionales et les institutions nationales d'autres pays qui ont compétence dans les domaines de la promotion et de la protection des droits de l'homme;

f) Coopérer à l'élaboration de programmes concernant l'enseignement et la recherche sur les droits de l'homme et participer à leur mise en oeuvre dans les milieux scolaires, universitaires et professionnels;

g) Faire connaître les droits de l'homme et la lutte contre toutes les formes de discrimination, notamment la discrimination raciale, en sensibilisant davantage l'opinion publique, notamment par l'information et l'enseignement, et en faisant appel à tous les organes de presse.

Composition et garanties d'indépendance et de pluralisme

1. La composition des institutions nationales et la désignation de leurs membres, par voie élective ou non, doivent être établies selon une procédure qui présente toutes les garanties nécessaires pour assurer la représentation pluraliste des forces sociales (de la société civile) concernées par la promotion et la protection des droits de l'homme, en particulier grâce à des pouvoirs permettant une coopération effective avec des représentants, ou grâce à la présence de représentants :

a) Des organisations non gouvernementales compétentes dans le domaine des droits de l'homme et de la lutte contre la discrimination raciale, des syndicats, des organisations socio-professionnelles intéressées, groupant par exemple des juristes, des médecins, des journalistes et des personnalités scientifiques;

b) Des courants de pensée philosophiques et religieux;

c) D'universitaires et d'experts qualifiés;

d) Du parlement;

e) Des administrations (auquel cas ces représentants ne participent aux délibérations qu'à titre consultatif).

2. Les institutions nationales doivent disposer d'une infrastructure adaptée au bon fonctionnement de leurs activités, en particulier de crédits suffisants. Ces crédits doivent leur permettre de se doter de leur propre personnel et de leurs propres locaux, afin d'être indépendantes du gouvernement et de n'être pas soumises à un contrôle financier qui pourrait compromettre cette indépendance.

/...

3. Pour que soit assurée la stabilité du mandat des membres des institutions nationales, sans laquelle il n'est pas de réelle indépendance, leur nomination doit résulter d'un acte officiel précisant la durée du mandat. Celui-ci peut être renouvelable, sous réserve que le pluralisme de la composition de l'institution reste garanti.

Modalités de fonctionnement

Dans le cadre de leur fonctionnement, les institutions nationales doivent :

a) Examiner librement toutes les questions relevant de leur compétence, qu'elles soient soumises par le gouvernement ou décidées par autosaisine sur proposition de leurs membres ou de tout requérant;

b) Entendre toute personne, obtenir toutes informations et tous documents nécessaires à l'appréciation de situations relevant de leur compétence;

c) S'adresser à l'opinion publique directement ou par l'intermédiaire des organes de presse, en particulier pour rendre publics leurs avis et leurs recommandations;

d) Se réunir sur une base régulière et, autant que de besoin, en présence de tous leurs membres régulièrement convoqués;

e) Constituer en leur sein, le cas échéant, des groupes de travail, et se doter de sections locales ou régionales pour les aider à s'acquitter de leurs fonctions;

f) Entretenir une concertation avec les autres organes, juridictionnels ou non, chargés de la promotion et de la protection des droits de l'homme (notamment ombudsman, médiateur, ou d'autres organes similaires);

g) Compte tenu du rôle fondamental que jouent les organisations non gouvernementales pour amplifier l'action des institutions nationales, développer les rapports avec les organisations non gouvernementales qui se consacrent à la promotion et la protection des droits de l'homme, au développement économique et social, à la lutte contre le racisme, à la protection des groupes particulièrement vulnérables (notamment les enfants, les travailleurs migrants, les réfugiés, les handicapés physiques et mentaux) ou à des domaines spécialisés.

Principes complémentaires concernant le statut des institutions ayant des compétences à caractère quasi juridictionnel

Des institutions nationales peuvent être habilitées à connaître des plaintes et requêtes concernant des situations individuelles. Elles peuvent être saisies, par des particuliers, leurs représentants, des tiers, des organisations non gouvernementales, des associations de syndicats et toutes autres organisations représentatives. Dans ce cas, et sans préjudice des principes ci-dessus concernant les autres compétences des institutions, les fonctions qui leur sont confiées peuvent s'inspirer des principes suivants :

a) Rechercher un règlement amiable par la conciliation ou, dans les limites fixées par la loi, par des décisions contraignantes ou, le cas échéant, en ayant recours à la confidentialité;

b) Informer l'auteur de la requête de ses droits, notamment des voies de recours qui lui sont ouvertes, et lui en faciliter l'accès;

/...

c) Connaître des plaintes ou requêtes ou les transmettre à toute autre autorité compétente dans les limites fixées par la loi;

d) Faire des recommandations aux autorités compétentes, notamment en proposant des adaptations ou modifications des lois, règlements et pratiques administratives, spécialement lorsqu'ils sont à l'origine des difficultés qu'éprouvent les auteurs des requêtes à faire valoir leurs droits.

الجمعية العامة للأمم المتحدة 8 أوت 2011 :
المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

الأمم المتحدة

A/66/274

الجمعية العامة

Distr.: General
8 August 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١، معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها؛ والتدابير التي اتخذتها الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد؛ والدعم المقدم للأنشطة الدولية والإقليمية لهذه المؤسسات؛ والمساعدة التقنية المقدمة لهذه المؤسسات وإلى وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى؛ والتعاون بين هذه المؤسسات الوطنية والآليات الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وترد أيضا في هذا التقرير معلومات تتعلق بأعمال المؤسسات الوطنية في ما يتصل بقضايا مواضيعية محددة.

ويكمِّل هذا التقريرُ تقريرَ الأمين العام المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠١١ المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/16/76)، الذي يغطي أنشطة الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

* A/66/150.

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٦١/٦٤، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. ويغطي هذا التقرير أنشطة الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ويكمِّل تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠١١ المقدَّم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/16/76)، الذي يغطي أنشطة الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٢ – وقد أقرت الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٦٤ بتعدد الجهات العاملة في مجال إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها. وشجعت التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومجمل الجهات الفاعلة، ومن ضمنها الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (لجنة التنسيق الدولية)، والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان[1]، وكذلك الرابطات الإقليمية والدولية لأمناء المظالم. كما رحبت الجمعية العامة بموجب القرار ذاته بالجهود التي تبذلها المفوضة السامية لإقامة شراكات دعماً للمؤسسات الوطنية، وشجعت جميع آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وكذلك وكالاتها وصناديقها وبرامجها على العمل، في إطار ولاية كل منها، مع الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية. وفي ما بين هذه الجهات الفاعلة المتعددة، يتعين على الدول الأعضاء أن تقوم بدور بارز عندما يتعلق الأمر بإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها. وفي هذا الصدد، شجعت الجمعية العامة، أيضا بموجب قرارها ١٦١/٦٤، الدول الأعضاء على إنشاء مؤسسات وطنية فعالة ومستقلة وتتسم بالتعددية.

٣ – والغرض من هذا التقرير هو تقديم موجز للأدوار التي تقوم بها الجهات الفاعلة المذكورة أعلاه في إنشاء المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وتعزيزها. وينظر أيضا في الشراكات وترتيبات التعاون الأخرى التي أُنشئت حتى الآن على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

---

(١) المجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وشبكة المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الأمريكتين، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان.

ثانيا – مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٤ – الدعم والتواصل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من ولاية المفوضية. فقد كررت المفوضة السامية، في بيانها الاستهلالي الذي أدلت به أمام الدورة السنوية الرابعة والعشرين للجنة التنسيق الدولية (جنيف، ١٧ أيار/مايو ٢٠١١)، القول إن مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية شركاء حيويون للمفوضية نظراً للمكانة المركزية التي يتبوأونها في النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان، ولا سيما في التصدي لأهم قضايا حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

٥ – وقد واصلت مفوضية حقوق الإنسان، من خلال قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية، تقديم الدعم القانوني والفني لإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها. وواصلت تطوير علاقتها الطويلة الأمد مع لجنة التنسيق الدولية عن طريق توفير دعم الأمانة إلى هذه اللجنة ذاتها ولجنتها الفرعية المعنية بالاعتماد.

٦ – وكانت الجمعية العامة قد أشارت إلى دور المفوضية في مجال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باعتباره عملا مستمراً. وبالتالي، شجعت المفوضةَ السامية على مواصلة توسيع نطاق الأنشطة دعماً لهذه المؤسسات (انظر القرار ١٦١/٦٤، الفقرة ١٣). وعلاوة على الولاية المنوطة بالمفوضية منذ فترة طويلة والمتمثلة في دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، طلبت الجمعية إلى المفوضية في عام ٢٠١١ استحداث ودعم الأنشطة ذات الصلة بفئتين محددتين من المؤسسات، هما: مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء (انظر القرار ٢٠٧/٦٥، الفقرة ٥).

ألف – الخدمات الاستشارية التي تقدمها المفوضية في ما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٧ – تنفَّذ أنشطة المفوضية لتعزيز دور المؤسسات الوطنية على كل من المستوى القطري والإقليمي والدولي بشكل رئيسي من خلال قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية، الذي يعمل بالتشاور مع أجزاء أخرى من مفوضية حقوق الإنسان، بما في ذلك المكاتب الميدانية. وواصلت المفوضية تقديم المشورة والمساعدة في إنشاء المؤسسات وتعزيزها من خلال مكاتبها القطرية والإقليمية، والمستشارين في مجال حقوق الإنسان وعناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، وكذلك من خلال التعاون مع الشركاء الآخرين في الأمم المتحدة، ومن بينهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات التنسيق الإقليمية

للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما تعمل المفوضية بشكل وثيق مع المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

٨ - وتقدم المفوضية المساعدة القانونية والفنية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الوطنية الأخرى. وتقدَّم لها المشورة بشأن الأحكام الدستورية والتشريعية المتعلقة بالمؤسسات الوطنية، فضلا عن طبيعتها ووظائفها وصلاحياتها ومسؤولياتها. وتجرى أيضا أعمال التحليل المقارن، وتقييم الاحتياجات من التعاون التقني، وصياغة المشاريع وبعثات التقييم لمساعدة هذه المؤسسات على التقيُّد بالمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (''مبادئ باريس'') (انظر القرار ٤٨/١٣٤، المرفق).

٩ - وواصلت المفوضية استضافة برنامج الزمالات الذي يروم اختيار موظفين تابعين لمؤسسات وطنية حاصلة على اعتماد من الرتبة ألف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك موظفون من مؤسسات في هذا البرنامج في البلدان التالية: أوغندا، وبيرو، وقطر، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيكاراغوا، والهند. والغرض من برنامج الزمالة هو إعطاء موظفي المؤسسات الوطنية من جميع أنحاء العالم فهماً وفكرة أفضل عن النظام الدولي لحقوق الإنسان. ومن خلال هذه التجربة، يكتسب الزملاء المعرفة والخبرة العملية مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك نظام هيئات المعاهدات، ومجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة. كما يطلعون على عمل المفوضية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمسائل الفنية والموضوعية المتصلة بالمؤسسات الوطنية. وما من شك في أن المفوضية والمؤسسات الوطنية ستستفيد من برنامج الزمالة هذا، سواء من حيث الخبرة الفنية أو التجربة المكتسبة من العمل ضمن المؤسسات الوطنية.

١ - الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

١٠ - نظم مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية حلقتي عمل لمواصلة تطوير قدرات المعهد الوطني لحقوق الإنسان في شيلي. وركزت حلقتا العمل هاتان على مؤشرات حقوق الإنسان (١١-١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١) وتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان (٢٠ أيار/مايو ٢٠١١).

١١ - وفي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، نظمت المفوضية، من خلال مكتبها الإقليمي لأمريكا الجنوبية، حلقات عمل تدريبية بشأن مؤشرات حقوق الإنسان من أجل المؤسسة الوطنية في بيرو (مكتب أمين المظالم). وكانت الدورة التدريبية موجهة لأكثر من ٣٠ موظفاً في هذه المؤسسة الوطنية وركزت بخاصة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكانت الغاية من حلقة العمل إدماج مؤشرات أفضل لحقوق الإنسان في ما تقوم به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من تحليلات وما تقدِّمه من تقارير.

١٢ - وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١، شارك مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية مع المؤسسة الوطنية في بيرو في تنظيم دورة تدريبية للشعوب الأصلية. وكان الغرض من الدورة التدريبية هو زيادة المعرفة والوعي بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك بشأن الكيفية التي يمكن بها للشعوب الأصلية والمجتمع المدني أن تستخدم بنجاح آليات الأمم المتحدة. ونُظمت هذه الدورة التدريبية لفائدة ٣٠ من منظمات السكان الأصليين والمجتمع المدني في بيرو.

١٣ - وفي سياق عملية تعيين رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في إكوادور (أمين المظالم)، قدمت المفوضية الدعم بهدف زيادة الوعي بالمعايير الدولية. وشمل دعم المفوضية هذا تنظيم دورة تدريبية في حزيران/يونيه ٢٠١١ لأعضاء مجلس المشاركة العامة والرقابة الاجتماعية، وهو الهيئة المسؤولة عن اختيار أمين المظالم.

١٤ - وعقدت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في سياق الزيارة التي قامت بها إلى المكسيك (٣-٩ تموز/يوليه ٢٠١١)، اجتماعا مع رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بهدف مناقشة سبل تعزيز التعاون في مجالات مثل مؤشرات حقوق الإنسان، والمدافعون عن حقوق الإنسان، وحقوق العمال المهاجرين، والإصلاح الدستوري الأخير. كما اجتمعت المفوضة السامية خلال زيارتها بالاتحاد المكسيكي لمؤسسات حقوق الإنسان العامة الذي يضم ٣٢ لجنة فرعية وطنية تعنى بحقوق الإنسان.

١٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، نظم مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية، بالاشتراك مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الأرجنتين (مكتب أمين المظالم)، دورة تدريبية لأعضاء من المجتمع المدني ومنظمات السكان الأصليين. وجرت في منطقتين من البلاد وركزت على التعريف بحقوق الشعوب الأصلية وآليات حقوق الإنسان الدولية.

١٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية لقاءات مع برلمانيين ومسؤولين حكوميين بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في أوروغواي. وأبرزت المفوضية أهمية ضمان استقلالية المؤسسة واستقلالها الإداري، وتوفير التمويل الكافي لها وعملية اختيار المفوضين.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية دعم الجهود الرامية إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ممتثِلة لمبادئ باريس في شيلي. ونظم مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية اجتماعات إعلامية مع ممثلين عن مجلس الشيوخ ووزع صحائف وقائع عن

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومبادئ باريس. ووجهت المفوضية رسالة إلى جميع أعضاء البرلمان للفت انتباههم إلى توصية الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاون مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية من أجل زيادة مشاركتها في حماية حقوق الإنسان أو الأشخاص المحرومين من الحرية، وبشأن تقريرها المقدَّم إلى الاستعراض الدوري الشامل. وقدمت المفوضية التدريب لموظفي مكتب أمين المظالم بشأن الاستعراض الدوري الشامل (انظر A/HRC/16/76، الفقرة ١٤).

١٩ - ووضعت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ومكتب حماية المواطن استراتيجية عالمية مشتركة مدتها ثلاث سنوات لتعزيز هذا المكتب، ستُنفذ خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣. وكجزء من هذا المشروع، تم تعيين خبير استشاري لمساعدة مكتب حماية المواطن على تنفيذ ولايته.

٢ - أفريقيا

٢٠ - في آذار/مارس ٢٠١١، عقب اعتماد قانون إنشاء اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، نظم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي مشاورات في روتانا وجيتيغا وبوجمبورا. وكانت هذه المشاورات ترمي إلى توعية منظمات المجتمع المدني بالقانون الجديد، إلى جانب ضمان شفافية عملية اختيار المفوضين وتعيينهم. وقد عينت الجمعية الوطنية في ١٩ أيار/مايو ٢٠١١ المفوضين السبعة، إلى جانب أعضاء مكتب اللجنة.

٢١ - ونظمت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، مشاورات للتوعية بإنشاء مؤسسة جديدة لحقوق الإنسان في النيجر. وجرت مشاورات مع وزارات مختلفة في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠١١. وعقدت حلقة عمل موجهة إلى منظمات المجتمع المدني في تاهوا في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه.

٢٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حصلت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في ليبريا، التي تأسست رسميا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، على مكتبها الجديد. واشترك قسم حقوق الإنسان والحماية ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا مع قيادة اللجنة في تقديم المشورة بشأن خطة عمل اللجنة لعام ٢٠١١، بما في ذلك خارطة طريق للمصالحة الوطنية قُدمت إلى الرئيس، ومشروع مراكز النقاش التقليدي utPalava H. واتفقت اللجنة وقسم

حقوق الإنسان والحماية على اختصاصات خبيرين استشاريين وطنيين لوضع خطة استراتيجية ونظام داخلي. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠١١، عقد القسم حلقة عمل مدتها نصف يوم مع اللجنة الوطنية لمناقشة المهام والمخططات التنظيمية وخطط العمل لكل من الكيانين، ولمناقشة سبل التعاون بين اللجنة والقسم.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتب المفوضية الإقليمي لشرق أفريقيا الدعم إلى لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد بجمهورية تنزانيا المتحدة في تقديم تقرير لأصحاب المصلحة إلى الاستعراض الدوري الشامل، بسبل من بينها الدورات التدريبية وعملية التحقق من صحة المعلومات. وتشارك المفوضية أيضا في عملية وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان لجمهورية تنزانيا المتحدة، وهي عملية تشترك في قيادتها لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد، ضمن هيئات أخرى.

٢٤ - ودعمت المفوضية حضور ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وناميبيا، الحلقة الدراسية دون الإقليمية التي نظمتها المفوضية بشأن متابعة الملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز العنصري، والتي عقدت في بريتوريا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٢٥ - وعينت لجنة حقوق الإنسان في زمبابوي، التي لم تدخل بعد في طور التشغيل الكامل، أعضاءها في عام ٢٠١٠. وقدمت المفوضية تعليقات فنية على مشروع القانون المتعلق بإنشاء لجنة حقوق الإنسان في زمبابوي. واستقدمت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبيرا استشاريا لفترة ستة أشهر من أجل توفير الدعم التقني للمفوضين ودعم قدرتهم. وعقدت المفوضية والبرنامج الإنمائي أيضا اجتماعات لبناء القدرات والتوعية مع مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين للترويج لإنشاء اللجنة وتشغيلها وفقا لمبادئ باريس. وقد دُعي نائب رئيس اللجنة إلى الحلقة الدراسية الإقليمية المذكورة أعلاه التي عقدت في بريتوريا.

٢٦ - وقدمت المفوضية تعليقات على مشاريع مختلفة للائحة بشأن تعيين أعضاء المجتمع المدني في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في موزامبيق المزمع إنشاؤها في المستقبل. وتعمل المفوضية بشكل وثيق مع الفريق القطري لتقديم الخدمات الفنية والاستشارية إلى الحكومة والمجتمع المدني سعيا لتأسيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البلد.

٢٧ - وفي آب/أغسطس ٢٠١١، دعمت المفوضية استقدام خبير استشاري في جنوب السودان لتقديم الخبرة التقنية إلى لجنة حقوق الإنسان وبناء قدرات موظفي اللجنة.

٢٨ - وواصلت المفوضية العمل بشكل وثيق مع لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا عن طريق مبادرة مكافحة التمييز، وهي مشروع مدته سنة تموله المفوضية، بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وأجرت المفوضية مشاورات دورية مع المسؤولين في اللجنة لمراقبة تنفيذ المشروع، الذي يهدف إلى بناء قدرات اللجنة على معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان لغير المواطنين ومكافحة كراهية الأجانب والتمييز.

٢٩ - وعمل مكتب المفوضية الإقليمي للجنوب الأفريقي بشكل وثيق مع فرق الأمم المتحدة القطرية في المنطقة لتشجيع إنشاء وتعزيز مؤسستين وطنيتين لحقوق الإنسان في جزر القمر وسيشيل.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت المفوضية اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان على إعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وقدم مكتب المفوضية الإقليمي لشرق أفريقيا المشورة إلى اللجنة من أجل تعزيز التفاعل مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، لا سيما الاستعراضان القادمان لإثيوبيا اللذان ستجريهما لجنة حقوق الإنسان ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، قامت مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان بتحليل الثغرات التي تعتري اللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان، بغرض تقييم قدراتها. كما قدمت المفوضية المشورة بشأن عملية الاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية، وقدمت التدريب للموظفين والمفوضين على مبادئ باريس.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتب المفوضية الإقليمي لشرق أفريقيا الدعم إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جيبوتي بغرض ضمان حضورها لاستعراض البلد الذي تجريه لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في إطار برنامج مشترك مدته ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقدمة إلى جيبوتي.

٣٢ - وفي الثلث الأخير من عام ٢٠١٠، قامت المفوضية بأنشطة لبناء القدرات في مجال إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر A/HRC/16/76، الفقرة ٢٦).

٣ - آسيا والمحيط الهادئ

٣٣ - في الثلث الأخير من عام ٢٠١٠، أجرت المفوضية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنتدى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تقييمات لقدرات المؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان في الأردن وتايلند (المرجع ذاته، الفقرة ٣١).

٤ - أوروبا وآسيا الوسطى

٣٤ - بناء على دعوة من المركز النرويجي لحقوق الإنسان، شاركت المفوضية في مناقشة بعنوان ''المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في النرويج: إلى أين المسير؟''، عقدت في أوسلو في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وكان ذلك الاجتماع جزءا من عملية المشاورات الوطنية بشأن إعادة هيكلة المركز، وحضره عدد من ممثلي المجتمع المدني وموظفي وزارة الخارجية بالنرويج. وقدمت المفوضية المساعدة التقنية والمشورة في ما يتعلق بإعادة هيكلة المؤسسة الوطنية النرويجية لحقوق الإنسان وإعادة اعتمادها لدى لجنة التنسيق الدولية.

٣٥ - وخلال الزيارة التي قامت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الاتحاد الروسي، ألقت خطابا في الاجتماع السنوي لمجلس التنسيق الوطني لأمناء المظالم دون الإقليميين بالاتحاد الروسي، الذي عقد في سان بترسبرغ في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١. وأوضحت إن المفوضية تعتبر أن إنشاء ودعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكاتب أمناء المظالم وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة يمثل أولوية قصوى. ويمكن للمفوضية، على وجه الخصوص، تبادل الخبرات بشأن دور مؤسسات أمناء المظالم في سيادة القانون، وظروف الاحتجاز، وإصلاح القطاع الأمني. وشجعت المفوضة المشاركين على تعزيز عملهم مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات وآليات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وناشدت المفوضة أمين المظالم الاتحادي أن يفسح مجالا للمؤسسات دون الوطنية للتعامل مع مجلس حقوق الإنسان. كما دعتهم إلى الاطلاع على أنشطة التنسيق وتبادل الآراء التي تجري على الصعيد الدولي، والاستفادة منها، عن طريق لجنة التنسيق الدولية.

٣٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، قدمت المفوضية تعليقات على النظام الداخلي للجمعية الوطنية لصربيا. وركزت التعليقات على الأحكام التي تنظم العلاقة بين أمين المظالم والبرلمان، وتحديدا على آليات الرقابة والنظر في التقارير المقدمة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى الجمعية الوطنية. ونظرت الجمعية الوطنية في تعليقات المفوضية أثناء تعديل النظام الداخلي المذكور أعلاه. وتواصل مفوضية حقوق الإنسان وفريق الأمم المتحدة القطري العمل بشكل وثيق مع الجمعية الوطنية وأمين المظالم الصربي من أجل تعزيز العلاقة بين هاتين الهيئتين الوطنيتين.

٣٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أُطلِق رسميا برنامج الأمم المتحدة المشترك للمساعدة التقنية بغرض تعزيز قدرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في طاجيكستان. وإضافة إلى مؤسسة أمين المظالم، تعد الوكالات التالية جزءا من البرنامج: مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين

المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويهدف البرنامج إلى تعزيز قدرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في طاجيكستان على معالجة الشكاوى، والقيام بأنشطة التثقيف والتوعية للجمهور، وتحسين شراكتها مع الجهات الفاعلة الرئيسية في الدولة ومنظمات المجتمع المدني بهدف تشجيع إحداث تغييرات في سياسات وتشريعات حقوق الإنسان.

٣٨ - وفي تموز/يوليه ٢٠١١، قدمت المفوضية تعليقات على قانون أمين المظالم بالبرلمان، بناء على طلب من وزارة العدل وأمين المظالم ببرلمان ليتوانيا. وبالمثل، شاركت المفوضية في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١١ في اجتماع تشاوري عقد في فيلنيوس، نظمه رئيس ليتوانيا ووزارة العدل بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

٣٩ - وتعاونت المفوضية مع مسؤولين حكوميين في جمهورية مولدوفا بشأن التعديلات المقترح إدخالها على التشريعات الحالية للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية مولدوفا المصنفة ضمن الفئة باء، مع التركيز على جملة أمور منها إجراءات تعيين أمين المظالم واختياره. وأجرى مستشار حقوق الإنسان للمفوضية في جمهورية مولدوفا وممثل المفوضية الإقليمي لأوروبا مناقشات مع مجموعة من المسؤولين، من بينهم مسؤولون في وزارة العدل وكبار البرلمانيين. وإضافة إلى ذلك، بعثت مفوضة الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان رسالة إلى الحكومة تحثها على اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بهدف تقديم طلب لإعادة اعتمادها لدى لجنة التنسيق الدولية.

٤٠ - وقدم مستشار المفوضية لحقوق الإنسان في جمهورية مولدوفا الدعم للمؤسسات الوطنية بعدة طرق متنوعة، من بينها التدريب على الاستعراض الدوري الشامل وعلى مؤسسات الرصد للمعاقين عقليا، وتعزيز مكتبة المؤسسة، ووضع الخطط الاستراتيجية للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وشارك مستشار المفوضية لحقوق الإنسان في مجلس إدارة مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية، يركز على تعزيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

٤١ - وساعدت المفوضية على تعزيز الهياكل الأساسية الوطنية لحقوق الإنسان في كرواتيا وهولندا والنرويج وهنغاريا وليتوانيا وسلوفاكيا. وقدمت المفوضية المشورة، من بينها تعليقات على التشريعات، ولفتت انتباه الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في هذه العمليات إلى أهمية ضمان إجراء حوار حقيقي عن طريق التشاور المتسم بالتعددية والمشاركة.

٤٢ - وعمل مستشار المفوضية لحقوق الإنسان في صربيا بشكل وثيق مع مكتب أمين المظالم الصربي بهدف تعزيز عمل المؤسسة في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وشمل الدعم الذي قدمته المفوضية وضع تقرير شامل عن حقوق الإنسان لأفراد طائفة الروما، وعن فعالية التدابير المطبقة لإدماج الروما في البلد. ومن المتوقع أن يقدم التقرير، إلى جانب التوصيات المقدمة لحكومة صربيا، إلى البرلمان الوطني في أوائل عام ٢٠١٢.

٤٣ - وقدم مستشار المفوضية لحقوق الإنسان في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الدعم إلى مكتب أمين المظالم بغرض التقدم بطلب للحصول على اعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية.

٤٤ - وخلال الثلث الأخير من عام ٢٠١٠، قدمت المفوضية دعما إلى المؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان في صربيا وهولندا بغرض تعزيز قدراتهما (المرجع ذاته، الفقرتان ٣٩ و ٤٠).

٥ - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٤٥ - قدمت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دعما لعمليات تقييم المؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان في فلسطين (٦-٨ شباط/فبراير ٢٠١١ و ٣-١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١) وأفغانستان (١٣-٢٦ أيار/مايو ٢٠١١). ويشمل تقييم القدرات إجراء مقابلات مع موظفي المؤسستين ومع سائر أصحاب المصلحة.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت المفوضية بإسداء المشورة بشأن مشروعي قانونين يتعلقان بإنشاء مؤسستين وطنيتين لحقوق الإنسان في تونس والمملكة العربية السعودية.

٤٧ - وقامت المفوضية بتنظيم حلقة عمل بشأن مبادئ باريس في عُمان (انظر A/HRC/16/76، الفقرة ٣٠).

باء - دعم المبادرات الإقليمية ذات الصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١ - الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٤٨ - قامت المفوضية، بالتعاون مع أمانة الكومنولث، بتنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس في منطقة البحر الكاريبي.

وعقدت حلقة العمل في بورت أوف سبين في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١. وبناء على التطورات الأخيرة ذات الصلة بحقوق الإنسان في منطقة البحر الكاريبي، بما فيها التطورات الحاصلة من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، كان الهدف الرئيسي من حلقة العمل وضع وتعزيز نظام لحماية حقوق الإنسان في دول منطقة البحر الكاريبي بهدف تطوير إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأجلين القريب والبعيد. وحضر حلقة العمل برلمانيون ومؤسسات أمناء المظالم ومسؤولون حكوميون، بمن فيهم مدعون عامون، من ١٢ عشر بلدا ناطقا بالإنكليزية في منطقة البحر الكاريبي. وشارك في هذا النشاط أيضا ممثلون عن فريق الأمم المتحدة القطري في بربادوس ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي. واعتُمد إعلان بورت أوف سبين (انظر المرفق).

٤٩ - وعلى هامش الاجتماع السنوي الرابع والعشرين للجنة التنسيق الدولية، عقدت شبكة المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأمريكتين اجتماعا لمناقشة خطة عملها للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وناقش المشاركون مسألة وضع برنامج دائم لبناء قدرات الموظفين في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة وإنشاء مجلس استشاري لشبكة الأمريكتين. واتفق المشاركون على إنشاء موقع شبكي لشبكة الأمريكتين وعلى عقد اجتماعهم السنوي الإقليمي المقبل لعام ٢٠١١ في غواتيمالا.

٢ - أفريقيا

٥٠ - عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان اجتماعا في جنيف في ٢١ أيار/مايو ٢٠١١ لمناقشة سبل التعاون والدعم، بما يشمل جملة أمورا منها تحديد المنهجية الواجب اتباعها لإجراء تحليلات للثغرات وتقديم المساعدة من أجل وضع وإقرار الخطة الاستراتيجية للشبكة.

٥١ - وشاركت المفوضية بصفة ميسِّر في برنامج لتدريب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا (أكرا، الفترة، من ٣٠ أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١). وتولى تنظيم حلقة العمل هذه معهد راؤول والنبرغ وجامعة لوند وشبكة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا. وكان الغرض الرئيسي من هذا التدريب تعزيز قدرات الموظفين في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومعرفتهم بمبادئ باريس. وكان من بين المشاركين، البالغ عددهم نحو ٢٦ من الموظفين في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، محقِّقون ومدرِّبون وموظفون قانونيون وموظفون إداريون ومديرون من إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وسيراليون وغانا وكينيا وملاوي وناميبيا ونيجيريا.

٣ - آسيا والمحيط الهادئ

٥٢ - في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، عقد منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية حلقة عمل بشأن تقييم قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك. ودعمت المفوضية مشاركة ممثل عن أمانة شبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أفريقيا التي يوجد مقرها في كينيا، في حلقة العمل، لتشجيع التبادل الفعلي للخبرات والممارسات الجيدة في ما يتعلق بتقييم قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بين الشبكتين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا.

٤ - أوروبا وآسيا الوسطى

٥٣ - قدمت المفوضية دعما للمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جهودها لإنشاء أمانة دائمة. فقد قدمت المفوضية دعما لتنظيم اجتماع بجنيف، في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١، يهدف إلى تحديد خطوات ملموسة نحو إنشاء الأمانة الدائمة. وضم الاجتماع ممثلين عن ١٣ مؤسسة وطنية أوروبية لحقوق الإنسان والأمانتين الدائمتين لمنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ والشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وحضر الاجتماع أيضا مندوبون عن بعثات دائمة في جنيف وعن آليات إقليمية مثل وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. وكانت إحدى النتائج الرئيسية التي تمخض عنها الاجتماع التأييد الذي أعرب عنه المشاركون بالإجماع لهذه المبادرة.

٥٤ - وشاركت المفوضية في حلقة العمل بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، المعقودة في براغ يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١. وقامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بتنظيم حلقة العمل هذه لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بلدان أوروبا الشرقية.

٥٥ - وحضرت المفوضية الاجتماع السنوي الرابع لوكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي عقدت في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ في فيينا. وركزت المفوضية بيانها على تنوع خريطة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوروبا والاتجاه نحو اندماج مؤسسات حقوق الإنسان والمؤسسات المعنية بالمساواة أو التأكيد على التعاون بين مختلف أنواع المؤسسات المعنية بالمساواة أو مؤسسات حقوق الإنسان أو

مؤسسات أمين المظالم. وأكدت أيضا على أهمية إنشاء أمانة دائمة للمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٥٦ - وحضرت المفوضية اجتماع البعد الإنساني التكميلي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل في فيينا. وشاطرت المفوضية خبرتها في مجال مساعدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تعزيز دورها في مجلس حقوق الإنسان، نتيجة لما جرى مؤخرا من استعراض أساليب عمله، بما يشمل حقوق التكلم وتوزيع البيانات الكتابية والمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل.

٥٧ - وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠١١، وعلى هامش الاجتماع السنوي الرابع والعشرين للجنة التنسيق الدولية، عقد أعضاء المجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعا لمناقشة الموضوعات التالية: إنشاء أمانة دائمة ضمن المجموعة الأوروبية؛ والعمل مع وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، وعملية عملية إنترلاكن، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والفريق العامل الأوروبي المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة الأوروبية للهيئات المعنية بالمساواة (Equinet). وخلال هذا الاجتماع، انتخبت المجموعة الأوروبية اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان رئيسا للمجموعة الأوروبية. وانتخبت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في فرنسا ولكسمبرغ والدانمرك أعضاء في لجنة التنسيق الأوروبية. وانتخبت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ألمانيا عضوا عن أوروبا في اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية.

٥٨ - وحضرت المفوضية مؤتمرا بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عُقد يومي ١٣ و ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١، في فيلنيوس. وشاركت في تنظيم المؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكان هدف هذا المؤتمر هو تيسير تبادل الخبرات بين مؤسسات أمين المظالم ولجان حقوق الإنسان والمعاهد وغير ذلك من الآليات التي تعمل مع السلطات التنفيذية والقضائية والبرلمانات والمجتمع المدني.

٥٩ - وحضرت المفوضية اجتماعا غير رسمي مشتركا بين المؤسسات مع مجلس أوروبا ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، عُقد يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتبادلت المفوضية الخبرات في مجال مساعدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على بناء أطرها وقدراتها التشريعية.

٦٠ - وفي ٢٠ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، شاركت المفوضية في اجتماع مائدة مستديرة إقليمي بشأن الآلية الوقائية الوطنية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة

التعذيب، نظمه في زغرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب أمين المظالم لكرواتيا. وركز اجتماع المائدة المستديرة على منع التعذيب ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٥ - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٦١ - في ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، شاركت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نواكشوط، في الاجتماع السنوي السابع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية بشأن دور هذه المؤسسات في متابعة توصيات هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات. وقد ضم الاجتماع، الذي استضافته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا، ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأردن وتونس والجزائر وقطر ومصر وموريتانيا. واعتمد المشاركون إعلان نواكشوط.

جيم - دعم المفوضية للمبادرات الدولية ذات الصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١ - لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٦٢ - قدمت المفوضية دعما للجنة التنسيق الدولية في إنشاء وإدارة موقعها الشبكي (http://nhri.ohchr.org)، الذي بدأ تشغيله في عام ٢٠١١ وحل محل الموقع (www.nhri.net).

٦٣ - وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠١١، تلقت المفوضية رسالة من الرئيسين الحالي والمقبل للجنة التنسيق الدولية تدعو الأمم المتحدة إلى عقد مناسبة في عام ٢٠١٣ للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد مبادئ باريس. وأعربت لجنة التنسيق الدولية عن اعتقادها بأن الأعمال التحضيرية لهذه المناسبة ينبغي أن تبدأ في عام ٢٠١٢ وأنه ينبغي وضع هذه المسألة في جدول أعمال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وبعد الاقتراح الوارد في تلك الرسالة، أُوصي بأن تعقد الجمعية العامة اجتماعا عاما خاصا في دورتها العادية الثامنة والستين في عام ٢٠١٣ للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد مبادئ باريس وأن تدرج بندا بهذا الصدد في قرارها العادي الذي يصدر كل سنتين بعنوان ”المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها“.

(أ) الاجتماع السنوي الرابع والعشرون

٦٤ - عقد الاجتماع السنوي الرابع والخمسون للجنة التنسيق الدولية في جنيف في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١١. وكان جدول الأعمال يشمل أفضل ممارسات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل؛ والمشاركة مع

الهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية؛ ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية حقوق المرأة؛ ومتابعة مؤتمر استعراض ديربان؛ والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ والأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وحضر الاجتماع أعضاء في مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان مما يزيد عن ٨٠ بلدا، ومسؤولون حكوميون ومنظمات المجتمع المدني وعلماء ومنظمات حكومية دولية.

(ب) اجتماع المكتب

٦٥ - عقد اجتماع مكتب لجنة التنسيق الدولية في ١٦ أيار/مايو ٢٠١١ في جنيف. وناقش أعضاء المكتب بيانات لجنة التنسيق الدولية المقدمة أمام الدورة السابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان بشأن اعتماد مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، وأمام مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأقر المكتب أيضا الاقتراح الداعي إلى تركيز اهتمام المؤتمر لجنة التنسيق الدولية الذي يعقد كل سنتين على المساواة بين الجنسين والنساء والفتيات.

٦٦ - وقرر أعضاء المكتب إنشاء فريق عامل يتألف من ممثلين عن المناطق الأربع، للعمل على مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال هيئات الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، اتفق أعضاء المكتب على تأييد اعتماد قرار للجمعية العامة مع التركيز على مبادئ باريس ومشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال هيئات الأمم المتحدة، وعلى تأييد اعتماد القرار بشأن هذه المؤسسات في الدورة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان.

٢ - اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد

٦٧ - قدمت المفوضية دعما بأعمال الأمانة لدورة اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، التي عقدت في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١ في جنيف. واستعرضت اللجنة الفرعية المؤسسات الوطنية العشرين التالية: اعتماد جديد لكل من بنغلاديش والسويد وسيراليون وهنغاريا؛ إعادة الاعتماد لكل من أستراليا، ورومانيا، والسلفادور، والسنغال، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند؛ إرجاء الاعتماد لكل من أذربيجان وسلوفاكيا ونيجيريا.

ثالثا – التعاون بين آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٦٨ – يشكِّل تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان أحد المتطلبات الرئيسية لمبادئ باريس. وقد استمرت مفوضية حقوق الإنسان في مساعدة هذه المؤسسات الوطنية كي تواصل التفاعل مع هيئات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة. ويجري الاضطلاع بعمل المفوضية في هذا الصدد على نحو منسق مع رئيس لجنة التنسيق الدولية وممثل جنيف.

٦٩ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مفوضية حقوق الإنسان دعم وتيسير إشراك لجنة التنسيق الدولية في العمليات البارزة الرامية إلى تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان، من قبيل الاستعراض الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان وإصلاح هيئات المعاهدات.

ألف – مجلس حقوق الإنسان

٧٠ – أدت المشاركة النشطة للجنة التنسيق الدولية في الاستعراض الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان إلى إتاحة قدر أكبر من فرص المشاركة أمام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة ألف لدى المجلس. وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، اعتمد المجلس نتائج استعراض عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان، (القرار ٢١/١٦، المرفق). وشملت النتائج أحكاما تتعلق بمشاركة وتفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة ألف مع الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة (انظر الفروع الخاصة بذلك أدناه).

٧١ – وفي عام ٢٠١١، استمرت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع ممثل لجنة التنسيق الدولية بجنيف، في دعم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان. وخلال الدورة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان (٢٨ شباط/فبراير – ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١)، قدمت ثمانية إسهامات خطية: ستة منها من مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من الفئة ألف (جورجيا، والمغرب، وماليزيا، والبوسنة والهرسك، ونيكاراغوا، وأوكرانيا) واثنتان من شبكتين إقليميتين للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (منتدى آسيا والمحيط الهادئ، وشبكة المؤسسات الأفريقية الوطنية لحقوق الإنسان). وخلال الدورة السابعة عشرة للمجلس (٣٠ أيار/مايو – ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١)، قدمت ثلاثة إسهامات خطية: واحد من لجنة التنسيق الدولية، وواحد من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة المتحدة وواحد من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا.

٧٢ - وفي ٩ آذار/مارس ٢٠١١، وعلى هامش الدورة السادسة عشرة للمجلس، نظمت مفوضية حقوق الإنسان، بالتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، مناسبة جانبية بشأن تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة (جنيف، ٩ آذار/مارس ٢٠١١).

٧٣ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، اتخذ مجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء القرار ٩/١٧ بشأن المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١ - الاستعراض الدوري الشامل

٧٤ - واصلت المفوضية تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كي تتفاعل مع آلية الاستعراض الدوري الشامل. وفي عام ٢٠١١، وخلال دورات الاستعراض الدوري الشامل العاشرة (شباط/فبراير) والحادية عشرة (أيار/مايو) والثانية عشرة (تشرين الأول/أكتوبر)، قدمت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التالية البالغ عددها ١٩ مؤسسة إسهامات في تقارير أصحاب المصلحة المقدمة إلى الاستعراض الدوري الشامل: الدورة العاشرة: أستراليا (الفئة ألف)، وباراغواي والنيجر (الفئة ألف)، وجورجيا (الفئة ألف)، وناميبيا (الفئة ألف)، والنمسا، ونيبال (الفئة ألف)؛ الدورة الحادية عشرة: الدانمرك (الفئة ألف)، وسيراليون، والصومال/صوماليلاند؛ واليونان (الفئة ألف)؛ الدورة الثانية عشرة: أوغندا (الفئة ألف)، وأيرلندا (الفئة ألف)، وتايلند (الفئة ألف)، وتوغو (الفئة ألف)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (الفئة ألف)، وجمهورية مولدوفا، وسوازيلند، وهايتي.

٧٥ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، نص مجلس حقوق الإنسان على منح حقوق المشاركة التالية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة ألف: (أ) يدرج فرع منفصل في تقرير أصحاب المصلحة يضم إسهامات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من الدولة موضوع الاستعراض؛ (ب) ويحق للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الدولة موضوع الاستعراض التدخل على الفور عقب الدولة موضوع الاستعراض خلال مداولات إقرار نتائج الاستعراض في الجلسة العامة للمجلس (القرار ٢١/١٦، المرفق، الفقرتان ٩ و ١٣).

٢ - الإجراءات الخاصة

٧٦ - في آذار/مارس ٢٠١١، منح مجلس حقوق الإنسان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة ألف الحق في تسمية مرشحين لشغل مناصب أصحاب ولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والحق في التدخل مباشرة بعد البلد المعني خلال الحوار التفاعلي، وذلك بعد أن يقدم صاحب ولاية إجراء خاص تقريره عن بعثة قطرية (انظر ٢١/١٦، المرفق، الفقرتان ٢٢ (أ)، و ٢٨).

باء - هيئات المعاهدات

٧٧ - واصلت مفوضية حقوق الإنسان دعم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دورات هيئات المعاهدات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بتقديم معلومات وحضور الدورات. ففي ١١ تموز/يوليه ٢٠١١، شارك رئيس لجنة التنسيق الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لكل من إثيوبيا وألمانيا والدانمرك وفرنسا في دورة نظمتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن تحسين التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٧٨ - وأعدت المفوضية مذكرة إعلامية، لتقديم معلومات عملية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الراغبة في الاطلاع على نظام هيئات المعاهدات، بما في ذلك معرفة مختلف الفرص المتاحة أمام هذه المؤسسات للتواصل مع هيئات المعاهدات وأساليب عملها ونظمها الداخلية التي تتعلق بمشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

رابعا - التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية في ما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٧٩ - يشكل تعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها أحد المتطلبات الرئيسية لمبادئ باريس. وفي عام ٢٠٠٨، شجعت الجمعية العامة كافة آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وكذلك الوكالات والصناديق والبرامج، على العمل في إطار ولاية كل منها مع الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا الصدد، رحبت الجمعية العامة بالجهود التي تبذلها مفوضية حقوق الإنسان من أجل إقامة شراكات دعما للمؤسسات الوطنية.

٨٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت المفوضية على تطوير المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، بما في ذلك إضفاء الطابع الرسمي على تعاون ثلاثي الأطراف بين لجنة التنسيق الدولية ومفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بموجب تبادل رسائل في آذار/مارس ٢٠١١. وتشمل مجالات التعاون في إطار هذا التعاون الثلاثي، ضمن جملة أمور، تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات الإقليمية، وكذلك تيسير ودعم عمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٨١ - وعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان ولجنة التنسيق الدولية اجتماعا في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠١١، قرروا فيه إبرام شراكة ثلاثية من خلال تبادل للرسائل. وتشمل العناصر الرئيسية لهذه الشراكة ما يلي: إجراء استعراض استراتيجي سنوي

يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان ولجنة التنسيق الدولية لتأسيس المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتطورها وفعاليتها؛ والعمل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وإجراء تقييم مشترك لقدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والاضطلاع بمشاريع لتحليل الثغرات؛ والعمل بشأن القضايا المواضيعية؛ وإدارة المعلومات والمعارف. ومن المقرر أن ينعقد أول اجتماع سنوي للاستعراض الاستراتيجي عند نهاية آب/أغسطس ٢٠١١.

ألف – الحوار الأوروبي العربي لحقوق الإنسان بشأن التعذيب وسيادة القانون

٨٢ – شاركت المفوضية في الحوار الأوروبي العربي السادس لحقوق الإنسان بشأن التعذيب وسيادة القانون، الذي عقد في برلين خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١.

باء – رابطة أمناء المظالم لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

٨٣ – حضرت المفوضية الاجتماع الخامس لرابطة أمناء المظالم لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي عُقد بشأن موضوع ”دور أمناء المظالم في تدعيم الحكم الرشيد والديمقراطية“ في سانت جوليان؛ بمالطة، خلال يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١١، بصفتها مراقبا. وفي البيان الذي أدلت به المفوضية، عرفت المشاركين بقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٠٧ المعنون ”دور مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها“، الذي رحبت فيه الجمعية العامة بالمشاركة النشطة للمفوضية في كافة الاجتماعات الدولية والإقليمية لمؤسسات أمناء المظالم والوسطاء وغيرها من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وطلبت اعتماد هذه المؤسسات لدى لجنة التنسيق الدولية، بالتعاون مع المفوضية، من أجل تمكينها من التواصل بشكل فعال مع هيئات حقوق الإنسان ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة.

جيم – الاتحاد الأيبيري الأمريكي لأمناء المظالم

٨٤ – شاركت المفوضية في الاجتماع السنوي للاتحاد الأيبيري الأمريكي لأمناء المظالم. وحضر الاجتماع مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات أمناء المظالم من أمريكا اللاتينية وإسبانيا والبرتغال، وعقد الاجتماع خلال الفترة من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ في قلعة النهر، إسبانيا. وناقش المشاركون، ضمن جملة أمور، التحديات الراهنة والمقبلة التي تواجه أمناء المظالم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والأهداف الإنمائية للألفية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وتعزيز تقارير حقوق الإنسان وتقارير المؤسسات الوطنية؛ ودور هذه المؤسسات في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والمؤسسات الوطنية

لحقوق الإنسان والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان؛ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وحماية الفئات الضعيفة.

خامسا – التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية

٨٥ – عملت المفوضية على تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة لجنة التنسيق الدولية ولجنتها الفرعية المعنية بالاعتماد. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عقد منتدى للمنظمات غير الحكومية قبل المؤتمر الدولي العاشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (إدنبره، المملكة المتحدة) (انظر A/HRC/16/76، الفقرة ٧٠). وفي أيار/مايو ٢٠١١، حضر الاجتماع السنوي للجنة التنسيق الدولية (جنيف) ٥٠ عضوا من أعضاء منظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم. وعقدت دورة اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد عقب الاجتماع السنوي، واستفادت من الإسهامات الواردة من منظمات غير حكومية من موريتانيا والنمسا والهند.

سادسا – القضايا المواضيعية

ألف – الشعوب الأصلية

٨٦ – تعمل مفوضية حقوق الإنسان ومنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ على إعداد منشور مشترك بعنوان ”إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية: دليل عملي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان“، يهدف إلى دعم وتعزيز العمل الذي تقوم به هذه المؤسسات الوطنية في حماية حقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها.

٨٧ – وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١١، جرت في جنيف مشاورات لمؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، بالاقتران مع الدورة الرابعة لآلية خبراء الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وكانت الغاية الرئيسية من هذه المشاورات تبادل ممارسات جيدة تهدف للنهوض بحقوق الشعوب الأصلية يمكن بيانها في الدليل.

باء – تاريخ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومبادئها وأدوارها ومسؤولياتها

٨٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت المفوضية نسخة مستكملة من سلسلة التدريب المهني للمفوضية رقم ٤ بعنوان National Human Rights Institutions History, Principles, Roles and Responsibilities (”المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: التاريخ والمبادئ والأدوار والمسؤوليات“)[٢] – واستنادا إلى نسخة عام ١٩٩٥، قدم هذا المنشور

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.XIV.4.

لمحة عن المواضيع الرئيسية الراهنة المتعلقة بإنشاء مؤسسات وطنية مستقلة معنية بحقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك الدور الذي تضطلع به هذه المؤسسات في إطار النظم الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وكذلك تفاعلها مع النظام الدولي لحقوق الإنسان. ويضم هذا المنشور أيضا آخر المستجدات على الصعيد الدولي في هذا المجال، من قبيل آخر قرارات الجمعية العامة والمواد التي تعدها لجنة التنسيق الدولية.

جيم – المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول الاتحادية

٨٩ – على هامش الاجتماع السنوي الرابع والعشرين للجنة التنسيق الدولية، نظمت مفوضية حقوق الإنسان مناسبة جانبية بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول الاتحادية. وناقش المشاركون خصوصيات تلك الدول (بما في ذلك اللامركزية والحكم الذاتي)، وكذلك نقاط القوة والتحديات التي تلاقيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلدان ذات نظام الحكم الاتحادي.

سابعا – الاستنتاجات

٩٠ – يشكل الامتثال لمبادئ باريس شرطاً أساسياً لكفالة فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وحريتها واستقلالها وتعدديتها. ويجب على المؤسسات الوطنية والحكومات والبرلمانات والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة استمرار عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. وتُشجَّع مؤسسات أمناء المظالم والوسطاء على العمل كذلك وفقاً لهذه المبادئ، والسعي للحصول على مركز الاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية.

٩١ – ويرحَّب بإقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ممتثلة لمبادئ باريس في البلدان التي لا توجد فيها. ومراعاة مبادئ باريس في مرحلة ما قبل إقامة هذه المؤسسات عنصر أساسي لكفالة استقلال المؤسسات الجديدة وشرعيتها. ويوصى بإجراء عمليات تشاورية واسعة النطاق وقائمة على المشاركة مع منظمات المجتمع المدني عند صياغة تشريعات التفويض الخاصة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٩٢ – ويوصى بشدة إيلاء اهتمام خاص لمبادئ باريس عند تعيين أعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتشجَّع الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على تعزيز الشفافية في عملية التعيين وكفالة التعددية في تعيين ممثلي منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٩٣ - وتشجِّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، باعتبارها جزءاً رئيسياً من النظام الوطني لحقوق الإنسان، على العمل بالتعاون مع المكوِّنات الأخرى لهذا النظام، أي مع السلطتين التنفيذية والقضائية والبرلمان والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية.

٩٤ - وتشجِّع أنشطة برامج أفرقة الأمم المتحدة القطرية المشتركة بين الوكالات، الهادفة إلى دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وضم الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين إليها. ويرحِّب بإقامة الاستعراض الاستراتيجي السنوي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان ولجنة التنسيق الدولية في ما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٩٥ - ويوصي بأن تعمل المؤسسات دون الوطنية لحقوق الإنسان إلى جانب المؤسسات الوطنية الاتحادية لحقوق الإنسان من أجل كفالة حماية جميع حقوق الإنسان بالتساوي في جميع أنحاء البلد. ويشجِّع بقوة التفاعل بين المؤسسات دون الوطنية لحقوق الإنسان والنظام الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة.

٩٦ - ويعزِّز مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره ٢١/١٦ المتعلق باستعراض عمل مجلس حقوق الإنسان وأدائه، دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة ألف في إطار الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة.

٩٧ - وتشجِّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الاضطلاع بدور نشط خلال الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان (٢٠١٢-٢٠١٦). كما تشجِّع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من الفئة ألف على الاستفادة من حقوقها للمشاركة على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦.

٩٨ - واعتمادُ إعلان بورت أوف سبين المتعلق بإقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس في منطقة البحر الكاريبي هو موضع ترحيب. وتشجِّع المبادرات المماثلة في المناطق دون الإقليمية الأخرى.

٩٩ - وقرارُ المجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المتعلق بإقامة أمانة دائمة هو موضع ترحيب. وستوطِّد هذه الأمانة الهيكل الإقليمي ويُتوقع أن يكون لها أثر إيجابي على مستوى إقامة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمبادئ باريس عبر أرجاء أوروبا.

المرفق

حلقة العمل الإقليمية بشأن إقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس في منطقة البحر الكاريبي، بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو، ٢١-٢٣ آذار/مارس ٢٠١١

إعلان بورت أوف سبين

وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نظمت مفوضية الأمم لحقوق الإنسان وأمانة الكمنولث، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري في ترينيداد وتوباغو، حلقة عمل إقليمية مدتها ثلاثة أيام بشأن إقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس في منطقة البحر الكاريبي، وذلك ببورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١.

ويودّ المشاركون في حلقة العمل من الدول الناطقة بالإنكليزية في منطقة البحر الكاريبي، وهي أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبرمودا، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسورينام، وغرينادا، والممثلون عن فريقَي الأمم المتحدة القطريين من بربادوس وترينيداد وتوباغو، ما يلي:

- الإعراب عن تقديرهم لحكومة ترينيداد وتوباغو لاستضافتها حلقة العمل الإقليمية المتعلقة بإقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس في منطقة البحر الكاريبي، وبوجه خاص، لوزير العدل، صاحب المقام أناند رملوغان، لافتتاحه حلقة العمل رسمياً.
- الإعراب عن تقديرهم لمفوضية الأمم لحقوق الإنسان وأمانة الكمنولث لاشتراكهما في تنظيم حلقة العمل الإقليمية.
- الإعراب عن شكرهم لمشاركة مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم بالنيابة في ترينيداد وتوباغو، وممثلي المؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان في الفلبين وكندا، بصفتهما خبيران استشاريان.
- التشديد على أهمية توعية الحكومات والبرلمانات والجهات المعنية الوطنية الأخرى ذات الصلة بالقيم والفوائد الناشئة عن إقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان.
- الاعتراف بأهمية الاستناد إلى أطر حقوق الإنسان الحالية لإقامة النماذج الكاريبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان امتثالاً لمبادئ باريس.

- التشديد على أهمية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مؤسسات أمناء المظالم، لجعل قيم حقوق الإنسان جزءاً من الحياة واللغة في كل يوم.
- التشديد على أهمية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مؤسسات أمناء المظالم، بوصفها جهات فاعلة رئيسية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- الاعتراف بدور وقيادة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.
- الاعتراف بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مؤسسات أمناء المظالم، في تمكين جميع الناس من فهم حقوق الإنسان وممارستها.
- الاعتراف بالاستعراض الشامل الذي جرى تقديمه وبالمناقشات التي جرت بشأن إقامة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها، وخلفيتها التاريخية والقانونية، والمعايير الدنيا التي يتعين على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الامتثال لها، فضلاً عن الوظائف الأساسية لهذه المؤسسات وسماتها الرئيسية وطرائق عملها.
- الاعتراف بأهمية اتخاذ التدابير اللازمة لإقامة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس والسعي للحصول على مركز الاعتماد لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- الاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس على الصعيد الدولي، من خلال التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة.
- الترحيب بالمحور العملي لحلقة العمل في تيسير تبادل الخبرات والتجارب في ما يتعلق بإقامة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على نحو يتفق مع مبادئ باريس.
- الاعتراف بأنه فيما تواجه بلدان منطقة البحر الكاريبي تحديات فريدة في إقامة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فإن المساعدة والدعم من جانب مفوضية الأمم لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ولجنة التنسيق الدولية، فضلاً عن أمانة الكمنولث، قد يُتاحان بناءً على طلب الدول الأعضاء لإقامة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو، ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١

الجمعية العامة للأمم المتحدة
مجلس حقوق الإنسان، 16 جويلية 2012 :
المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

الأمم المتحدة

A/HRC/RES/20/14

الجمعية العامة

Distr.: General
16 July 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة العشرون
البند ٨ من جدول الأعمال
متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

٢٠/١٤
المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

إنّ مجلس حقوق الإنسان،

إذ يشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١٧ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١، وإلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأحدثها عهداً القرار ١٦٩/٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وقرارات لجنة حقوق الإنسان المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان،

وإذ يرحب بالاعتراف الدولي بأهمية إنشاء وتعزيز مؤسسات وطنية فعالة تتسم بالتعددية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ("مبادئ باريس")،

وإذ يؤكد من جديد الدور المهم الذي تؤديه هذه المؤسسات الوطنية والذي ستواصل القيام به في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفي تعزيز المشاركة وسيادة القانون وفي إذكاء وتعزيز وعي الجمهور بهذه الحقوق والحريات الأساسية،

* سترد القرارات والمقررات التي يعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن دورته العشرين (A/HRC/20/2)، الفصل الأول.

(A) GE.12-15365 190712 190712

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يشير إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، واللذين أكدا من جديد الدور المهم والبناء الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبخاصة بصفتها الاستشارية لدى السلطات المختصة، ودورها في منع انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها وفي نشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان وفي التثقيف في مجال حقوق الإنسان،

وإذ يسلم بالدور المهم لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في المساعدة على إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة وفعالة لحقوق الإنسان، وفق مبادئ باريس، ويسلم أيضاً في هذا الصدد بإمكانات تعزيز وتكامل التعاون فيما بين المفوضية السامية ولجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ولجان التنسيق الإقليمية للمؤسسات الوطنية وهذه المؤسسات الوطنية في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يلاحظ باهتمام الاجتماع السنوي الخامس والعشرين للجنة التنسيق الدولية، الذي عُقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢،

وإذ يرحب بتعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي في جميع المناطق فيما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومحافل حقوق الإنسان الإقليمية الأخرى،

١- *يرحب* بتقريري الأمين العام الأخيرين المقدمين إلى مجلس حقوق الإنسان عن المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان[١] وعن أنشطة لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان فيما يتعلق باعتماد المؤسسات الوطنية وفقاً لمبادئ باريس[٢]؛

٢- *يؤكد من جديد* أهمية إنشاء وتعزيز مؤسسات وطنية فعالة ومستقلة تتسم بالتعددية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس؛

٣- *يُسلّم* بدور المؤسسات الوطنية المستقلة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في العمل مع الحكومات على كفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، بوسائل منها الإسهام في أعمال متابعة التوصيات المنبثقة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء؛

٤- *يرحب* بالدور المتزايد الأهمية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دعم التعاون بين حكوماتها والأمم المتحدة في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

---

(١) A/HRC/20/9.

(٢) A/HRC/20/10.

٥- *يشجع* الدول الأعضاء على إنشاء مؤسسات وطنية فعالة مستقلة تتسم بالتعددية أو تعزيز ما هو قائم منها بالفعل، من أجل تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لصالح الجميع، على النحو المبين في إعلان وبرنامج عمل فيينا، وعلى الاضطلاع بذلك وفق مبادئ باريس؛

٦- *يسلِّم* بأن لكل دولة الحق، وفقاً لإعلان وبرنامج عمل فيينا، في أن تختار إطار المؤسسات الوطنية الأصلح لاحتياجاتها الخاصة على الصعيد الوطني من أجل تعزيز حقوق الإنسان طبقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

٧- *يرحب* بتزايد عدد الدول الأعضاء التي أنشأت أو تنظر في إنشاء مؤسسات وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، ويرحب على وجه الخصوص بتزايد عدد الدول التي قبلت التوصيات المتعلقة بإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان والمقدمة من خلال الاستعراض الدوري الشامل، وحسب الاقتضاء من هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة؛

٨- *يرحب أيضاً* بتزايد عدد المؤسسات الوطنية التي تسعى إلى الحصول على مركز الاعتماد عن طريق لجنة التنسيق الدولية، ويشجع المؤسسات الوطنية، بما فيها مؤسسات أمناء المظالم، على أن تسعى إلى الحصول على مركز الاعتماد؛

٩- *يرحب كذلك* بالدور المهم الذي تضطلع به لجنة التنسيق الدولية، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في تقييم مدى الامتثال لمبادئ باريس وفي مساعدة الحكومات والمؤسسات الوطنية، عند الطلب، على تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفق مبادئ باريس؛

١٠- *يشجع* الأمين العام على مواصلة إيلاء أولوية قصوى للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة في إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها وفق مبادئ باريس؛

١١- *يشجع* المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان التي تنشئها الدول الأعضاء على مواصلة الاضطلاع بدور نشط في منع ومكافحة جميع انتهاكات حقوق الإنسان، كما وردت في إعلان وبرنامج عمل فيينا والصكوك الدولية ذات الصلة؛

١٢- *يسلِّم* بالدور المهم الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك آليته للاستعراض الدوري الشامل، في مرحلتي الإعداد والمتابعة على حدٍ سواء، والإجراءات الخاصة، فضلاً عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، وقراري المجلس ٥/١ و٥/٢ المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٥/٧٤ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥؛

١٣- *يرحب* بتعزيز فرص مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس في عمل مجلس حقوق الإنسان، على نحو ما تنص عليه وثيقة نتائج استعراض عمل المجلس التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٢٨١ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ وينص عليه مقرر المجلس ١٩/١١٩ المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، ويشجع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الاستفادة من فرص المساهمة هذه؛

١٤- *يرحب أيضاً* بمساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العملية الجارية المتعلقة بتعزيز هيئات المعاهدات، ويشجع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواصلة المساهمة في العملية المذكورة؛

١٥- *يرحب كذلك* باعتراف الأمين العام بما قدمته المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس من مساهمات في أعمال لجنة وضع المرأة، ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، ويؤيد ويرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى تشجيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواصلة التفاعل مع جميع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة والدعوة إلى المشاركة بشكل مستقل في هذه الآليات وفق ولاية كل منها؛

١٦- *يرحب* بتأييد الجمعية العامة لتعزيز فرص مساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس في أعمال مجلس حقوق الإنسان، في قراريها ٦٥/٢٨١ و٦٦/١٦٩، ويوصي بأن تبحث الجمعية جدوى تمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الممتثلة لمبادئ باريس من المشاركة في الجمعية بناء على الممارسات والترتيبات المتفق عليها في قرار الجمعية ٦٠/٢٥١، وقرارات المجلس ١/٥ و٢/٥ و١٦/٢١ المؤرخ ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١١، وقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٥/٧٤، مع ضمان مساهمتها بأقصى فعالية في الوقت نفسه؛

١٧- *يؤكد* أهمية الاستقلال المالي والإداري للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأهمية استقرارها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويلاحظ مع الارتياح الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء التي وفرت لمؤسساتها الوطنية مزيداً من الاستقلال الذاتي والاستقلالية، بوسائل من بينها منحها دور المحقق أو تعزيز هذا الدور، ويشجع الحكومات الأخرى على النظر في اتخاذ خطوات مماثلة؛

١٨- *يثني* على المفوضية السامية للأولوية القصوى التي توليها للعمل المتصل بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق التعاون التقني، ويشجع المفوضة السامية، نظراً إلى اتساع نطاق الأنشطة المتصلة بالمؤسسات الوطنية، على كفالة اتخاذ ترتيبات مناسبة وتوفير موارد في الميزانية لمواصلة وزيادة توسيع نطاق الأنشطة دعماً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك دعم عمل لجنة التنسيق الدولية ولجانها للتنسيق الإقليمي، ويدعو الحكومات إلى التبرع بأموال إضافية تحقيقاً لهذا الغرض؛

١٩- *يرحب* بما تبذله المفوضة السامية من جهود لتعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويشجع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على العمل في إطار ولاية كل منها مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

٢٠- *يرحب أيضاً* بتعزيز التعاون الدولي فيما بين المؤسسات الوطنية بما في ذلك عن طريق لجنة التنسيق الدولية، ويشجع الأمين العام على أن يواصل تقديم المساعدة اللازمة لعقد الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والإقليمية والأقاليمية للمؤسسات الوطنية، بما في ذلك اجتماعات لجنة التنسيق الدولية، بالتعاون مع المفوضية السامية؛

٢١- *يحيط علماً مع الاهتمام* بإعلان إدنبره المتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان[٣] المنبثق عن المؤتمر الدولي العاشر للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي عُقد في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ويذكِّر بقرار مجلس حقوق الإنسان ٩/١٧ الذي رحب فيه المجلس بالدور المهم الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنشأة وفقاً لمبادئ باريس فيما يخص الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

٢٢- *يرحب* بتعزيز التعاون الإقليمي في جميع المناطق فيما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ويشير مع التقدير إلى العمل المتواصل لشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان، وشبكة المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الأمريكتين، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ لمؤسسات حقوق الإنسان، والمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

٢٣- *يشجع* جميع الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواصلة اتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بإنشاء المؤسسات الوطنية وإدارتها على نحو فعال؛

٢٤- *يطلب* إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والعشرين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٥- *يطلب أيضاً* إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة والعشرين تقريراً عن أنشطة لجنة التنسيق الدولية فيما يتعلق باعتماد المؤسسات الوطنية وفقاً لمبادئ باريس.

الجلسة ٣٢
٥ تموز/يوليه ٢٠١٢

[اعتمد دون تصويت.]

---

(٣) A/HRC/17/NI/1، المرفق.

Comité International de Coordination des Institutions Nationales pour la Promotion et la Protection des Droits de l'Homme :

Rapport & Recommandations de la S.C.A.

Genève 16-18 Novembre 2009

COMITÉ INTERNATIONAL DE COORDINATION DES INSTITUTIONS NATIONALES POUR LA PROMOTION ET PROTECTION DES DROITS DE L'HOMME

Rapport et recommandations de la session du Sous-comité d'accréditation (SCA)
Genève, 16-18 novembre 2009

1. Historique

1.1. Conformément aux statuts (ci-joints sous Annexe 1) du Comité international de coordination des institutions nationales pour la protection et la promotion des droits de l'homme (CIC), le Sous-comité d'accréditation (ci-après le sous-comité) a le mandat de considérer et d'examiner les demandes d'accréditation, de ré-accréditation et d'examen spécial ou de toutes autres demandes, reçues par la Section des institutions nationales et des mécanismes régionaux (SINMR) du Haut Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme (HCDH), en sa qualité de secrétariat du CIC, et de faire des recommandations aux membres du bureau du CIC, en ce qui concerne la conformité des institutions requérantes avec les Principes de Paris (ci-joints sous Annexe 2). Le Sous-comité évalue la conformité avec les Principes de Paris en droit et en fait.

1.2. Conformément à ses Règles de procédure, le Sous-comité est composé de représentants de chaque région: les institutions nationales des droits de l'homme (INDH) du Canada (présidente) pour les Amériques, de l'Allemagne pour l'Europe, du Togo pour l'Afrique, et de la République de Corée pour l'Asie-Pacifique.

1.3. Le Sous-comité s'est réuni du 16 au 18 novembre 2009. Le HCDH a participé comme observateur permanent, et en sa qualité de secrétariat du CIC. Conformément aux procédures établies, les organes régionaux de coordination des institutions nationales ont été invités à assister à la réunion en tant qu'observateurs. Le Sous-comité se félicite de la participation d'un représentant du Secrétariat du Forum des INDH d'Asie-Pacifique, et de la représentante du CIC à Genève.

1.4. Le Sous-comité a également salué la participation des membres du Sous-comité pour la prévention de la torture (SPT) en tant qu'observateurs lors de l'examen de l'INDH de la Moldavie, ainsi que leur contribution sur le dossier de l'INDH Moldave, en tant que mécanisme national de prévention (MNP).

1.5. A la prochaine session, le Sous-comité élaborera une observation générale pour définir les critères à prendre en compte lorsqu'il s'agit d'examiner les INDH qui font office de mécanismes nationaux de prévention, ou de mécanisme national de surveillance, en vertu de l'article 33 de la Convention relative aux droits des personnes handicapées (CDPH). Le Sous-comité serait heureux de recevoir des contributions et suggestions des membres du CIC et autres, sur le contenu éventuel de l'observation générale.

1.6. Le Sous-comité accuse réception du projet de compilation des règles et des procédures de travail du Sous-comité, tel que préparé par le Secrétariat[1]; et a demandé au Secrétariat, en collaboration avec l'INDH du Canada, de le consolider pour examen par le Sous-comité lors de la prochaine session.

1.7. Lors de la réunion du Bureau du CIC de novembre 2009, les membres du Bureau ont formulé des suggestions pour améliorer le processus d'accréditation, notamment l'élaboration et l'utilisation d'observations générales. Après examen et discussion de ces recommandations, le Sous-comité a décidé de se lancer dans un examen des observations générales du CIC.

[1] Y compris les dispositions des Statuts du CIC relatives au Sous-comité ; les règles de procédure du Sous-comité ; les nouvelles procédures adoptées par le Sous-comité entre octobre 2007 et novembre 2008 ; la mise en œuvre des nouvelles procédures dans le rapport de mars 2009 du Sous-comité ; et les questions de procédure dans les observations générales du CIC, telles qu'elles figurent dans le rapport de mars du Sous-comité.

1.8. Conformément à l'article 10 des Statuts, le Sous-comité a examiné les demandes d'accréditation émanant des INDH de la Mauritanie, de la Moldavie, de l'Écosse et de la Tunisie.

1.9. Conformément à l'article 15 des Statuts, le Sous-comité a également examiné les demandes de ré-accréditation des INDH de la Bosnie-Herzégovine et du Tchad.

1.10. Conformément à l'article 17 des Statuts, le Sous-comité a examiné certaines questions concernant les INDH de la Grèce, du Luxembourg, de la Malaisie et du Népal.

1.11. Conformément aux Principes de Paris et des Règles de procédure du Sous-comité du CIC, les classifications utilisées par le Sous-comité pour l'accréditation sont les suivantes :

A: conformité avec les Principes de Paris
B: non entièrement conforme aux Principes de Paris ou informations insuffisantes pour qu'une décision soit prise ;
C: non-conformité avec les Principes de Paris.

1.12. Les Observations générales (ci-joint sous Annexe 3) sont des outils interprétatifs des Principes de Paris et, en tant que tels, peuvent contribuer à :

a) instruire les institutions lorsqu'elles élaborent leurs propres processus et mécanismes, pour assurer le respect des Principes de Paris ;
b) convaincre les gouvernements nationaux de régler ou de résoudre les problèmes liés au respect des normes énoncées dans les Observations générales;
c) guider le Sous-comité d'accréditation, lorsqu'il examine de nouvelles demandes d'accréditation, de ré-accréditation ou autres :
   i) lorsqu'une institution est loin de respecter les normes énoncées dans les Observations générales, le Sous-comité a la possibilité de considérer qu'elle n'est pas conforme aux Principes de Paris;
   ii) lorsque le Sous-comité a des doutes quant au respect par une institution de l'une quelconque des observations générales, il peut, le cas échéant, tenir compte des mesures éventuellement mises en œuvre par l'institution afin de résoudre le problème, dans les demandes ultérieures. Si le Sous-comité ne reçoit pas la preuve que des efforts ont été faits pour donner suite à des observations générales préalables, ou que l'institution n'explique pas de manière raisonnable l'absence de tels efforts, le Sous-comité peut interpréter une telle absence de progrès comme une non conformité avec les Principes de Paris.

.

1.13. Le Sous-comité a également examiné des préoccupations concernant certaines INDH et fera un suivi auprès des institutions concernées.

1.14. Le Sous-comité fait remarquer que lorsqu'il soulève questions précises dans son rapport sur l'accréditation, la ré-accréditation ou autre examen, les institutions nationales doivent en tenir compte dans leur demande ultérieure ou autre examen.

1.15. Le Sous-comité encourage toutes les institutions nationales accréditées à informer, dès que possible, le bureau du CIC d'éventuelles circonstances qui pourraient compromettre leur capacité à respecter les normes et obligations prévues dans les Principes de Paris.

1.16. Lorsque le Sous-comité décide d'examiner des questions particulières dans un délai déterminé, le résultat de l'examen peut être une recommandation ayant une incidence sur le statut d'accréditation. Si d'autres questions devaient surgir en cours d'examen, le Sous-comité en avisera l'INDH concernée.

1.17. Conformément à l'article 12 des Statuts, lorsque le Sous-comité formule une recommandation sur l'accréditation, il la transmet au Bureau du CIC, dont la décision finale obéit à la procédure suivante :

i) La recommandation du Sous-comité, est d'abord transmise à l'INDH requérante;

ii) La requérante peut contester une recommandation en présentant une réclamation écrite au président du CIC, par l'intermédiaire du secrétariat du CIC, dans les vingt-huit (28) jours suivant réception.
iii) La recommandation sera ensuite transmise aux membres du Bureau du CIC, en vue d'une décision. Le cas échéant, la contestation de la requérante, ainsi que tous les documents pertinents liés à la demande d'accréditation et à la récusation seront également transmis aux membres du bureau du CIC;
iv) Tout membre du bureau du CIC qui est en désaccord avec la recommandation, doit, dans les vingt (20) jours après réception, en aviser le président du Sous-comité et le Secrétariat du CIC. Le secrétariat du CIC informera aussitôt tous les membres du bureau du CIC de l'objection soulevée en fournissant toutes les informations nécessaires pour clarifier cette objection. Dans les vingt (20) jours suivant réception de ces informations, si au moins quatre membres du bureau du CIC provenant d'au moins deux groupes régionaux, notifient au Secrétariat du CIC qu'elles ont une objection similaire, la recommandation est renvoyée à la prochaine réunion du bureau du CIC pour décision;
v) Si au moins quatre membres provenant d'au moins deux groupes régionaux ne soulèvent pas d'objection à la recommandation dans les vingt (20) jours après réception, la recommandation est considérée comme approuvée par le bureau du CIC ;
vi) La décision du bureau du CIC sur l'accréditation est définitive.

1.18. Conformément à l'article 18 des Statuts, lorsque le Sous-comité formule une recommandation qui pourrait amener à déchoir une institution accréditée de son statut, il informe l'institution de cette intention, afin de lui donner la possibilité de fournir, par écrit, et dans un délai d'un an après réception de l'avis, les preuves documentaires jugées nécessaires pour établir qu'elle est toujours conforme aux Principes de Paris. L'institution concernée conserve son statut «A» durant cette période.

1.19. Le Sous-comité a, lorsque le besoin s'est fait sentir, poursuivi ses consultations avec les INDH concernées, au cours de sa session. Avant la session, toutes les INDH avaient été invitées à fournir un nom et un numéro de téléphone, au cas où le Sous-comité aurait besoin de contacter l'institution. En outre, les fonctionnaires du siège et, le cas échéant, les fonctionnaires hors siège du Haut Commissariat étaient à disposition pour fournir de plus amples renseignements, au besoin.

1.20. Le Sous-comité témoigne sa reconnaissance au personnel du Secrétariat du CIC (Section des institutions nationales et des mécanismes régionaux du HCDH) pour le haut degré de soutien et de professionnalisme dont il a fait montre.

1.21. Le Sous-comité a communiqué aux INDH concernées les résumés préparés par le secrétariat avant l'examen de leurs demandes, et leur a accordé un délai d'une semaine pour envoyer leurs commentaires. Tous les commentaires reçus, ainsi que les dossiers, ont ensuite été envoyés aux membres du Sous-comité. Une fois les recommandations du Sous-comité adoptées par le bureau du CIC, les dossiers, les commentaires et la déclaration de conformité seront, comme de coutume, affichés sur le Forum des INDH (www.nhri.net). En raison de contraintes financières, les résumés sont rédigés exclusivement en anglais.

1.22. Le Sous-comité a examiné les informations que la société civile lui a fait parvenir. Le Sous-comité a transmis ces informations aux INDH concernées et a tenu compte de leurs réponses.

2. RECOMMANDATIONS SPÉCIFIQUES - DEMANDES D'ACCREDITATION

2.1. Mauritanie: Commission nationale des droits de l'homme (CNDH)

Recommandation: Le Sous-comité recommande que la CNDH soit accréditée avec le statut B.

Le Sous-comité exprime sa gratitude pour le travail accompli par la CNDH pour la promotion et la protection des droits de l'homme.

Le Sous-comité prend note que le texte fondateur de la CNDH est en cours de révision.

Le Sous-comité relève les points suivants:

1. La CNDH est établie par une ordonnance. Les Principes de Paris et les observations générales du CIC indiquent que l'INDH doit être établie par le biais d'un texte constitutionnel ou législatif, étant donné que la création par un instrument du pouvoir exécutif n'est pas suffisante pour garantir la permanence et l'indépendance. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 1.1 "Création des institutions nationales."

2. La CNDH est placée sous l'autorité de la Primature (article 1er de l'Ordonnance) et présente un rapport annuel au chef de l'État (article 6 du décret). Ceci ne garantit pas l'indépendance et l'autonomie de l'INDH. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 2.10 «Dispositions administratives».

3. Le processus de sélection et de désignation n'est pas décrit dans l'ordonnance et n'est pas transparent, inclusif et pluraliste. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 2.2 "Sélection de désignation de l'organe directeur."

4. L'article 27 de l'ordonnance stipule que le gouvernement met à la disposition de l'INDH le personnel administratif nécessaire, ce qui porte atteinte à la capacité de l'INDH de recruter son propre personnel. Le secrétaire général est nommé par le Président de la République. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 2.4 "Personnel détaché" et 2.7 "Personnel d'une INDH".

5. Le budget de l'Institution nationale est insuffisant pour lui permettre de s'acquitter efficacement de son mandat, et notamment pour recruter le personnel en nombre suffisant. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 2.6 "Financement adéquat".

Le Sous-comité examinera si ces questions seront efficacement traitées dans le cadre des modifications de la législation.

Le Sous-comité encourage également l'INDH à continuer d'interagir activement avec le système international des droits de l'homme (organes de traités des droits de l'homme des Nations Unies, titulaires de mandat de procédures spéciales et Conseil des droits de l'homme, notamment l'EPU), en fournissant des informations indépendamment du gouvernement et ensuite en assurant le suivi des recommandations résultant de ce système.

2.2. Moldavie: Avocats parlementaires et Centre pour les droits de l'homme de Moldavie (HRCM)

Recommandation: Le Sous-comité recommande que l'HRCM soit accrédité avec le **statut B**.

Le Sous-comité exprime sa gratitude pour le travail accompli par le HRCM, dans des conditions difficiles, en raison notamment de l'insuffisance des ressources allouées à l'institution qui entrave sa capacité à exécuter efficacement son mandat.

Le Sous-comité relève les points suivants:

1. Le processus sélection et de désignation, tel que consacré par la loi n'assure pas toutes les garanties d'un processus transparent, consultatif et pluraliste. En outre, il n'existe aucune disposition permettant d'associer la société civile dans ce processus. Le Sous-comité se réfère à ses Observations générales 2.1 "Assurer le pluralisme" et 2.2 "Sélection et désignation de l'organe directeur».

2. Le manque de financement adéquat est un problème structurel de l'HRCM. Malgré les efforts importants déployés par l'institution, l'insuffisance du financement compromet la capacité de l'HRCM de recruter le personnel, disposer de locaux équipés et mener à bien les activités.

3. Le HRCM devrait être doté des ressources adéquates en vue d'améliorer progressivement les performances fonctionnelles de l'organisation et l'accomplissement de son mandat. Le budget de

l'HRCM devrait également comporter une ligne budgétaire distincte pour la fonction de MNP. Le Sous-comité renvoie l'HRCM à l'observation générale 2.6 "Financement adéquat", afin de garantir son implication dans la procédure budgétaire et la viabilité de ses ressources financières, matérielles et humaines. L'attribution de pouvoirs et de fonctions supplémentaires liées au travail du MNP, qui n'est pas suivie d'une allocation de ressources supplémentaires, peut également constituer une entrave au bon fonctionnement du HRCM. En ce qui concerne le rôle de l'HRCM en tant que mécanisme national de prévention (MNP) en vertu du Protocole facultatif à la Convention contre la torture, le Sous-comité attire l'attention de l'HRCM sur ses Directives préliminaires pour la mise en place aujourd'hui de mécanismes nationaux de prévention, et en particulier l'alinéa (g), qui prévoit que « des ressources suffisantes devraient être attribuées aux mécanismes nationaux de prévention afin qu'ils puissent s'acquitter de leurs tâches particulières, conformément à l'article 18, paragraphe 3 du Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture; les ressources tant budgétaires qu'humaines devraient être affectées à une utilisation précise».

4. Le texte fondateur investit l'HRCM de fonctions de protection et de promotion, et encourage l'institution à l'interpréter de façon extensive, de manière à inclure une large protection et promotion de tous les droits de l'homme, notamment par une coopération active avec la société civile.

5. Le Sous-comité encourage l'HRCM à poursuivre son engagement constructif avec le système international des droits de l'homme et le renvoie à l'Observation générale 1.4 "Interaction avec le système international des droits de l'homme».

Le Sous-comité demande plus d'éclaircissements sur la répartition des rôles, fonctions, prise de décision et allocations budgétaires entre les quatre avocats parlementaires et le Centre, et parmi les avocats parlementaires.

Le Sous-comité encourage l'HRCM à coopérer avec le CIC, le HCDH et le groupe régional de coordination des INDH (Groupe européen) afin de répondre aux questions susmentionnés.

2.3. Écosse: Commission écossaise des droits de l'homme (CEDH)

Recommandation: Le Sous-comité recommande que l'examen de la demande d'accréditation de la CEDH soit reporté à sa première session de 2010.

Le Sous-comité note que la CEDH a été créée en décembre 2008 et fonctionne depuis onze mois. Le Sous-comité n'a pas été en mesure de déterminer l'efficacité de la SHRC et sa conformité avec les Principes de Paris au cours de la présente session. Le Sous-comité se réfère à l'observation générale 6.6 "Plus d'une institution nationale des droits de l'homme dans un État».

2.4. Tunisie: Comité Supérieur des Droits de l'Homme et des Libertés Fondamentales (CSDHLF)

Recommandation: Le Sous-comité recommande que le CSDHLF soit accrédité avec le **statut B**.

Le Sous-comité est préoccupé par ce qui suit :

1. 1. La législation ne prévoit pas une procédure transparente et pluraliste de nomination de membres, avec des critères objectifs sur la qualité de membres. C'est le Président de la République qui est responsable de la nomination en dernière instance. Le Sous-comité se réfère aux Principes de Paris concernant la nomination des membres de l'institution nationale et à l'Observation générale 2.2 "Sélection et désignation de l'organe directeur».

2. La loi ne prévoit aucune disposition concernant l'immunité des membres pour les actes pris dans l'exercice de leurs fonctions, ni pour la procédure de révocation ou de démission d'un membre. Le Sous-comité se réfère aux Observations générales 2.5, "Immunité" et 2.9, "Garantie des fonctions des membres de l'organe directeur».

3. Il n'existe aucune disposition indiquant si les membres de l'organe directeur sont à temps partiel ou plein temps. Toutefois, l'article 5 du règlement de l'organisation stipule que les membres ne sont pas

rémunérés, mais reçoivent une indemnité de session. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 2.8, "Membres à plein temps».

4. L'institution est tenue de présenter tous ses rapports au Président de la République. L'article 6 de la loi stipule que le CSDHLF mène des enquêtes à la demande du Président de la République et lui en rapporte les résultats. Cette disposition n'est pas conforme avec l'exercice de la fonction de protection que l'INDH est censée exercer d'une manière indépendante et sans entraves. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 2.10 «Dispositions administratives».

5. Le Rapport annuel de 2005 sur la situation des droits de l'homme en Tunisie, ne reflète pas les récentes activités, conclusions et recommandations formulées par le CSDHLF. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 6.7 " Rapport annuel de l'INDH."

Le Sous-comité encourage le CSDHLF à interagir activement avec le système international des droits de l'homme (Organes de traités des droits de l'homme des Nations Unies, titulaires de mandats de procédures spéciales et Conseil des droits de l'homme, notamment l'EPU), en fournissant des informations indépendamment du gouvernement, et ensuite en assurant le suivi des recommandations résultant de ce système.

2. RECOMMANDATIONSSPÉCIFIQUES: - DEMANDES DE RÉACCRÉDITATION

2.1. Bosnie-Herzégovine: Institution des Ombudsmans des droits de l'homme de la Bosnie-Herzégovine (IHROBH)

Recommandation: Le Sous-comité informe l'IHROBH de **son intention de recommander au Bureau du CIC d'accréditer l'IHROBH avec le statut B**, et donne à l'institution la possibilité de fournir, par écrit, dans un délai d'un an après réception de la notification, les pièces justificatives jugées nécessaires pour établir sa conformité ininterrompue avec les Principes de Paris. L'IHROBH conserve son statut «A» au cours de cette période.

Le Sous-comité apprécie les efforts déployés par l'IHROBH, alors qu'elle fonctionne dans un contexte où trois institutions distinctes sont en cours de fusion, et que la loi n'a pas encore été clarifiée.

Le Sous-comité relève les points suivants:

1. La société civile et d'autres groupes ne sont pas impliqués dans la procédure de désignation. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 2.2 "sélection et de désignation de l'organe directeur».

2. L'importance de l'autonomie financière, aussi bien en ce qui concerne la soumission du budget que les contrôles financiers. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 2.6 "Financement adéquat".

3. La loi sur les rémunérations en Bosnie-Herzégovine a annulé la disposition de la loi sur l'Ombudsman des droits de l'homme, qui accordait aux membres un salaire égal à celui d'un juge constitutionnel. Cette dérogation peut avoir une incidence sur l'indépendance du médiateur.

4. Il salue les efforts concrets de l'IHROBH pour mettre en œuvre un mécanisme de consultations régulières avec les organisations de la société civile. Toutefois, cette collaboration doit être formalisée. Le Sous-comité souligne également que l'interaction avec la société civile doit être large, pour assurer la représentation pluraliste des forces sociales comme l'exigent les Principes de Paris.

5. Il recommande que le mandat de l'IHROBH soit renforcé, afin d'y inclure la promotion des droits de l'homme, et se réfère à l'Observation générale 1.2 "Mandat de droits de l'homme».

6. En l'absence d'un rapport annuel pour 2008-2009, le Sous-comité n'est pas en mesure d'évaluer les activités réalisées durant l'année écoulée. Il encourage l'IHROBH à en soumettre un lors de sa demande d'accréditation ultérieure. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 6,7 sur « Rapport annuel de l'INDH ».

7. Il rappelle que l'IHROBH se doit d'interagir efficacement et en toute indépendance avec le système international des droits de l'homme. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 1.4 "Interaction avec le système international des droits de l'homme».

Le Sous-comité encourage l'IHROBH à demander conseil et assistance auprès du Haut commissariat et du groupe régional de coordination des institutions nationales (Comité européen de coordination).

2.2. Tchad : Commission nationale des droits de l'homme (CNDH)

Recommandation: Le Sous-comité recommande que la CNDH soit accréditée avec le **statut B**.

Le Sous-comité est préoccupé par ce qui suit :

1. La CNDH est soumise, *de jure et de facto*, au cabinet du Premier Ministre. Le Sous-comité rappelle les Principes de Paris qui stipulent que les INDH devraient être en mesure d'exercer leur mandat de façon indépendante.

2. Les textes juridiques de la CNDH ne fournissent pas de détails sur le processus de sélection et de désignation. Tous les membres sont nommés par le Premier ministre, et le gouvernement est fortement représenté parmi les membres. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 2.2 "Sélection et désignation de l'organe directeur».

3. Les membres qui représentent le gouvernement disposent du droit de vote. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 2.3 "Représentants gouvernementaux dans les institutions nationales».

4. Aucun membre de la CNDH ne travaille à temps plein. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 2.8 "Membres à plein temps".

5. La CNDH n'a pas la capacité de recruter son propre personnel et dépend pour ce faire de la volonté du cabinet du Premier ministre. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 2.7 "Personnel d'une INDH".

6. Le cabinet du Premier ministre fournit à la CNDH les ressources et services nécessaires à l'exécution de ses fonctions. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 2.6 "Financement adéquat".

3. RECOMMANDATIONS SPÉCIFIQUES - EXAMENS EN VERTU DE L'ARTICLE 17 DU STATUT DU CIC

3.1. Grèce : Commission nationale grecque des droits de l'homme (CNGDH)

Recommandation: Le Sous-comité recommande que le **statut « A »** soit maintenu.

Le Sous-comité exprime sa gratitude pour les efforts de plaidoyer entrepris par le CNGDH dans le but d'assurer un financement adéquat qui a abouti à l'inscription d'une ligne budgétaire distincte. Tout en se félicitant des progrès réalisés, le Sous-comité insiste sur l'importance d'assurer l'autonomie financière pour la gestion des fonds alloués à la CNGDH. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 2.6 "Financement adéquat", et prie le CNGDH de faire le point sur l'évolution de cette question à sa première session de 2010.

3.2. Luxembourg: la Commission consultative des droits de l'homme du Luxembourg (CCDH)

Recommandation: Le Sous-comité recommande que le statut « A » soit maintenu.

Le Sous-comité reconnaît les efforts entrepris par la CCDH pour résoudre les problèmes soulevés par le Sous-comité.

Le Sous-comité relève les points suivants:

1. Le processus de licenciement, tel qu'il est actuellement défini dans la loi de 2008 se heurte aux Principes de Paris sur la stabilité du mandat des institutions ainsi qu'à l'Observation générale 2.9 "Garantie des fonctions des membres des organes directeurs».

2. La loi organique de la CCDH ne comporte pas de dispositions garantissant l'immunité de fonction de ses membres (protection contre toute responsabilité juridique pour les actes accomplis dans l'exercice de leurs fonctions au sein de l'INDH). Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 2.5 "Immunité».

3. Il n'apparaît que les dotations budgétaires de la CCDH lui permettent d'assurer, à un degré raisonnable, l'amélioration graduelle et progressive du fonctionnement de l'organisation et la réalisation de son mandat. Le CCDH devrait pouvoir contrôler sa dotation budgétaire de manière autonome et sans entrave. Le Sous-comité se réfère à l'Observation générale 2.6 "Financement adéquat".

Le Sous-comité passera en revue les questions susmentionnées lors de sa deuxième session de 2010, et encourage le CCDH à demander conseil et assistance auprès du Haut commissariat et du groupe régional de coordination des institutions nationales (Comité européen de coordination).

3.3. Malaisie : Commission nationale des droits de l'homme de Malaisie (Suhakam)

Recommandation: Le Sous-comité recommande que le statut A soit maintenu.

Le Sous-comité se félicite de l'adoption des deux textes de loi (amendements) de la Commission nationale des droits de l'homme de Malaisie, de 2009, et apprécie l'approche constructive adoptée par SUHAKAM auprès du gouvernement afin d'obtenir les deux séries d'amendements.

Le Sous-comité note, en particulier, les améliorations apportées à la législation qui, entre autres :
- augmente la durée du mandat de deux à trois ans;
- crée un comité de sélection qui comprend des membres représentant la société civile avec des connaissances ou une expérience en matière de droits de l'homme;
- inclut le pluralisme comme un aspect de la sélection des membres de la Commission.

Le Sous-comité note toutefois que, dans les faits, il est possible que ces amendements ne résolvent pas tous les problèmes qui ont été soulevés lors des sessions précédentes.

Alors que l'introduction d'un comité de sélection répond en partie à l'obligation prévue par les Principes de Paris concernant une procédure claire, transparente et pluraliste pour la sélection de nouveaux membres, le Sous-comité note que:
- la sélection des représentants de la société civile au comité relève de la volonté discrétionnaire du Premier Ministre, et,
- les décisions du comité de sélection ne sont que des recommandations, dans la mesure où le premier ministre doit le consulter, mais n'est pas lié par ses décisions.

La combinaison de ces deux facteurs laisse ouverte une possibilité d'ingérence politique qui peut avoir des répercussions négatives sur la transparence et le caractère participatif du processus de sélection. Le Sous-comité se réfère aux Principes de Paris B (1) et à ses Observations générales 2.1 "Assurer le pluralisme" et 2.2 "sélection et désignation de l'organe directeur".

Le Sous-comité prend également note de la proposition d'élaborer des indicateurs de performance (KPI) qui serviront dans les situations où le mandat d'un membre devra être renouvelé, et en cas de révocation. Tout en reconnaissant la valeur de ces indicateurs pour préciser ce que l'on attend des commissaires, le Sous-comité a noté que les indicateurs de performance n'ont pas encore été adoptés. Il n'est donc pas en mesure d'évaluer si les réserves exprimées lors de la session de mars 2009, à savoir "que les indicateurs doivent être clairement établis; circonscrits de manière adéquate, afin de ne pas empiéter sur l'indépendance des membres ; et rendus publics", ont été prises en compte. À cet égard, le Sous-comité se réfère à nouveau à son observation générale 2.9 "Garantie des fonctions des membres des organes directeurs».

Le Sous-comité note que tant la nouvelle procédure de sélection que les indicateurs seront en vigueur pour la sélection de nouveaux membres ou leur renouvellement, en avril 2010. Le Sous-comité examinera donc ces questions lors de sa deuxième session en 2010.

3.4. Népal: Commission nationale des droits de l'homme (CNDH)

Recommandation : Le Sous-comité recommande que l'examen de la NHRC soit reporté à sa prochaine session.

Le Sous-comité note qu'il ya eu des retards supplémentaires dans l'élaboration de la loi sur l'INDH, qui n'a pas été soumise à débat, ni adoptée par le Parlement. Le Sous-comité n'est par conséquent pas en mesure de l'examiner en ce moment.

Le Sous-comité prend note que le processus d'élaboration est en cours, et encourage l'INDH à dialoguer avec le gouvernement pour promouvoir l'élaboration d'une loi qui soit pleinement conforme aux les Principes de Paris.

Le Sous-comité réitère également les observations faites lors d'examens précédents, concernant la promotion du mandat de l'INDH dans la pratique, notamment :

1) Il s'est référé à l'Observation générale 2.6 "Financement adéquat", en particulier aux alinéas b) et c), qui prévoient que les systèmes financiers doivent être tels que l'INDH jouisse d'une totale autonomie financière.
2) Il s'est référé à l'Observation générale 2.2 "Sélection et désignation de l'organe directeur», notamment les alinéas a), b) et d).
3) Il a encouragé l'INDH à renforcer son interaction avec les organisations de la société civile.
4) Il s'est référé à l'Observation générale 1.4 "Interaction avec le système international des droits de l'homme", en particulier en ce qui concerne son engagement avec les organes de traités des droits de l'homme des Nations Unies, le Conseil des droits de l'homme et le CIC.

.

Le Sous-comité attire l'attention de l'INDH à propos de l'article 16.3 du Statut du CIC, qui prévoit que «tout examen du niveau de l'accréditation d'une INDH doit être parachevé dans les dix-huit (18) mois ".

Le Sous-comité examinera l'ensemble des questions susmentionnées lors de sa première session de 2010.

Annexe I

ASSOCIATION DU COMITÉ INTERNATIONAL DE COORDINATION DES INSTITUTIONS NATIONALES POUR LA PROMOTION ET LA PROTECTION DES DROITS DE L'HOMME

STATUTS

	SECTION 1 : DÉFINITIONS ET INTERPRÉTATION **Dans les présents statuts :**
Art 1.1	**ancien règlement intérieur** signifie le règlement intérieur du Comité international de coordination des institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'homme adopté le 15 avril 2000 et modifié le 13 avril 2002 et le 14 avril 2008 (ces modifications ont été intégrées aux présents statuts); **CIC** signifie le Comité international de coordination des institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'homme qui a été mis sur pied dans le cadre de l'ancien règlement intérieur et décrit dans la résolution 2005/74 de la Commission des droits de l'homme des Nations Unies et la résolution 5/1 du Conseil des droits de l'homme des Nations Unies, et qui, par la promulgation des présents statuts, devient une organisation indépendante dotée de la personnalité morale; **Bureau du CIC** signifie le comité de gestion mis sur pied dans le cadre de l'article 43 des présents statuts; **Jour** indique non pas un jour ouvrable, mais plutôt un jour civil. **INDH** signifie une institution nationale des droits de l'homme; **UIN** signifie l'Unité des institutions nationales du Haut Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme; **Observateur** signifie une institution ou une personne autorisée à participer aux réunions du CIC, ou d'autres séances ou ateliers ouverts, sans le droit de voter et sans le droit à la parole, sauf si il/elle est invité(e) à le faire par le Président de la réunion de l'atelier **HCNUDH** signifie le Haut Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme; **Principes de Paris** signifient les principes relatifs au statut des institutions nationales adoptés par la Commission des droits de l'homme des Nations Unies dans la résolution 1992/54 du 3 mars 1992 et reconnus par l'Assemblée générale des Nations Unies dans la résolution 48/134 du 20 décembre 1993; **Règlement intérieur du sous-comité d'accréditation du CIC** signifie le règlement intérieur du Sous-comité d'accréditation du CIC adopté par les membres du Comité international de coordination (mis sur pied dans le cadre de l'ancien règlement intérieur) pendant sa 15ème session, tenue le 14 septembre 2004 à Séoul (République de Corée) et modifié pendant la 20ème session, tenue le 14 avril 2008 à Genève (Suisse) (les dispositions transitoires des présents statuts maintiennent l'application de ce règlement intérieur); **Comité de coordination régional** signifie l'organe constitué par les INDH dans chaque région décrite à la Section 7 des présents statuts afin d'assumer le rôle de secrétariat de coordination, soit les organisations suivantes :

	▪ Forum Asie-Pacifique des institutions nationales de protection et de promotion des droits de l'homme, ▪ Forum Asie-Pacifique des institutions nationales de protection et de promotion des droits de l'homme; ▪ Comité européen de coordination des institutions nationales des droits de l'homme; ▪ Réseau des institutions nationales africaines des droits de l'homme; ▪ Réseau des institutions nationales des droits de l'homme des Amériques. **Secrétaire** signifie la personne élue en tant que secrétaire en vertu de l'article 34 qui joue le rôle de vice-président et qui assume les rôles et les fonctions du président en son absence, y compris les fonctions décrites à l'article 49; **Sous-comité d'accréditation** signifie le sous-comité mis sur pied dans le cadre de l'ancien règlement intérieur et désigné comme le Sous-comité d'accréditation du Comité international de coordination des institutions nationales dans la résolution 2005/74 de la Commission des droits de l'homme de l'Organisation des Nations Unies et comme l'autorité en charge d'accréditer les INDH, sous les auspices du HCNUDH, et dont le mandat est donné en vertu de et conformément aux Règles de procédure du Sous-comité d'accréditation du CIC; M**embre votant** signifie une INDH membre du CIC et ayant obtenu l'accréditation de Statut « A »; **membre sans voix délibérative** signifie une INDH membre du CIC et ayant obtenu l'accréditation de Statut « B »; «**Écrire**» ou «**Écrit**» renvoie à toute communication manuscrite, dactylographiée ou imprimée, y compris les télex, câbles, courriers électroniques et télécopies.
Art 1.2	Lorsque l'on fait allusion au « CIC » dans le règlement intérieur du sous-comité d'accréditation du CIC, il faut comprendre qu'il s'agit du Bureau du CIC mis sur pied en vertu des présents statuts et que, lorsque l'on fait allusion au « règlement intérieur du CIC », il s'agit de l'ancien règlement intérieur et des règles correspondantes des présents statuts.
Art 2	**SECTION 2 : NOM, LOGO ET SIÈGE SOCIAL** Les institutions nationales des droits de l'homme (INDH) qui adhérant aux présents Statuts, créent une association sans but lucratif qui, conformément aux articles 60 et suivants du Code civil de la Suisse, sera une association internationale constituée en personne morale et indépendante de ses membres. L'association portera le nom suivant : **Association Comité international de coordination des institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'homme (CIC** dans les présents statuts). La durée du CIC est illimitée. Le CIC créé en vertu des présents Statuts confère une personnalité morale indépendante aux accords antérieures entres les INDH qui étaient adoptés dans le cadre du règlement intérieur.
Art 3	Voici le logo officiel du CIC dans chacune des langues de travail : INTERNATIONAL COORDINATING COMMITTEE OF NATIONAL INSTITUTIONS FOR THE PROMOTION AND PROTECTION OF HUMAN RIGHTS (ICC)

	COMITÉ INTERNATIONAL DE COORDINATION DES INSTITUTIONS NATIONALES POUR LA PROMOTION ET LA PROTECTION DES DROITS DE L'HOMME (CIC) COMITÉ INTERNACIONAL DE COORDINACIÓN DE LAS INSTITUCIONES NACIONALES PARA LA PROMOCIÓN Y LA PROTECCIÓN DE LOS DERECHOS HUMANOS (CIC)
Art 4	Le siège social du CIC est situé au 42, avenue Krieg, 1208 Genève (Suisse)
Art 5	**SECTION 3 : OBJET** **Objectifs** Le CIC est une association internationale d'INDH qui promeut et renforce les INDH afin qu'elles soient conformes aux Principes de Paris et qui assume un leadership relativement à la promotion et à la protection des droits de l'homme.
Art 6	Les réunions générales du CIC, les réunions du Bureau du CIC et du sous-comité d'accréditation ainsi que les conférences internationales du CIC doivent être tenues sous l'égide du HCDH et avec sa coopération.
Art 7	**Fonctions** Voici les fonctions du CIC : 1. Coordonner à l'échelle internationale les activités des INDH mises sur pied en conformité avec les Principes de Paris, notamment les activités suivantes : ▪ interaction et coopération avec les Nations Unies, y compris le HCNUDH, le Conseil des droits de l'homme et ses mécanismes, les organismes créés en vertu d'un traité en matière de droits de l'homme des Nations Unies ainsi que d'autres organisations internationales; ▪ collaboration et coordination entre les INDH, les groupes régionaux et les comités de coordination régionaux ; ▪ communication entre les membres et avec des parties intéressées, y compris avec la population générale, le cas échéant; ▪ acquisition de connaissances; ▪ gestion de connaissances; ▪ élaboration de lignes directrices, de politiques et d'énoncés; ▪ mise en œuvre d'initiatives; ▪ organisation de conférences. 2. Promouvoir la mise sur pied et le renforcement des INDH en conformité avec les Principes de Paris, y compris les activités suivantes : ▪ accréditation des nouveaux membres; ▪ renouvellement périodique de l'accréditation; ▪ examen spécial de l'accréditation; ▪ aide aux INDH menacées; ▪ promotion de l'assistance technique; ▪ promotion des occasions d'apprentissage et de formation en vue d'augmenter et de

	renforcer les capacités des INDH. 3. Exercer d'autres fonctions, conformément aux recommandations de ses membres votants. **Principes** Le CIC, en assumant ces fonctions, mettra l'accent sur les principes suivants : processus d'accréditation justes, transparents et crédibles; ▪ processus d'accréditation justes, transparents et crédibles; ▪ information en temps réel et orientation des INDH sur la collaboration avec le Conseil des droits de l'homme, ses mécanismes et des organismes créés en vertu d'un traité en matière de droits de l'homme des Nations Unies; ▪ diffusion aux INDH de renseignements et de directives concernant le Conseil des droits de l'homme, ses mécanismes et les organismes créés en vertu d'un traité en matière de droits de l'homme des Nations Unies; ▪ mandat de représenter les INDH; ▪ relations étroites avec le HCNUDH et les comités de coordination régionaux qui reflètent la complémentarité des rôles; ▪ participation souple, transparente et active à l'ensemble des processus; ▪ processus de prise de décisions inclusifs fondés, dans la mesure du possible, sur l'obtention d'un consensus ; ▪ maintien de son indépendance et de son autonomie financière
Art 8	**Conférence internationale** Le CIC tiendra tous les deux ans une conférence internationale conformément au règlement intérieur relatif aux conférences internationales des institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'homme adopté par les INDH dans le cadre de la réunion du CIC du 17 avril 2002, à Genève (Suisse).
Art 9	**SECTION 4 : RELATION AVEC D'AUTRES INSTITUTIONS DES DROITS DE L'HOMME ET ONG** Le CIC peut entretenir des relations avec d'autres institutions des droits de l'homme, y compris l'Institut international de l'Ombudsman et des organisations non gouvernementales. Le Bureau du CIC peut décider d'accorder à de telles organisations le statut d'observateur à ses réunions ou à ses ateliers du CIC ou du Bureau du CIC.
	SECTION 5 : ACCRÉDITATION DANS LE CADRE DES PRINCIPES DE PARIS **[Remarque :** En vertu de l'alinéa 7*b*) de la partie VII intitulée Règlement intérieur de la résolution 5/1, la participation des INDH aux travaux du Conseil des droits de l'homme s'exerce selon les modalités et les pratiques convenues par la Commission des droits de l'homme, notamment la résolution 2005/74 du 20 avril 2005. L'alinéa 11*a*) de la résolution 2005/74 permet aux INDH accréditées par le sous-comité d'accréditation d'exercer des droits de participation au sein de la Commission des droits de l'homme et de ses organes subsidiaires.**]**
Art 10	**Processus de demande d'accréditation** Une INDH qui souhaite être accréditée en vertu des Principes de Paris doit présenter une demande au président du CIC. Par l'entremise du secrétariat du CIC, l'INDH doit joindre à sa demande ce qui suit : ▪ une copie de la loi ou de tout autre instrument en vertu duquel elle a été créée et habilitée (sous sa forme officielle ou publiée); ▪ un aperçu de sa structure organisationnelle, y compris son effectif du personnel et

	son budget annuel; ▪ une copie de son plus récent rapport annuel ou document équivalent (sous sa forme officielle ou publiée); ▪ un énoncé détaillé montrant la façon dont elle se conforme aux Principes de Paris ainsi que toute occurrence où elle n'est pas conforme et toute proposition en vue d'assurer sa conformité. Le Bureau du CIC peut déterminer la forme que doit avoir cet énoncé. La décision concernant la demande doit être prise en vertu de les articles 11 et 12 des présents statuts.
Art 11.1	L'ensemble des demandes d'accréditation selon les Principes de Paris, doivent être rendues par le Bureau du CIC sous l'égide du HCNUDH et avec sa coopération après l'examen d'un rapport du sous-comité d'accréditation portant sur les pièces justificatives écrites fournies.
Art 11.2	Pour prendre une décision, le Bureau du CIC et le sous-comité d'accréditation devraient mettre en œuvre des processus qui facilitent la discussion et l'échange de renseignements avec l'INDH qui présente la demande, selon ce qui est jugé nécessaire pour rendre une décision juste et équitable.
Art 12	Lorsque le sous-comité d'accréditation fait une recommandation concernant l'accréditation, il transmet cette recommandation au Bureau du CIC, dont la décision est définitive sous réserve de la procédure suivante: ▪ la recommandation du sous-comité d'accréditation doit tout d'abord être transmise à l'INDH requérante ; ▪ l'INDH requérante peut contester une recommandation en présentant dans les vingt-huit (28) jours suivant la réception de la recommandation une contestation écrite au président du CIC par l'entremise du secrétariat du CIC; ▪ la recommandation est ensuite transmise aux membres du Bureau du CIC afin qu'ils rendent une décision. Lorsqu'une INDH conteste la recommandation du sous-comité, il faut transmettre aux membres du Bureau du CIC la contestation ainsi que tous les documents pertinents joints à la demande et à la contestation; ▪ les membres du Bureau du CIC qui ne sont pas d'accord avec la recommandation doivent, dans les vingt (20) jours suivant sa réception, en informer le président du sous-comité et le secrétariat du CIC. Le secrétariat du CIC informera ensuite tous les membres du Bureau du CIC de cette objection et fournira les renseignements nécessaires pour la clarifier. Si dans les vingt (20) jours suivant la réception de ces renseignements au moins quatre des membres du Bureau du CIC, venant d'au moins deux groupes régionaux, indiquent au secrétariat du CIC qu'ils soutiennent cette objection, la recommandation sera soumise à la prochaine réunion du Bureau du CIC pour décision; ▪ Si au moins quatre membres venant de deux ou plusieurs groupes régionaux ne s'opposent pas à la recommandation dans les vingt (20) jours suivant sa réception, la recommandation sera considérée comme approuvée par le Bureau du CIC; ▪ La décision du Bureau du CIC sur l'accréditation est définitive.
Art 13	Lorsque le Bureau du CIC décide de rejeter la demande d'accréditation d'une INDH parce qu'elle n'est pas conforme aux Principes de Paris, le Bureau ou son délégué peut discuter avec l'institution des mesures qu'elle peut prendre afin d'assurer sa conformité.
Art 14	Une INDH dont la demande d'accréditation a été rejetée peut, à tout moment, présenter une nouvelle demande, conformément aux lignes directrices de l'article 10. Cette demande pourrait être examinée au cours de la prochaine réunion du sous-comité d'accréditation.
Art 15	**Renouvellement périodique de l'accréditation** Les INDH ayant obtenu l'accréditation de Statut « A » sont assujetties au renouvellement de leur accréditation de façon de cinq (5) ans cyclique. L'article 10 porte sur le renouvellement de l'accréditation des INDH en cours. Plus précisément, la demande d'accréditation à laquelle on fait allusion à cet article correspond aussi bien à la demande d'accréditation

	initiale qu'à la demande de renouvellement de l'accréditation.
Art 16.1	**Examen du processus d'accréditation** Lorsque la situation d'une INDH change de façon à avoir un effet sur sa conformité avec les Principes de Paris, elle doit informer le président de ces changements, et le président doit en informer le sous-comité d'accréditation pour qu'il mène un examen du statut de l'accréditation de l'INDH.
Art 16.2	**2** Lorsque le président du CIC ou tout membre du sous-comité d'accréditation juge que la situation d'une INDH ayant obtenu l'accréditation de Statut « A » dans le cadre de l'ancien règlement intérieur peut avoir changé d'une façon qui touche sa conformité avec les Principes de Paris, le président ou le sous-comité peut mener un examen du statut de l'accréditation de cette INDH.
Art 16.3	Tout examen du niveau de l'accréditation d'une INDH doit être parachevé dans les dix-huit (18) mois.
Art 17	Comme c'est le cas pour les demandes d'accréditation (article 10), les responsabilités et les pouvoirs relatifs à tout examen reviennent au président et au Sous-comité d'accréditation.
Art 18	**Modification du niveau d'accréditation** Toute décision visant à retirer l'accréditation de Statut « A » d'une requérante ne peut être prise qu'après en avoir informé la requérante et lui avoir donné la chance de fournir par écrit dans l'année suivant la réception de cet avis les pièces justificatives écrites jugées nécessaires pour montrer sa conformité continue avec les Principes de Paris.
Art 19	L'accréditation d'une INDH peut être suspendue si cette dernière omet de présenter sa demande de renouvellement de l'accréditation ou présente cette demande après l'échéance prévue sans justification.
Art 20	L'accréditation d'une INDH peut prendre fin lorsqu'elle omet de présenter une demande de renouvellement de l'accréditation dans l'année suivant la suspension de son accréditation pour avoir omis de présenter une nouvelle demande, ou que, à la suite d'un examen en vertu de l'article 16 des présents statuts, elle omet de fournir une documentation suffisante dans les dix-huit (18) mois suivant l'examen en vue de convaincre l'organe chargé de la détermination de l'adhésion en vertu des présents statuts qu'elle demeure conforme aux Principes de Paris.
Art 21	**21** La suspension de l'accréditation d'une INDH sera maintenue jusqu'à ce que l'organe chargé de déterminer sa conformité avec les Principes de Paris en vertu des présents statuts établisse son niveau d'accréditation ou jusqu'à ce que son accréditation prenne fin.
Art 22	Le seul moyen pour une INDH dont le statut d'accréditation a pris fin ou a été annulé d'être accréditée à nouveau consiste à présenter une nouvelle demande d'accréditation, comme il est prévu à l'article 10 des présents statuts.
Art 23	Les droits et les privilèges conférés à une INDH dans le cadre de l'accréditation cessent immédiatement lorsque son accréditation prend fin, est annulée ou suspendue. Lorsqu'une INDH fait l'objet d'un examen, elle conserve le statut d'accréditation qui lui a été accordé jusqu'à ce que l'organe chargé de la détermination de l'adhésion rende une décision au sujet de sa conformité avec les Principes de Paris ou jusqu'à ce que son adhésion prenne fin.
Art 24.1	**SECTION 6 : MEMBRES** **Admissibilité** Seules les INDH qui sont pleinement conformes aux Principes de Paris, soit celles qui ont obtenu l'accréditation de Statut « A » en vertu de l'ancien règlement intérieur ou de la procédure mise en œuvre au titre des présents statuts, peuvent être des membres votants du CIC.

Art 24.2	Les INDH qui sont seulement partiellement conformes aux Principes de Paris, soit celles qui ont obtenu l'accréditation de Statut « B» conformément à l'ancien règlement intérieur ou à la procédure mise en œuvre au titre des présents statuts, peuvent être des membres sans voix délibérative.
Art 25	Les INDH qui souhaitent devenir membre du CIC doivent faire une demande par écrit auprès du Président du CIC en fournissant: dans le cas d'une demande de membre votant, les détails de la date à laquelle l'INDH a été accréditée avec Statut « A » ; et, dans le cas d'une demande de membre sans voix délibérative, les détails de la date à laquelle l'INDH a été accréditée avec Statut « B ». Dans les deux cas, la requérante doit indiquer son accord à respecter les présents statuts, qui est parfois modifiée (y compris le consentement à verser la cotisation annuelle applicable). Le Bureau du CIC examinera la demande et prendra une décision à son égard.
Art 26	Une INDH qui ne souhaite plus être membre du CIC doit acheminer un avis écrit au président du CIC; son adhésion sera annulée aussitôt, mais elle devra toutefois rembourser au CIC les obligations financières qu'elle lui doit.
Art 27	**27** Le Bureau du CIC peut prendre la résolution de révoquer l'adhésion d'un membre si l'organe chargé de la détermination du niveau d'accréditation au titre des présents statuts juge que le membre ne satisfait plus aux exigences d'admissibilité relatives à l'adhésion conformément à l'article 24.

Art 28	Le Bureau du CIC peut prendre la résolution d'annuler l'adhésion d'un membre s'il omet pendant six (6) mois ou plus de verser la cotisation annuelle.
Art 29.1	Une INDH dont l'adhésion a été révoquée ou annulée parce qu'elle a omis de verser la cotisation annuelle peut redevenir membre en présentant une nouvelle demande d'adhésion en vertu de l'article 25 des présents statuts.
Art 29.2	Lorsque l'adhésion d'une INDH a été annulée parce qu'elle n'a pas versé la cotisation, elle devra, pour redevenir membre, rembourser le montant de la cotisation qu'elle doit ou un montant déterminé par le Bureau du CIC.
Art 30	**Indépendance des membres** Nonobstant les présents statuts, l'indépendance, l'autorité et le statut national des membres ainsi que leurs pouvoirs, leurs attributions et leurs fonctions au titre de leur mandat législatif propre, et leur participation dans les différents forums internationaux sur les droits de l'homme, ne doivent en aucun cas être affectés par la mise en place du CIC ou ses activités.
Art 31.1	**SECTION 7 : REGROUPEMENT RÉGIONAL DE MEMBRES** Afin d'assurer une représentation régionale équilibrée au sein du CIC, les groupes régionaux suivants ont été formés : ▪ Afrique ▪ Amériques ▪ Asie-Pacifique ▪ Europe
Art 31.2	Les membres des groupes régionaux peuvent former des groupes sous-régionaux s'ils le souhaitent.
Art 31.3	Les membres des groupes régionaux peuvent établir leurs propres procédures relativement aux réunions et aux activités.
Art 31.4	Chaque groupe régional doit désigner quatre (4) membres ayant une accréditation de Statut « A » qui auront chacun un représentant au sein du Bureau du CIC.
Art 32	**SECTION 8 : RÉUNIONS GÉNÉRALES DES MEMBRES** La réunion générale rassemble les membres du CIC et constitue le pouvoir suprême de l'association.
Art 33	La réunion générale sert, entre autres, à surveiller les activités du CIC, à examiner et à surveiller les activités du Bureau du CIC, à approuver le programme d'activités du CIC, à modifier les présents statuts, à aborder les questions relatives au financement et à établir les cotisations annuelles que doivent verser les membres ayant obtenu l'accréditation Statut « A », à moins que les décisions du Bureau du CIC relatives à la détermination du niveau d'accréditation ne soient assujetties à un examen ou à une surveillance dans le cadre d'une réunion générale.

Art 34	La réunion générale ratifie les désignations des membres du Bureau du CIC et élit le président et le secrétaire. Les membres du Bureau du CIC doivent être des personnes qui représentent les membres du CIC ayant obtenu l'accréditation de Statut « A » qui ont été désignés par leur groupe régional au titre de l'article 31.
Art 35	Si cela est exigé par les lois de la Suisse, il faut, dans le cadre de la réunion générale, élire un vérificateur des comptes qui n'est pas membre du CIC.
Art 36	La réunion générale est tenue au moins une fois par année en conjonction avec une réunion du Conseil des droits de l'homme à la suite d'un avis écrit fourni aux membres par le Bureau du CIC au moins six (6) semaines à l'avance et à d'autres moments requis par la loi, y compris lorsque un cinquième des membres ou plus en fait la demande.
Art 37	L'ordre du jour de la réunion doit être transmis aux membres en même temps que l'avis écrit les informant de la tenue de la réunion.
Art 38	**SECTION 9 : DROIT DE VOTE ET DÉCISIONS** Aux réunions générales, seuls les membres ayant obtenu l'accréditation de Statut « A » peuvent voter. Un membre ayant obtenu l'accréditation de Statut « B » peut participer et prendre la parole aux réunions générales (ainsi qu'aux réunions publiques et aux ateliers du CIC). Une INDH qui n'a pas obtenu l'accréditation de Statut « A » ni de Statut « B » peut participer en tant qu'observateur aux réunions ou aux ateliers, si les organisateurs y consentent. Le président, après avoir consulté les membres du CIC, peut inviter des INDH qui ne sont pas membres du CIC et toute autre personne ou institution à participer aux travaux du CIC en tant qu'observateurs.
Art 39	Aux réunions générales, une (1) seule INDH par État membre des Nations Unies pourra être membre votant. Lorsque plus d'une (1) institution d'un État est admissible à l'adhésion, cet État aura un (1) droit de parole, un (1) droit de vote et, s'il est élu, un (1) membre du Bureau du CIC. Les institutions pertinentes d'un État donné doivent déterminer l'institution qui les représentera.
Art 40	Dans le cadre de la réunion générale, les décisions sont rendues par la majorité des membres présents ou dûment représentés. Au cours de la réunion générale, on abordera uniquement les questions qui sont résumées à l'ordre du jour. Si cela est nécessaire ou exigé par plus de la moitié des membres présents à la réunion générale, le président peut convoquer une réunion générale extraordinaire.
Art 41	Il faut obtenir un quorum d'au moins la moitié des membres.
Art 42	L'anglais, le français et l'espagnol sont les langues de travail du CIC. En conséquence, les documents du CIC devraient être disponibles dans ces langues.
Art 43	**SECTION 10 : BUREAU DU CIC** Le CIC est géré par un comité appelé « Bureau du CIC » qui comprend seize (16) personnes, y compris un président et un secrétaire.
Art 44	Lorsque le représentant d'un membre d'un groupe régional ne peut plus le représenter pour quelque raison que ce soit ; ou qu'un membre cesse d'avoir l'accréditation de Statut « A »; ou la désignation de membre en vertu de l'article 31.4 est révoquée, le représentant n'est plus membre du Bureau du CIC, et le comité de coordination régional doit désigner un autre représentant qui agira en tant que membre provisoire du Bureau du CIC jusqu'à la prochaine réunion générale.
Art 45	Le président et le secrétaire, doivent être élus, sur une base géographique par rotation, dans le cadre d'une réunion générale pour une période de trois (3) ans non renouvelables. L'ordre de la rotation est: les Amériques, la région Asie-Pacifique, l'Afrique et l'Europe.
Art 46	**Pouvoirs du Bureau du CIC** On accorde au Bureau du CIC le pouvoir d'agir de façon générale au nom du CIC et de réaliser l'objet et d'assumer les fonctions du CIC. Sans limiter le caractère général des pouvoirs de gestion, le Bureau du CIC détient les pouvoirs suivants :

	▪ rendre les décisions par rapport aux demandes d'accréditation après avoir examiné une recommandation du sous-comité d'accréditation; ▪ rendre une décision par rapport aux demandes d'adhésion au CIC; ▪ convoquer les réunions générales du CIC; ▪ collaborer et travailler avec le HCNUDH et son UIN. Plus précisément, travailler avec l'UIN dans le cadre du processus d'accréditation du CIC, des réunions annuelles du CIC, des réunions du Bureau du CIC et des conférences internationales des INDH. Par ailleurs, l'UIN favorisera et coordonnera la participation des INDH au Conseil des droits de l'homme, à ses mécanismes ainsi qu'aux organismes créés en vertu d'un traité en matière de droits de l'homme des Nations Unies; ▪ utiliser et accepter les services de l'UIN en tant que secrétariat du CIC, du Bureau du CIC et du sous-comité d'accréditation; ▪ nommer un membre du Bureau du CIC qui sera le trésorier du CIC; ▪ acquérir, louer, disposer des biens ou accomplir tout acte de propriété; ▪ ouvrir des comptes bancaires, nommer des signataires de ces comptes et définir les pouvoirs des signataires; ▪ dépenser des fonds et faire tout ce qu'il juge nécessaire pour promouvoir les objectifs du CIC; ▪ déléguer toute fonction à une personne nommée ou à un comité ou à un Sous-comité permanent de personnes ou de membres; ▪ coordonner et organiser les conférences, les réunions, les comités et les sous-comités permanents et les autres activités; ▪ embaucher, congédier ou suspendre les employés, les agents et les entrepreneurs; ▪ conclure des contrats; ▪ faire appel à une aide professionnelle en vue de préparer des états financiers annuels ou d'un autre type, d'obtenir des conseils juridiques ou pour toute autre raison; ▪ préparer et diffuser des notes d'information, des bulletins et des documents de tout type à l'intention des membres et faire la promotion générale de renseignements sur les questions et les activités relatives aux droits de l'homme du Conseil des droits de l'homme, de ses mécanismes, des organismes créés en vertu d'un traité en matière de droits de l'homme des Nations Unies et du CIC qui pourraient intéresser les membres; ▪ recevoir des subventions, des soutiens financiers, et des dons et legs de toute sorte. adopter, modifier ou révoquer le règlement intérieur concernant les méthodes de travail du Bureau du CIC et de ses sous-comités afin de réglementer ou de clarifier toutes les questions envisagées par les présents Statuts. Toute décision d'adopter, de modifier ou de révoquer un règlement, devra, dès que possible, être distribuée à tous les membres du CIC et publiée sur le site nhri.net.
Art 47	**Cotisation relative à l'adhésion** Le Bureau du CIC doit, lorsqu'il juge la situation et le moment adéquats, recommander pendant une réunion générale que l'on fixe une cotisation annuelle relative à l'adhésion. Une fois cette cotisation fixée, le Bureau veillera à ce que les procédures soient en place afin de la percevoir. Le Bureau du CIC peut, à sa discrétion, permettre à un membre de ne pas verser la cotisation annuelle ou une partie de cette dernière s'il est montré que ce membre est incapable de payer le montant au complet.
Art 48	**Réunions du Bureau du CIC** Une réunion du Bureau du CIC doit être tenue en conjonction avec chaque réunion générale du CIC et au moins deux (2) fois par année. Autrement, le Bureau du CIC se réunira à l'endroit et à la date choisis par lui ou par le président. Un avis écrit convoquant la réunion doit être remis au moins quatre (4) semaines à l'avance, à moins que le Bureau du CIC n'accepte que ce délai soit plus court. L'ordre du jour de la réunion doit être transmis aux membres au même temps que l'avis de convocation.

Art 49	**Président et secrétaire** Le président ou, en son absence, le secrétaire doit diriger les travaux de la réunion générale et du Bureau du CIC. À moins qu'il n'en ait été décidé autrement dans le cadre d'une réunion générale, le président représente le CIC conformément aux pratiques établies et à l'autorité du président en vertu de l'ancien règlement intérieur. Plus précisément, le président peut s'adresser au Conseil des droits de l'homme, à ses mécanismes et aux organismes créés en vertu d'un traité en matière de droits de l'homme des Nations Unies et, lorsqu'il est invité, à d'autres organisations internationales : ▪ au nom du CIC sur des sujets autorisés dans le cadre d'une réunion générale ou par le Bureau du CIC; ▪ au nom d'INDH individuelles lorsque ces dernières l'autorisent; ▪ relativement à des questions thématiques touchant les droits de l'homme en vue de promouvoir les politiques adoptées dans le cadre d'une réunion générale, une conférence bisannuelle ou par le Bureau du CIC; et ▪ pour faire progresser de façon générale les objectifs du CIC
Art 50.1	**Activités du Bureau du CIC** L'anglais, le français et l'espagnol sont les langues de travail du Bureau du CIC. En conséquence, les documents du CIC devraient être disponibles dans ces langues.
Art 50.2	Une majorité des membres du Bureau du CIC constitue un quorum.
Art 50.3	En consultation avec les membres du Bureau du CIC, le président doit élaborer un ordre du jour pour chaque réunion. Si la majorité des membres présents y consent, on peut ajouter des points à l'ordre du jour d'une réunion.
Art 50.4	Les membres du Bureau du CIC peuvent être accompagnés aux réunions par des conseillers, y compris des représentants du comité de coordination régional pertinent. Ces personnes assistent en qualité de conseillers auprès de leurs membres et en tant qu'observateurs à la réunion, et peuvent participer aux discussions à la demande du président.
Art 50.5	Chaque membre du Bureau du CIC détient un (1) vote. Lorsque cela est possible, les décisions du Bureau du CIC doivent être prises par consensus. Lorsqu'il n'est pas possible d'atteindre un consensus, les décisions seront prises par la majorité des membres présents ayant le droit de vote. Lorsque les voix sont égales, la proposition qui fait l'objet du vote doit être considérée comme rejetée.
Art 50.6	Le Bureau du CIC, peut inviter des INDH qui sont membres ou non du CIC et toute autre personne ou institution à participer aux travaux du CIC ou du Bureau du CIC en tant qu'observateurs.
Art 50.7	Nonobstant les dispositions précédentes de l'article 50, le Bureau du CIC peut, sans avoir à convoquer une réunion, prendre une décision par écrit sur toute question si la majorité de ses membres accepte la décision.
Art 50.8	Le Bureau du CIC, à travers le Président ou en son absence à travers le Secrétaire, présente aux réunions générales les rapports sur les activités menées par le CIC, le Bureau du CIC et de son personnel, depuis la dernière réunion générale.
Art 51	**Procédure ultérieure** Toute question procédurale qui n'aurait pas été réglée par les présentes Statuts, sera traitée par le Bureau du CIC qui adoptera la procédure qu'il juge la plus adéquate.

Art 52	**SECTION 11 : ADMINISTRATION FINANCIÈRE** **Année budgétaire** L'année budgétaire se termine le 31 décembre de chaque année.
	SECTION 12 : LE PATRIMOINE DU CIC

Art 53	Le patrimoine du CIC comprend ce qui suit: ▪ subventions obtenues d'organisations publiques et semi-publiques internationales et nationales ▪ dons; ▪ cotisations; ▪ fonds qui lui sont confiés par des organisations, des associations, des entreprises ou des institutions; ▪ revenus et biens de toutes sortes reçus de diverses sources.
Art 54	Le patrimoine du CIC ne doit servir qu'à promouvoir les objectifs du CIC, tel qu'il est indiqué à la Section 3 en conformité aux principes énoncés à l'article 7.
Art 55	**SECTION 13 : DISSOLUTION ET LIQUIDATION** **Dissolution** Le CIC peut être dissous par une résolution du CIC dans le cadre d'une réunion générale. Une réunion générale à cette fin doit être spécialement convoquée. Au moins la moitié des membres doivent être présents. Si la moitié des membres ne sont pas présents à la réunion générale, il faut en convoquer une autre après au moins deux (2) semaines, à la suite de quoi les délibérations peuvent être menées de façon valide, quel que soit le nombre de membres présents. Dans tous les cas, la dissolution ne peut être approuvée que par une majorité des trois quarts des membres présents.
Art 56	**Liquidation** La liquidation du CIC et de ses actifs doit être menée par un (1) ou plusieurs liquidateurs nommés au cours d'une réunion générale. Pendant la réunion générale, on doit autoriser le ou les liquidateurs à distribuer l'actif net à une autre association ou organisation publique ayant des objectifs similaires à ceux du CIC. Aucune part de l'actif net disponible à la distribution ne sera versée aux membres du CIC.
Art 57	**SECTION 14 : REGLEMENTS INTERIEURS** La réunion générale peut adopter, modifier ou abroger des règlements intérieurs concernant les méthodes de travail du CIC, y compris les réunions générales et les conférences internationales, afin de régler ou clarifier toute question prévue par les présents Statuts.
Art 58	**SECTION 15 : MODIFICATION DES STATUTS** Les présents statuts ne peuvent être modifiés que dans le cadre d'une réunion générale du CIC.
Art 59	**SECTION 16 : DISPOSITION TRANSITOIRE** En vertu des présents Statuts, le sous-comité d'accréditation et son règlement intérieur demeurent en vigueur jusqu'à leur modification ou abrogation par le Bureau du CIC. Le sous-comité d'accréditation devient, par les présents statuts, un sous-comité du Bureau du CIC. Le règlement intérieur du sous-comité d'accréditation du CIC est intégré aux présents statuts à l'**Annexe I**.

PRÉPARÉE PAR :

Mme Jennifer Lynch (c.r.), 30 juillet 2008

Modifiée pendant la réunion générale tenue à Nairobi, le 21 octobre 2008

Modifiée pendant la réunion générale tenue à Genève, le 24 mars 2009

ANNEXE AUX STATUTS DU CIC

RULES OF PROCEDURE FOR THE ICC SUB-COMMITTEE ON ACCREDITATION*

RÈGLEMENT INTÉRIEUR DU SOUS-COMITÉ D'ACCRÉDITATION*

1. Mandat
Conformément aux Statuts de l'Association Comité international de coordination des Institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'homme (CIC) (Article 1.1), le Sous-comité d'accréditation est chargé de passer en revue et d'examiner les demandes d'accréditation que le Président du CIC lui a fait suivre et de faire des recommandations au CIC sur la conformité de l'institution requérante aux Principe de Paris.

2. Composition du Sous-comité
2.1. Afin de garantir une représentation régionale équitable du Sous-comité d'accréditation, celui-ci sera composé d'une (1) institution nationale du CIC accréditée avec « Statut A » de chacun des quatre (4) groupements régionaux tels qu'établis par les Statuts du CIC (Section 7), à savoir l'Afrique, les Amériques, l'Asie et le Pacifique, et l'Europe.
2.2. Les membres sont nommés par les regroupements régionaux pour un mandat d'une durée de trois (3) ans renouvelable.
2.3. La Présidence du Sous-comité d'accréditation sera désignée, pour un mandat d'une durée d'une (1) année, renouvelable deux (2) fois au maximum, sur la base d'un roulement au sein du Sous-comité afin que chaque région remplisse successivement cette fonction; dans l'éventualité où un membre du Sous-comité décline la Présidence alors que c'est le tour, celle-ci sera transmise à la région suivante sur les rangs ou à une autre INDH appartenant à cette région.
2.4. Le Bureau du Haut Commissaire des Nations Unies aux droits de l'homme siègera au Comité en qualité d'observateur permanent et, en sa qualité de Secrétariat du CIC, appuiera ses travaux, sera le point de contact pour toutes les communications et tiendra au besoin à jour les dossiers au nom du Président du CIC.

3. Fonctions
3.1. Les représentants des groupements régionaux siégeant au Sous-comité d'accréditation faciliteront le processus d'adhésion des INDH de leur région respective.
3.2. Les représentants des groupements régionaux aideront les INDH de leur région en leur fournissant tous les renseignements pertinents sur la procédure d'accréditation: modalités, prescriptions, délais, etc.
3.3. Conformément aux Statuts du CIC (Section 5), toute INDH sollicitant son adhésion ou le renouvellement de son accréditation devra adresser au Président de cet organe une demande et fournira tous les documents requis à l'appui de sa demande par l'entremise du Secrétariat du CIC.
3.4. Ces demandes ainsi que les documents à l'appui de celles-ci devront être communiqués au Secrétariat du CIC dans les quatre (4) mois précédant la réunion du Sous-comité. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3.5 de ce règlement, une institution qui a déposé une demande de renouvellement de son accréditation qui n'observe pas cette échéance verra sa demande suspendue jusqu'à ce que les pièces justificatives requises soient communiquées au Sous-comité et examinées par ses soins.
3.5. Les demandes et les documents remis après ce délai seront seulement examinés à la réunion du Sous-comité suivante, sauf si le Président du CIC considère que la situation justifie qu'il en soit autrement. Au cas où le délai concerne une institution sollicitant le renouvellement de son accréditation, la décision de ne pas suspendre l'institution peut être prise seulement si des pièces écrites justifiant le délai ont été fournies et que ces justifications sont, de l'avis du Président du CIC, impérieuses et exceptionnelles.
3.6. Toute organisation de la société civile souhaitant fournir des informations pertinentes concernant toute question d'accréditation devant le Sous-comité, devra soumettre ces informations par écrit au Secrétariat du CIC au moins quatre (4) mois avant la réunion du Sous-comité.
3.7. Le Président du CIC, avec l'appui du Secrétariat du CIC, veillera à ce que des copies des demandes et des pièces justificatives à l'appui de la demande soient communiquées à chacun des membres du Sous-comité d'accréditation.
3.8. Le Président du CIC, avec l'appui du Secrétariat du CIC, remettra également un résumé renfermant les questions particulières pour examen par le Sous-comité.

4. Procédures

4.1. Le Sous-comité d'accréditation se réunira après la réunion générale du CIC pour examiner toute question d'accréditation en vertu de la Section 5 des Statuts du CIC.

4.2. Le Président du Sous-comité d'accréditation peut inviter toute personne ou institution à participer aux travaux du Sous-comité en qualité d'observateur.
4.3. Des réunions supplémentaires du Sous-comité peuvent être convoquées par la Présidence avec l'accord du Président du CIC et des membres du Sous-comité d'accréditation.
4.4. Lorsque, de l'avis du Sous-comité, l'accréditation d'une institution requérante donnée ne peut pas être arrêtée objectivement ou raisonnablement sans un examen plus poussé de la question qui n'a fait l'objet d'aucune politique, celui-ci renverra le cas directement au Bureau du CIC pour décision et conseil. Une décision définitive en matière d'accréditation peut être prise une fois seulement après que le Bureau du CIC ait fait part de sa décision ou prodigué ses conseils.
4.5. Le Sous-comité peut, en application de l'Article 11.2 des Statuts du CIC, consulter l'Institution requérante, s'il le juge utile, pour parvenir à une recommandation. Le Sous-comité consultera, également conformément et pour les fins énoncées à l'article 11.2, l'Institution requérante lorsqu'une décision défavorable doit être recommandée. Ces consultations peuvent prendre la forme jugée la plus appropriée par le Sous-comité mais doivent être étayées par des documents écrits; notamment le contenu des consultations orales doit être enregistré et tenu à disposition pour examen. Dès lors que le Bureau du CIC rend sa décision définitive sur la demande d'adhésion, l'institution qui fait l'objet d'un réexamen de son accréditation conserve son statut de membre durant tout le processus de consultation.

5. Classifications de l'accréditation

Conformément aux Principes de Paris et aux Statuts du CIC, les différentes classifications utilisées par le Sous-comité pour l'accréditation sont les suivantes:

A: Membre votant: Conformité avec les Principes de Paris;

B: Membre sans voix délibérative – La conformité avec les Principes de Paris est incomplète ou les renseignements fournis sont insuffisants pour prendre une décision;

C: Sans statut – Non-conformité avec les Principes de Paris.

6. Rapport et recommandations
6.1. En vertu de l'article 12 des Statuts du CIC, lorsque le sous-comité d'accréditation fait une recommandation concernant l'accréditation, il transmet cette recommandation au Bureau du CIC, dont la décision est définitive sous réserve de la procédure suivante:

i) la recommandation du sous-comité d'accréditation doit tout d'abord être transmise à l'INDH requérante ;
ii) l'INDH requérante peut contester une recommandation en présentant dans les vingt-huit (28) jours suivant la réception de la recommandation une contestation écrite au président du CIC par l'entremise du secrétariat du CIC;
iii) la recommandation est ensuite transmise aux membres du Bureau du CIC afin qu'ils rendent une décision. Lorsqu'une INDH conteste la recommandation du sous-comité, il faut transmettre aux membres du Bureau du CIC la contestation ainsi que tous les documents pertinents joints à la demande et à la contestation;
iv) les membres du Bureau du CIC qui ne sont pas d'accord avec la recommandation doivent, dans les vingt (20) jours suivant sa réception, en informer le président du sous-comité et le secrétariat du CIC. Le secrétariat du CIC informera ensuite tous les membres du Bureau du CIC de cette objection et fournira les renseignements nécessaires pour la clarifier. Si dans les vingt (20) jours suivant la réception de ces renseignements au moins quatre des membres du Bureau du CIC, venant d'au moins deux groupes régionaux, indiquent au secrétariat du CIC qu'ils soutiennent cette objection, la recommandation sera soumise à la prochaine réunion du Bureau du CIC pour décision;
v) Si au moins quatre membres venant de deux ou plusieurs groupes régionaux ne s'opposent pas à la recommandation dans les vingt (20) jours suivant sa réception, la recommandation sera considérée comme approuvée par le Bureau du CIC.
vi) La décision du Bureau du CIC sur l'accréditation est définitive.

6.2. Les Observations générales sont élaborées par le Sous-comité d'accréditation et approuvées par le Bureau du CIC.
6.3. Les Observations générales constituent un outil d'interprétation des Principes de Paris et à cet égard peuvent être utilisées pour:

a) Instruire les institutions lors de l'élaboration de leurs propres processus et mécanismes de mise en conformité avec les Principes de Paris;

b) Convaincre les gouvernements nationaux de se pencher sur les problèmes liés au respect par une institution des normes énoncées dans les Observations générales, et de les résoudre;

c) Guider le Sous-comité d'accréditation dans sa fonction de détermination du statut des nouvelles demandes d'accréditation, des renouvellements des accréditations octroyées et des examens spéciaux:

   i) Si une institution est loin de respecter les normes énoncées dans les Observations générales, le Sous-comité peut être amené à conclure qu'elle ne respecte pas les Principes de Paris.
   ii) Si le Sous-comité a des doutes quant au respect par une institution de l'une quelconque des Observations générales, il peut examiner les mesures éventuellement mises en œuvre par ladite institution pour les résoudre dans ses demandes ultérieures. Si le Sous-comité n'a pas en sa possession des preuves des efforts déployées par l'institution pour se conformer aux Observations générales, ou que celle-ci n'offre pas d'explications raisonnables sur le fait qu'aucune mesure n'ait été prise pour résoudre le problème, il appartiendra au Sous-comité d'interpréter la situation inchangée comme une inobservation des Principes de Paris.

** Adopté par les membres du Comité international de coordination à sa 15e session, tenue le 14 septembre 2004 à Séoul en République de Corée. Modifié par les membres du CIC à sa 20ème session, tenue le 15 avril 2008, à Genève en Suisse.*

Annexe II

Principes concernant le statut des institutions nationales

(A) Compétences et attributions*

1. Une institution nationale est investie de compétences de protection et de promotion des droits de l'homme.

2. Une institution nationale est dotée d'un mandat aussi étendu que possible, et clairement énoncé dans un texte constitutionnel ou législatif, déterminant sa composition et son champ de compétence.

3. Une institution nationale a, notamment, les attributions suivantes :

a) Fournir à titre consultatif au gouvernement, au parlement et à tout autre organe compétent, soit à la demande des autorités concernées, soit en usant de sa faculté d'auto saisine, des avis, recommandations, propositions et rapports concernant toutes questions relatives à la protection et à la promotion des droits de l'homme. L'institution nationale peut décider de les rendre publics. Ces avis, recommandations, propositions et rapports ainsi que toute prérogative de l'institution nationale se rapportent aux domaines suivants :

i) Toutes dispositions législatives et administratives, ainsi que celles relatives à l'organisation judiciaire destinées à préserver et étendre la protection des droits de l'homme. A cet égard, l'institution nationale examine la législation et les textes administratifs en vigueur, ainsi que les projets et propositions de lois, et fait les recommandations qu'elle estime appropriées en vue de s'assurer que ces textes soient respectueux des principes fondamentaux des droits de l'homme. Elle recommande, si nécessaire, l'adoption d'une nouvelle législation, l'adaptation de la législation en vigueur, et l'adoption ou la modification des mesures administratives;

(ii) Toute situation de violation des droits de l'homme dont elle déciderait de se saisir;

(iii) L'élaboration des rapports sur la situation nationale des droits de l'homme en général, ainsi que sur des questions plus spécifiques;

(iv) Attirer l'attention du gouvernement sur les situations de violations des droits de l'homme dans tout pays, lui proposer toutes initiatives tendant à y mettre fin et, le cas échéant, émettre un avis sur les positions et réactions du gouvernement.

(b) Promouvoir et veiller à l'harmonisation de la législation, des règlements et des pratiques nationaux avec les instruments internationaux relatifs aux droits de l'homme, auxquels l'État est partie, et à leur mise en œuvre effective;

(c) Encourager à la ratification desdits instruments ou à l'adhésion à ces textes et s'assurer de leur mise en œuvre;

(d) Contribuer aux rapports que les États doivent présenter aux organes et comités des Nations Unies, ainsi qu'aux institutions régionales, en application de leurs obligations conventionnelles, et le cas échéant, émettre un avis à ce sujet, dans le respect de leur indépendance;

e) Coopérer avec l'Organisation des Nations Unies et toute autre institution de la famille des Nations Unies, les institutions régionales et les institutions nationales d'autres pays, compétentes dans les domaines de la protection et de la promotion des droits de l'homme;

(f) Être associée à l'élaboration de programmes concernant l'enseignement et la recherche sur les droits de l'homme et participer à leur mise en œuvre dans les milieux scolaires, universitaires et professionnels;

(g) Faire connaître les droits de l'homme et la lutte contre toutes les formes de discrimination, notamment la discrimination raciale, en sensibilisant l'opinion publique notamment par l'information et l'enseignement, en faisant appel à tous organes de presse.

(B) Composition et garanties d'indépendance et de pluralisme

1. La composition de l'institution nationale et la désignation de ses membres, par voie élective ou non, doivent être établies selon une procédure présentant toutes les garanties nécessaires pour assurer la représentation pluraliste des forces sociales (de la société civile) concernées par la protection et la promotion des droits de l'homme, notamment par des pouvoirs permettant d'établir une coopération effective avec, ou par la présence, de représentants :

(a) Des organisations non gouvernementales compétentes dans le domaine des droits de l'homme et de la lutte contre la discrimination raciale, des syndicats, des organisations socioprofessionnelles intéressées, notamment de juristes, médecins, journalistes et personnalités scientifiques;

(b) Des courants de pensées philosophiques et religieux;

(c) D'universitaires et d'experts qualifiés;

(d) Du parlement;

(e) Des administrations (s'ils sont inclus, ces représentants ne participent aux délibérations qu'à titre consultatif).

2. L'institution nationale dispose d'une infrastructure adaptée au bon fonctionnement de ses activités, en particulier de crédits suffisants. Ces crédits devraient avoir notamment pour objet de lui permettre de se doter de personnel et de locaux propres, afin d'être autonome vis-à-vis de l'État et de n'être soumise qu'à un contrôle financier respectant son indépendance.

3. Pour la stabilité du mandat des membres de l'institution, sans laquelle il n'est pas de réelle indépendance, leur nomination est faite par un acte officiel précisant, pour une période déterminée, la durée du mandat. Il peut être renouvelable, sous réserve que demeure garanti le pluralisme de sa composition.

(C) Modalités de fonctionnement

Dans le cadre de son fonctionnement, l'institution nationale doit :

(a) Examiner librement toutes questions relevant de sa compétence, qu'elles soient soumises par le gouvernement ou décidées par auto saisine sur proposition de ses membres ou de tout requérant;

(b) Entendre toute personne, obtenir toutes informations et tous documents nécessaires à l'appréciation de situations relevant de sa compétence;

(c) S'adresser directement à l'opinion publique ou par l'intermédiaire de tous organes de presse, particulièrement pour rendre publics ses avis et recommandations;

(d) Se réunir sur une base régulière et autant que de besoin en présence de tous ses membres régulièrement convoqués;

(e) Constituer en son sein en tant que de besoin des groupes de travail et se doter de sections locales ou régionales pour l'aider à s'acquitter de ses fonctions;

(f) Entretenir une concertation avec les autres organes juridictionnels ou non, chargés de la protection et de la promotion des droits de l'homme (notamment ombudsmans, médiateurs, ou d'autres organes similaires);

(g) Compte tenu du rôle fondamental que jouent les organisations non gouvernementales pour amplifier l'action des institutions nationales, développer des rapports avec les organisations non gouvernementales qui se

consacrent à la protection et la promotion des droits de l'homme, au développement économique et social, à la lutte contre le racisme, à la protection des groupes particulièrement vulnérables (notamment les enfants, les travailleurs migrants, les réfugiés, les handicapés physiques et mentaux) ou à des domaines spécialisés.

Principes complémentaires concernant le statut des commissions ayant des compétences à caractère quasi juridictionnel

Une institution nationale peut être habilitée à recevoir et examiner des plaintes et requêtes concernant des situations individuelles. Elle peut être saisie, par des particuliers, leurs représentants, des tierces parties, des organisations non gouvernementales, des associations et syndicats et toutes autres organisations représentatives. Dans ce cas, et sans préjudice des principes ci-dessus concernant les autres compétences des commissions, les fonctions qui leur sont confiées peuvent s'inspirer des principes suivants :

(a) Rechercher un règlement amiable par la conciliation ou, dans les limites fixées par la loi, par des décisions contraignantes, ou, le cas échéant, en ayant recours en tant que de besoin à la confidentialité;

(b) Informer l'auteur de la requête de ses droits, notamment des voies de recours qui lui sont ouvertes, et lui en faciliter l'accès;

(c) Se saisir des plaintes ou requêtes ou les transmettre à toutes autre autorité compétente dans les limites fixées par la loi;

(d) Faire des recommandations aux autorités compétentes, notamment en proposant des adaptations ou réformes des lois, règlements et pratiques administratives, spécialement lorsqu'ils sont à l'origine des difficultés rencontrées par les auteurs des requêtes pour faire valoir leurs droits.

**Les Principes de Paris définis lors du premier Atelier international des institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'homme, à Paris, du 7 au 9 octobre 1991, ont été adoptés en vertu de la résolution 1992/54 de la Commission des droits de l'homme, de 1992, et de la résolution de l'Assemblée générale 48/134, de 1993.*

Annexe III

SOUS-COMITE D'ACCREDITATION DU CIC

OBSERVATIONS GENERALES

1. Compétences et attributions.

1.1 Création des institutions nationales: Les INDH doivent être créées par un texte constitutionnel ou légal. La création au moyen d'un acte du pouvoir exécutif n'est pas adéquate pour assurer la pérennité et l'indépendance

1.2 Mandat de droits de l'homme: Toutes les INDH doivent avoir un mandat contenant des fonctions spécifiques tant de protection que de promotion des droits de l'homme, comme celles qui figurent dans les Principes de Paris.

1.3 Encourager la ratification de tous les instruments internationaux relatifs aux droits de l'homme ou l'adhésion à de tels instruments; Le Sous-comité interprète que la fonction d'encouragement de la ratification des instruments internationaux des droits de l'homme ou de l'adhésion à ces instruments, prévue dans les Principes de Paris, est une fonction clé de toute institution nationale. Partant, le Sous-comité encourage l'inclusion de cette fonction dans la législation relative à l'institution nationale, afin d'assurer la meilleure protection possible des droits de l'homme dans le pays en question.

1.4 Interaction avec le système international des droits de l'homme: Le Sous-comité aimerait insister sur l'importance que les INDH collaborent avec le système international de protection des droits de l'homme, notamment le Conseil des droits de l'homme et ses mécanismes (Détenteurs de mandat au titre des procédures spéciales) et les organes conventionnels relatifs aux droits de l'homme des Nations Unies. Cela signifie d'une manière générale pour les INDH collaborer avec ces mécanismes des droits de l'homme et d'y participer, ainsi qu'assurer le suivi au niveau national des recommandations résultant du système international de protection des droits de l'homme. De surcroît, les INDH devraient aussi collaborer activement avec le CIC et le Bureau de son Sous-comité d'accréditation, ainsi qu'avec les organes régionaux de coordination des INDH.

1.5 Liaison avec d'autres institutions des droits de l'homme: Les INDH devront coopérer étroitement et échanger des informations avec les institutions légales également établies pour la promotion et la protection des droits de l'homme, par exemple au niveau des départements ou travaillant sur des questions thématiques, ainsi que d'autres organismes tels que les ONG, travaillant dans le domaine des droits de l'homme et devront démontrer que cela se produit dans leur candidature au Sous-comité du CIC.

1.6 Recommandations des INDH Les recommandations des INDH sur la situation des droits de l'homme, contenues dans les rapports annuels, spéciaux ou thématiques, doivent être généralement examinées par les ministères gouvernementaux et les comités parlementaires compétents dans un laps de temps raisonnable, ne devant pas dépasser six mois. Ces examens doivent être tout particulièrement effectués afin de déterminer les mesures de suivi nécessaires selon la situation donnée. Les INDH doivent, dans le cadre de leur mandat, promouvoir et protéger les droits de l'homme, garantir le suivi effectif des recommandations contenues dans leurs rapports.

2 Composition et garanties d'indépendance et de pluralisme

2.1 Assurer le pluralisme: Le Sous-comité observe qu'il y a diverses manières de s'assurer que l'exigence de pluralisme prévue dans les Principes de Paris est respectée. Néanmoins, le Sous-comité insiste sur l'importance que les institutions nationales entretiennent des relations régulières avec la société civile et observe que cela est pris en considération lors de l'évaluation des demandes d'accréditation.

Le Sous-comité observe qu'il y a diverses manières d'assurer le pluralisme grâce à la composition de l'institution nationale; par exemple:

a) Les membres de l'organe directeur représentent divers groupes de la société, ainsi que cela est mentionné dans les Principes de Paris;
b) Pluralisme au moyen de procédures de désignation de l'organe directeur de l'institution nationale, par exemple lorsque divers groupes de la société suggèrent ou recommandent des candidats;
c) Pluralisme au moyen de procédures permettant une coopération réelle avec divers groupes de la société, par exemple des comités de conseil, des réseaux, des consultations ou des forums publics; ou
d) Pluralisme au moyen de divers membres du personnel représentant des groupes différents de la société.

Le Sous-comité insiste de surcroît pour que le principe du pluralisme assure une participation significative des femmes au sein de l'institution nationale.

2.2 Sélection et désignation de l'organe directeur: Le Sous-comité observe l'importance capitale de la procédure de sélection et désignation de l'organe directeur pour assurer le pluralisme et l'indépendance de l'institution nationale. Le Sous-comité insiste en particulier sur les facteurs suivants:

a) Une procédure transparente
b) Une large consultation tout au long de la procédure de sélection et de désignation
c) Une large publicité des postes vacants
d) La maximisation du nombre de candidats potentiels, provenant d'un large ensemble de groupes de la société
e) La sélection des membres à titre personnel plutôt qu'au nom de l'organisation qu'ils représentent.

2.3 Représentants gouvernementaux dans les institutions nationales: Le Sous-comité entend que les Principes de Paris exigent que les représentants gouvernementaux dans les organes directeurs ou consultatifs des institutions nationales n'aient pas de pouvoir de décision ni de vote

2.4 Personnel détaché :

Afin de garantir l'indépendance de l'INDH, le Sous-comité observe ce qui suit, au titre des bonnes pratiques:

a) Les postes de niveau supérieur ne devraient pas être remplis par du personnel détaché;
b) Le niveau du personnel détaché ne devrait pas dépasser 25% et n'être en aucun cas supérieur à 50% du personnel de l'INDH.

2.5 Immunité: Il est fortement recommandé d'inclure dans le droit national des dispositions visant à protéger la responsabilité de l'INDH en cas d'actions menées en cette qualité officielle.

2.6 Financement adéquat: La fourniture d'un financement adéquat par l'État doit comprendre au minimum:

a) l'attribution de fonds destinés à une installation adéquate, soit au moins un siège;
b) des salaires et des avantages sociaux pour son personnel comparables aux salaires et conditions d'emploi du service public;
c) le cas échéant, la rémunération des commissaires; et
d) la mise en place de systèmes de communications comprenant le téléphone et l'Internet.

Un financement adéquat devrait permettre dans des limites raisonnables l'amélioration graduelle et progressive des activités de l'organisation et l'exécution de son mandat.

Le financement par des sources extérieures, par exemple des partenaires de développement, ne doit pas représenter l'essentiel du financement d'une INDH, puisque l'État a la responsabilité d'assurer un budget opérationnel minimum, afin que l'INDH puisse agir de manière à respecter son mandat.

Les systèmes financiers doivent être tels que l'INDH jouisse d'une autonomie financière absolue. Ce système devrait consister en une ligne budgétaire séparée sur laquelle l'INDH dispose d'un droit de gestion et de disposition total.

2.7 Personnel d'une INDH: En principe, les INDH doivent avoir le pouvoir de désigner leur propre personnel.

2.8 Membres à plein temps: Les INDH devraient comprendre des membres à plein temps rémunérés, afin de:

a) Assurer l'indépendance des INDH par rapport à des conflits d'intérêts réels ou perçus;
b) Assurer un mandat stable aux membres;
c) Assurer une exécution permanente et efficace du mandat de l'INDH.

2.9 Garantie des fonctions des membres de l'organe directeur : Il convient d'inclure dans la législation relative aux INDH des dispositions relatives à la révocation des membres de l'organe directeur conformes aux Principes de Paris.

a) La révocation ou la démission forcée d'un membre peut entraîner un examen spécial du statut de l'INDH.
b) La révocation doit être strictement conforme à toutes les exigences de fond et de procédure contenues dans la loi;
c) La révocation fondée uniquement sur la discrétion des autorités de nomination ne devrait pas être possible.

2.10 Dispositions administratives

La classification d'une INDH en tant qu'organisme public a d'importantes implications au niveau de sa responsabilisation, des modalités de son financement et de son mécanisme de diffusion des données.

Pour le cas où la gestion et l'utilisation des fonds publics par une INDH sont réglementées par l'État, cette réglementation ne doit pas compromettre la faculté de l'INDH de s'acquitter de ses fonctions de manière indépendante et avec efficacité. C'est pourquoi, il importe que les relations entre l'État et l'INDH soient clairement définies.

3. Modalités de fonctionnement

4. Principes complémentaires concernant le statut des commissions ayant des compétences à caractère quasi juridictionnel

5. Questions supplémentaires

5.1 INDH en situations de coup d'état ou d'état d'urgence: Par principe, le Sous-comité s'attend à ce que, en situation de coup d'état ou d'état d'urgence, une INDH se conduise avec un niveau de vigilance et d'indépendance élevé dans l'exercice de son mandat.

5.2 Restriction du pouvoir des institutions nationales pour des raisons de sécurité nationale: Le Sous-comité observe que la portée du mandat de maintes institutions nationales est restreinte pour des motifs de sécurité nationale. Alors que cette tendance n'est pas contraire par essence aux Principes de Paris, l'on observe qu'il faut s'assurer qu'une telle restriction n'est pas déraisonnablement ou arbitrairement appliquée et qu'elle est exercée en suivant le principe de la légalité.

5.3 Fonctionnement d'une institution nationale dans un contexte d'instabilité: Le Sous-comité reconnaît que le contexte dans lequel opère une INDH peut être instable au point que l'on ne puisse raisonnablement s'attendre que l'INDH soit pleinement conforme à toutes les dispositions des Principes de Paris. Lorsque le Sous-comité aura à formuler des recommandations sur le statut d'accréditations dans de tels cas, le Sous-comité prendra dûment en considération des facteurs tels que: l'instabilité

politique; les conflits ou les troubles; l'absence d'infrastructures d'état, y compris une dépendance excessive des fonds provenant de donateurs; et l'exécution dans la pratique du mandat de l'INDH.

6. Questions de procédure

6.1 Procédure de demande: Du fait de l'intérêt croissant pour la création d'institutions nationales et la mise en place d'un processus de ré-accréditation quinquennal, le volume des demandes à examiner par le Sous-comité a fortement augmenté. Afin d'assurer un processus d'accréditation efficace, le Sous-comité insiste sur les exigences suivantes:

a) Les délais pour les demandes doivent être strictement respectés
b) Lorsque le délai de demande de ré-accréditation n'est pas tenu, le Sous-comité recommande que le statut de l'institution nationale soit suspendu jusqu'à l'examen de la demande à la prochaine réunion;
c) Le Sous-comité effectue les évaluations sur la base des documents reçus. Des demandes incomplètes peuvent affecter la recommandation relative au statut de l'institution nationale;
d) Les requérants doivent fournir les documents sous leur forme officielle ou publiée (par exemple des lois publiées ou des rapports annuels publiés) et non des documents analytiques secondaires;
e) Les documents doivent être soumis sous forme papier et électroniquement;
f) Toute la documentation relative à une demande doit être envoyée au secrétariat du CIC, au Haut Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, à l'adresse suivante: Unité des institutions nationales, Haut Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, CH-1211 Genève 10, Suisse, ainsi que par courriel à: nationalinstitutions@ohchr.org; et
g) Il est de la responsabilité du requérant de s'assurer que la correspondance et les documents de la demande ont été reçus au secrétariat du CIC.

6.2 Sursis aux demandes de ré-accréditation: Le Sous-comité applique la politique suivante en matière de sursis aux demandes de ré-accréditation:

a) Si une institution demande le sursis à l'examen de sa demande de ré-accréditation, il n'est possible d'accorder ce sursis que si des justifications écrites du sursis ont été fournies et si, de l'avis du président du CIC, ces justifications sont convaincantes et exceptionnelles;
b) Les demandes de ré-accréditation ne peuvent être renvoyées que d'une année au maximum et, à l'issue de ce délai, le statut de l'INDH expire.
c) L'accréditation des INDH dont les demandes de ré-accréditation sont reçues après la date fixée ou qui n'ont pas présenté de demande, est suspendue. Cette suspension peut durer jusqu'à une année; pendant ce délai l'INDH peut présenter sa demande de ré-accréditation. Si la demande n'est pas présentée dans ce délai, l'accréditation expire.

6.3 INDH sous examen: Conformément à l'article 16 des Statuts du CIC1, le président du CIC ou le Sous-comité peuvent lancer un examen de l'accréditation d'une INDH s'il apparaît que la situation de cette INDH aurait pu changer d'une manière qui affecte son respect des Principes de Paris. Cet examen est déclenché par un ensemble exceptionnel de circonstances considérées provisoires par nature. En conséquence, la procédure normale de re-accréditation est renvoyée à la fin de l'examen.

Lorsqu'il évalue les INDH sous examen, le Sous-comité applique la procédure suivante:

a) Une INDH ne peut être sous examen que pendant une année et demie au maximum et, pendant ce temps, elle peut fournir des informations au Sous-comité afin de démontrer que, dans les domaines sous examen, elle respecte totalement les Principes de Paris;
b) Pendant la période d'examen, tous les privilèges associés au statut existant de l'INDH demeurent en place;
c) A l'issue de la période d'examen, si les préoccupations du Sous-comité n'ont pas été réglées, le statut de l'INDH expire.

6.4 Suspension de l'accréditation: Le Sous-comité observe que la suspension signifie que l'accréditation de la Commission est temporairement suspendue jusqu'à la fourniture d'informations au Sous-comité pour démontrer que, dans les domaines sous examen, elle respecte totalement les Principes de Paris. Une INDH avec un statut A suspendu n'a pas droit aux bénéfices de l'accréditation avec statut A, dont le droit de vote auprès du CIC ni le droit de participation au Conseil des droits de l'homme, jusqu'à la levée de la suspension ou au changement de statut de l'INDH.

6.5 Présentation d'informations: Les présentations d'informations ne sont acceptés qu'en format papier ou électronique. La Déclaration de respect des Principes de Paris est la composante essentielle de la demande. Les documents destinés à appuyer ou fonder les affirmations faites dans cette déclaration doivent être présentées en original, de sorte que les affirmations puissent être validées et confirmées par le Sous-comité. Aucune affirmation n'est acceptée sans justificatifs.

De surcroît, lorsqu'une demande suit une recommandation antérieure du Sous-comité, celle demande doit traiter directement des commentaires faits et ne doit pas être présentée si toutes les questions n'ont pas été traitées.

6.6 Plus d'une institution nationale dans un État: Le Sous-comité reconnaît et encourage la tendance à avoir des systèmes nationaux de protection des droits de l'homme qui soient solides et basés sur une seule institution nationale consolidée et avec un large mandat.

Dans des circonstances très exceptionnelles, si plus d'une institution nationale demande l'accréditation auprès du CIC, il convient de noter que l'article 39 des Statuts du CIC[2] prévoit que l'État État aura un seule droit de parole, un seule droit de vote et, s'il est élu, un seule membre du Bureau du CIC .

Dans ces circonstances, les conditions préalables pour l'examen de la demande par le Sous-comité sont les suivantes:

a) Le consentement écrit du gouvernement de l'État (qui lui-même doit être un membre de l'ONU).
b) Un accord écrit entre toutes les Institutions nationales des droits de l'homme concernées sur les droits et devoirs en tant que membre du CIC, y compris l'exercice d'un seul droit de vote et un seul droit de parole. Cet accord devra également inclure les modalités de participation dans le système international des droits de l'homme, y compris le Conseil des droits de l'homme et les organes conventionnels.

Le Sous-comité souligne les exigences ci-dessus sont obligatoires pour que la demande soit considérée.

6.7 Rapport annuel de l'INDH Le Sous-comité trouve difficile d'examiner le statut d'une INDH sans qu'il ne dispose d'un rapport annuel valide, c'est-à-dire un rapport dont la date ne dépasse pas l'année précédent la date prévue d'examen par le Sous-comité. Le Sous-comité souligne l'importance qu'il y a pour une INDH d'établir et de rendre public un rapport annuel sur sa situation nationale en matière des droits de l'homme en général ainsi que sur des questions plus spécifiques. Le rapport devrait comporter un exposé des mesures prises par l'INDH pour exercer son mandat au cours de l'année considérée et devrait inclure son avis, ses recommandations et ses propositions pour traiter les questions de droits de l'homme préoccupantes.

Adopté par le Comité international de coordination des institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'homme (CIC,) par courrier électronique, après la réunion du Sous-comité en mars 2009.
Genève, Novembre 2009

[2] Antérieurement article 3(b) du règlement intérieur du CIC.

I.C.C.
Chart of The Status of National Institutions
February, 11 2013

INTERNATIONAL COORDINATING COMMITTEE OF NATIONAL INSTITUTIONS FOR THE PROMOTION AND PROTECTION OF HUMAN RIGHTS (ICC)

CHART OF THE STATUS OF NATIONAL INSTITUTIONS

----- // ----

ACCREDITED BY THE INTERNATIONAL COORDINATING COMMITTEE OF NATIONAL INSTITUTIONS FOR THE PROMOTION AND PROTECTION OF HUMAN RIGHTS

Accreditation status as of 11 February 2013

In accordance with the Paris Principles and the ICC Statute, the following classifications for accreditation are used by the ICC:

A Compliance with the Paris Principles;
B Not fully in compliance with the Paris Principles
C Non-compliance with the Paris Principles.

*A(R): This category (accreditation with reserve) was granted where insufficient documentation was submitted to confer A status; is no longer in use by the ICC. It is maintained only for those NHRIs which were accredited with this status before April 2008.

Summary

Status	Number of NHRI
A	69
B	24
C	10
Total	103

Status-wise distribution of NHRIs

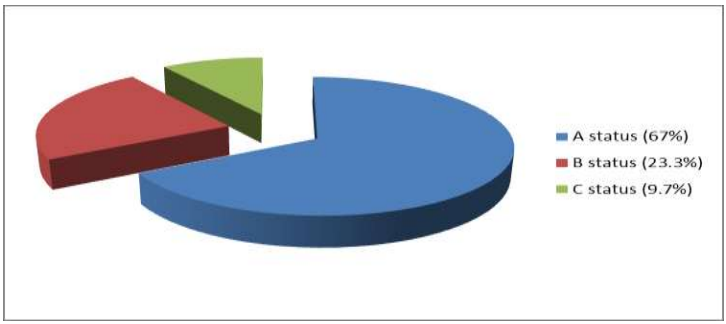

As of 11 February 2013
Note: Unless specified, previous years in the fourth column refer to the same status as the most recent one

A STATUS INSTITUTIONS

	National Institution	Status	Year reviewed
	Asia and the Pacific		
1.	Afghanistan: Independent Human Rights Commission	A	October 2007 – A* November 2008 – A
2.	Australia: Australian Human Rights Commission	A	1999 October 2006 May 2011
3.	India: National Human Rights Commission of India	A	1999 October 2006 May 2011 – A*
4.	Indonesia: National Human Rights Commission of Indonesia (Komnas HAM)	A	2000 March 2007 March 2012*
5.	Jordan: National Centre for Human Rights	A	April 2006 (B) March 2007 (B) October 2007 – A* October 2010 – A
6.	Malaysia: Human Rights Commission of Malaysia (SUHAKAM)	A	2002 April 2008 – recommended to be accredited B November 2009 – A* October 2010 – A
7.	Mongolia: National Human Rights Commission of Mongolia	A	2002 – A(R) 2003 November 2008
8.	Nepal: National Human Rights Commission of Nepal	A	2001 – A(R) 2002 – A October 2007 – A* November 2008 – A* March 2010 – recommended to be accredited B May 2011 – A November 2012 – special review in May 2013
9.	New Zealand: New Zealand Human Rights Commission	A	1999 October 2006 May 2011
10.	Occupied Palestine Territory: The Palestinian Independent Commission for Citizen's Rights	A	2005 – A(R) March 2009 – A
11.	Qatar: National Committee for Human Rights	A	October 2006 (B) March 2009 – A* March 2010 – A* October 2010 – A
12.	The Philippines: Commission on Human Rights of the Philippines	A	1999 March 2007 – deferred to Oct. 2007 October 2007 March 2012
13.	Timor Leste: Provedoria for Human Rights and Justice	A	April 2008
14.	Republic of Korea: National Human Rights Commission of the Republic of Korea	A	2004 November 2008
15.	Thailand: National Human Rights Commission	A	2004 November 2008
	Africa		
1.	Burundi: Independent National Human Rights Commission of Burundi	A	November 2012

As of 11 February 2013
**** See relevant SCA Report***
Note: Unless specified, previous years in the fourth column refer to the same status as the most recent one

2.	Cameroon : National Commission on Human Rights and Freedoms	A	1999 October 2006 (B) March 2010 – A
3.	Egypt: National Council for Human Rights	A	April 2006 (B) October 2006 – A October 2011 – deferred to Nov. 2012 November 2012 – deferred to May 2013
4.	Ghana: Commission on Human Rights and Administrative Justice	A	2001 November 2008
5.	Kenya: Kenya National Commission on Human Rights	A	2005 November 2008
6.	Malawi: Malawi Human Rights Commission	A	2000 March 2007 March 2012 – deferred to Nov. 2012 November 2012 – deferred to May 2013
7.	Mauritania : Commission Nationale des Droits de l'Homme	A	November 2009 (B) May 2011 – A
8.	Mauritius: Commission Nationale des Droits de l'Homme	A	2002 April 2008 – A*
9.	Morocco: Conseil Consultatif des Droits de L'homme du Maroc	A	1999 – A(R) 2001 October 2007 – A* October 2010 – A*
10.	Namibia: Office of the Ombudsman	A	2003 – A(R) April 2006 May 2011
11.	Nigeria: National Human Rights Commission of Nigeria	A	1999 – A(R) 2000 – A October 2006 – A October 2007 – B May 2011 – A
12.	Rwanda: National Commission for Human Rights	A	2001 October 2007 March 2012 – recommended to be accredited B; given one year to establish compliance with Paris Principles
13.	Sierra Leone: Human Rights Commission	A	May 2011
14.	South Africa: South African Human Rights Commission	A	1999 – A(R) 2000 October 2007 November 2012
15.	Tanzania (United Republic of): Commission for Human Rights and Good Governance	A	2003 – A(R) October 2006 – A October 2011 – A*
16.	Togo: National Commission for Human Rights	A	1999 – A(R) 2000 October 2007 November 2012 – deferred to May 2013
17.	Uganda: Uganda Human Rights Commission	A	2000 – A(R) 2001 April 2008
18.	Zambia: Zambian Human Rights Commission	A	2003 – A(R) October 2006 October 2011

As of 11 February 2013
**** See relevant SCA Report***
Note: Unless specified, previous years in the fourth column refer to the same status as the most recent one

	The Americas		
1.	Argentina: Defensoría del Pueblo de la Nación Argentina	A	1999 October 2006 October 2011
2.	Bolivia (Plurinational State of) : Defensor del Pueblo	A	1999 (B) 2000 – A March 2007 March 2012
3.	Canada: Canadian Human Rights Commission	A	1999 October 2006 May 2011
4.	Chile: Instituto Nacional de Derechos Humanos	A	November 2012
5.	Colombia: Defensoría del Pueblo	A	2001 October 2007 March 2012 – A*
6.	Costa Rica: Defensoría de los Habitantes	A	1999 October 2006 October 2011
7.	Ecuador: Defensor del Pueblo	A	1999 – A(R) 2002 April 2008 – A; recommended to be accredited B; given one year to establish compliance with Paris Principles March 2009 – A
8.	El Salvador: Procuraduría para la Defensa de los Derechos Humanos	A	April 2006 May 2011
9.	Guatemala: Procuraduría de los Derechos Humanos de Guatemala	A	1999 (B) 2000 – A(R) 2002 April 2008
10.	Mexico: Comisión Nacional de los Derechos Humanos	A	1999 October 2006 October 2011
11.	Nicaragua: Procuraduría para la Defensa de los Derechos Humanos	A	April 2006 May 2011
12.	Panama: Defensoría del Pueblo de la República de Panamá	A	1999 October 2006 November 2012
13.	Paraguay: Defensoría del Pueblo de la República del Paraguay	A	2003 November 2008
14.	Peru: Defensoría del Pueblo	A	1999 March 2007 March 2012
15.	Venezuela: Defensoría del Pueblo	A	2002 April 2008

	Europe		
1.	Albania: Republic of Albania People's Advocate	A	2003 – A(R) 2004 November 2008
2.	Armenia: Human Rights Defender of Armenia	A	April 2006 – A(R) October 2006 – A October 2011 – deferred to Nov. 2012

As of 11 February 2013
**** See relevant SCA Report***
Note: Unless specified, previous years in the fourth column refer to the same status as the most recent one

			November 2012 – deferred to May 2013
3.	Azerbaijan: Human Rights Commissioner (Ombudsman)	A	October 2006 – A October 2010 – deferred to May 2011 May 2011 – recommended to be accredited B; given one year to establish compliance with Paris Principles March 2012 – A
4.	Bosnia and Herzegovina: Institute of Human Rights Ombudsmen of Bosnia and Herzegovina	A	2001 – A(R) 2002 – A(R) 2003 – A(R) November 2009 – recommended to be accredited B; given one year to establish compliance with Paris Principles October 2010 – A* November 2012 – deferred to May 2013
5.	Croatia: Ombudsman of the Republic of Croatia	A	April 2008
6.	Denmark: Danish Institute for Human Rights	A	1999 (B) 2001 October 2007 – A November 2012
7.	France: Commission Nationale Consultative des Droits de l'Homme	A	1999 October 2007 November 2012 – deferred to May 2013
8.	Georgia: Public Defender's Office	A	October 2007 November 2012 – deferred to May 2013
9.	Germany: Deutsches Institut für Menschenrechte	A	2001 – A(R) 2002 – A(R) 2003 November 2008
10.	Great Britain : Equality and Human Rights Commission	A	November 2008 – A October 2010 – special review; A
11.	Greece: National Commission for Human Rights	A	2000 – A(R) 2001 October 2007 – A* November 2009 – A* March 2010 – A*
12.	Ireland: Irish Human Rights Commission	A	2002 – A(R) 2003 – A(R) 2004 November 2008
13.	Luxembourg: Commission Consultative des Droits de l'Homme du Grand-Duché de Luxembourg	A	2001 – A(R) 2002 March 2009 – A* November 2009 – A* October 2010 – A
14.	Northern Ireland (UK): Northern Ireland Human Rights Commission	A	2001 (B) May 2011 – A
15.	Poland: Human Rights Defender	A	1999 October 2007 November 2012
16.	Portugal: Provedor de Justiça	A	1999 October 2007

As of 11 February 2013
**** See relevant SCA Report***
Note: Unless specified, previous years in the fourth column refer to the same status as the most recent one

			November 2012
17.	Russia: Commissioner for Human Rights in the Russian Federation	A	2000 (B) 2001 (B) November 2008 – A
18.	Scotland: Scottish Human Rights Commission	A	November 2009 – deferred to Mar. 2010 March 2010 – A
19.	Serbia: Protector of Citizens of the Republic of Serbia	A	March 2010
20.	Spain: El Defensor del Pueblo	A	2000 October 2007 November 2012
21.	Ukraine: Ukrainian Parliament Commissioner for Human Rights	A	April 2008 (B) March 2009 – A

B STATUS INSTITUTIONS

	National Institution	Status	Year reviewed
	Americas		
1.	Honduras: Comisionado Nacional de los Derechos Humanos de Honduras	B	2000 October 2007 (A) October 2010 – special review; recommended to be accredited B; given one year to establish compliance with Paris Principles October 2011 – B
	Asia and the Pacific		
1.	Bangladesh: National Human Rights Commission of Bangladesh	B	May 2011
2.	Sri Lanka: Human Rights Commission of Sri Lanka	B	2000 October 2007 March 2009
3.	Maldives : Human Rights Commission	B	April 2008 March 2010
	Central Asia		
1.	Khazakhstan: The Commissioner for Human Rights (CHR)	B	March 2012
2.	Kyrgyzstan: The Ombudsman of the Kyrgyz Republic (OKR)	B	March 2012
3.	Tajikistan: The Human Rights Ombudsman of the Republic of Tajikistan (HROT)	B	March 2012
	Africa		
1.	Algeria: Commission Nationale des Droits de l'Homme	B	2000 – A(R) 2002 – A(R) 2003 – A March 2009 – B March 2010 - deferred to Oct. 2010 October 2010 – B
2.	Chad: Commission Nationale des Droits de L'homme	B	2000 – A(R) 2001 – A(R) 2003 – A(R)

As of 11 February 2013
**** See relevant SCA Report***
Note: Unless specified, previous years in the fourth column refer to the same status as the most recent one

			November 2009 – B
3.	Congo : Commission Nationale des Droits de l'Homme (CNDH)	B	October 2010
4.	Mali : Commission Nationale des Droits de l'Homme (CNDH)	B	March 2012
5.	Senegal: Comité Sénégalais des Droits de l'Homme	B	2000 October 2007 – A* October 2010 – deferred to May 2011 May 2011 – deferred to Oct. 2011 October 2011 – recommended to be accredited B; given one year to establish compliance with Paris Principles November 2012 – B
6.	Tunisia: Comité Supérieur des Droits de l'Homme et des Libertés Fondamentales	B	November 2009
	Europe		
1.	Austria: The Austrian Ombudsman Board	B	2000 May 2011
2.	Belgium: The Centre for equal opportunities and opposition to racism	B	1999 March 2010
3.	Bulgaria: Commission for protection against Discrimination of the Republic of Bulgaria	B	October 2011
4.	Bulgaria: The Ombudsman of the Republic of Bulgaria	B	October 2011
5.	Hungary: Parliamentary Commissioner for Civil Rights	B	May 2011
6.	Macedonia: The Ombudsman of the Republic of Macedonia	B	October 2011
7.	Republic of Moldova : Human Rights Centre of Moldova	B	November 2009
8.	The Netherlands: Equal Treatment Commission of The Netherlands	B	1999 - B 2004 March 2010
9.	Norway: Norwegian Centre for Human Rights	B	2003 A(R) 2004 A(R) 2005 A(R) April 2006 May 2011 – deferred to Oct. 2011 October 2011 – recommended to be accredited B; given one year to establish compliance with Paris Principles November 2012 – B
10.	Slovenia: Republic of Slovenia Human Rights Ombudsman	B	2000 March 2010
11.	Sweden: Equality Ombudsman of Sweden	B	May 2011

C STATUS INSTITUTIONS

	Africa		
1.	Benin: Commission Béninoise des Droits de L'homme	C	2002

As of 11 February 2013
**** See relevant SCA Report***
Note: Unless specified, previous years in the fourth column refer to the same status as the most recent one

2.	Madagascar: Commission Nationale des Droits de l'Homme de Madagascar	C	2000 – A(R) 2002 – A(R) 2003 – A(R) April 2006 – status withdrawn October 2006 – C
	Americas		
1.	Antigua and Barbuda: Office of the Ombudsman	C	2001
2.	Barbados: Office of the Ombudsman	C	2001
3.	Puerto Rico (United States of America) : Oficina del Procurador del Ciudadano del Estado Libre Asociado de Puerto Rico	C	March 2007

	Asia and the Pacific		
1.	Hong Kong Special Administrative Region of China: Hong Kong Equal Opportunities Commission	C	2000
2.	Iran (Islamic Republic of) : Commission Islamique des Droits de l'Homme	C	2000

	Europe		
1.	Romania: Romanian Institute for Human Rights	C	March 2007 May 2011
2.	Switzerland: Commission fédérale pour les questions féminines (CFQF)	C	March 2009
3.	Switzerland: Federal Commission against Racism (FCR)	C	1998 (B) March 2010 – C

SUSPENDED INSTITUTIONS

Asia and the Pacific		
Fiji: Fiji Human Rights Commission	Suspended Note: Commission resigned from the ICC on 2 April 2007	2000 (A) March 2007 – accreditation suspended; documents to be submitted at session of Oct. 2007 2 April 2007 – Commission resigns from the ICC
Africa		
Niger: Niger Commission Nationale des Droits de l'Homme et des Libertés Fondamentales	Removed Note: The CNDHLF was dissolved in February 2010	March 2010 – the CNDHLF is removed as per its dissolution in February 2010

As of 11 February 2013
**** See relevant SCA Report***
Note: Unless specified, previous years in the fourth column refer to the same status as the most recent one

INSTITUTIONS WHOSE ACCREDITATION HAS LAPSED

Africa		
Burkina Faso: Commission Nationale des Droits de l'Homme	B	2002 – A(R) 2003 – A(R) 2005 – B March 2012 – Accreditation lapsed due to non-submission of documentation
Europe		
Slovakia: National Centre for Human Rights (SNCHR)	B	2002 – C October 2007 March 2012 – Accreditation lapsed due to non-submission of documentation

As of 11 February 2013
**** See relevant SCA Report***
Note: Unless specified, previous years in the fourth column refer to the same status as the most recent one

German Bundestag, November 28, 2000
Establishment of a German Institute for Human Rights

Unauthorized Translation by the German Institute for Human Rights

German Bundestag **Printed Paper** 14/**4801**
14th electoral term 28 November 2000

Motion

tabled by the parliamentary groups of the SPD, CDU/CSU, ALLIANCE 90/THE GREENS and F.D.P.

Establishment of a German Institute for Human Rights

The Bundestag is requested to adopt the following motion:

The German Bundestag expresses its support for the founding of an independent German Institute for Human Rights. It calls upon the Federal Government to introduce the necessary steps for this in close coordination with representatives of non-governmental organisations and the sciences.

The Human Rights Institute shall work with an emphasis on application and complement existing state and non-state institutions, working in a supporting role and in close connection with them. It shall inform about the domestic and foreign human rights situation and contribute to the prevention of human rights abuses, as well as to the promotion and protection of human rights. In doing this, it shall act on its own initiative and independent of any guidelines and instructions of the Federal Government and other public and private actors. Need exists in the following areas:

1. Information and documentation

Through online documentation of existing data, access to information shall be improved for parliamentarians, ministries, non-governmental organisations, academia, journalists, legal practitioners and interested members of the public. Additionally, the "Legal Information System for the Federal Republic of Germany" (JURIS) shall be offered and computerised access to the library associations in Germany established. Also planned is the establishment of a subject-specific library with a collection of fundamental works, treaties, jurisprudence, resolutions of international organs of human rights protection, and parliamentary decisions on human rights.

Included will be particularly:

- multi-lateral treaties and agreements (*inter alia* from United Nations, Council of Europe and the OSCE);

- jurisprudence (European Court of Human Rights, European Court of Justice, international criminal courts, and also treaty bodies);
- resolutions of the organs of the United Nations and the Council of Europe;
- parliamentary resolutions and other texts from the European Parliament, Parliamentary Assembly of the Council of Europe and the German Bundestag;
- and accounts of domestic and foreign human rights conditions, developments and problems.

2. Research

The research area of the institute shall contribute to the capability of human rights work. Especially conducive in this matter are studies in which strategies are developed on the prevention, avoidance and management of situations of human rights abuse. Valuable synergies shall be produced through cooperation with existing scientific institutions, to which commissions also can be given, with other policy advising institutions, as well as with political foundations.

3. Policy advice

The institute's emphasis on application enables it to advise *inter alia* representatives of politics and society in human rights questions and recommend strategies of action. This can happen on its own initiative or in response to requests. Academia and politics should engage in a constant dialogue and exchange of views regarding questions of human rights. Events organised by the human rights institute can support this dialogue.

4. Domestic education in human rights

Access to information is important; no less important is the early and emotional anchoring of the significance of human rights in hearts and minds in order to contribute to a critical public in Germany that is enlightened about human rights considerations. Human rights education shall primarily take place in subsidiary support of other institutions. The institute can contribute *inter alia* through:

- its establishment as a national coordination body for human rights education in the sense of the guidelines of the United Nations in document A/52/469 Add.1;
- the building of teaching programmes and materials for human rights education in sensitive areas, for example in such agencies as police, penal systems and psychiatric institutions;
- the development of proposals for school curricula;
- participation in the qualifying of civil conflict management experts in facts and themes relating to human rights;
- and events, seminars and symposia related to human rights.

5. International cooperation

The institute will be active abroad when this is necessary for the proper fulfilment of its duties and for the exchange in experience and knowledge in human rights. Possible fields of work are in the areas of civil society and state administration, in which cooperation with existing state and non-state actors are in the fore. At the same time, the international work of the institute exists through exchange with other similar institutions abroad, as well as through substantively following human rights mechanisms of the EU, Council of Europe, OSCE and UN.

6. Supporting dialogue and cooperation in Germany

State and non-state institutions and organisations that are involved in Germany in human rights have their specific organisation, areas of focus and work methods. Without changing proven structures, the human rights institute could act in the medium term as a catalyst beyond the described tasks and strengthen human rights work through communication and public relations work.

The German Institute for Human Rights shall be politically independent and founded as an association. In the majority, committees will be constituted from representatives of non-state, civil society areas. In these, the plurality of world and political views among state and non-state offices involved in human rights questions shall be reflected.

Considered for membership in the association's organs are:

- the Federal Government, represented through the Foreign Ministry, the Federal Ministry of Justice, and the Federal Ministry for Economic Cooperation and Development;
- representatives of the German Bundestag;
- representatives of the federal states;
- representatives of non-governmental organisations;
- representatives from academia and legal practice;
- and representatives from business, unions and churches.

The institute is to be established near the seat of government in order to guarantee close cooperation with ministries, the parliament, and non-governmental organisations.

The Federal Government finances the institute's fixed costs, which initially are budgeted in the individual plans 05, 07 and 23. At the latest, it will be examined following the establishment phase whether another budgeting form is advisable, for example through the German Bundestag. In the beginning phase, the financing level should allow for five academic employees in addition to experts and clerical assistants, and reach up to DM 3 million. There will be a further DM 750,000 for initial furnishings. Individual projects

require the securing of separate national and international public and private project financing.

The institute will be established in phases. The work shall begin in the areas of information and documentation, research, policy recommendations, as well as human rights education.

Berlin, 28 November 2000

Dr. Peter Struck and parliamentary group
Friedrich Merz, Michael Glos, and parliamentary group
Kerstin Müller (Cologne), Rezzo Schlauch, and parliamentary group
Dr. Wolfgang Gerhard and parliamentary group

Explanation

The United Nations and the Council of Europe repeatedly have called on member states to establish independent national institutes for the support and protection of human rights.[1]

There are already human rights institutes in numerous European countries. Informational visits to the Danish Centre for Human Rights in Copenhagen demonstrated that this institution could be a model for a German human rights institute.

There are a variety of state and non-state institutions in Germany that are concerned with questions of human rights. Within the framework of existing actors, the German Institute for Human Rights shall take on an important mediating and catalysing function, and support and interlink their work.

In accordance with the coalition agreement of 20 October 1998, Part XI 8, the Federal Government will support the establishment of an independent institute for human rights in Germany. Preceding the agreement were a public hearing of the Foreign Affairs Committee in cooperation with the then-Sub-Committee for Human Rights and Humanitarian Aid, motions from the SPD and ALLIANCE 90/THE GREENS (Bundestag Printed Paper 13/10882, 28 May 1998), from CDU/CSU and F.D.P. (Bundestag Printed Paper 13/10975, 16 June 1998), as well as important preliminary conceptual work of the FORUM MENSCHENRECHTE.

The founding of the German Institute for Human Rights takes account of the heightened observance of human rights worldwide and emphatically underscores support of human rights as a guideline of national and international politics.

---

[1] UN Resolution 48/134 of 20 December 1993, Paris Principles – Conferences of the National Institutions from 7 to 9 October 1991 in Paris, 7 to 9 November 1994 in Strasbourg, 20 to 22 January 1997 in Copenhagen; Recommendation of the European Commission against Racism and Intolerance of 13 June 1997 – CRI (97) 88; Recommendations of the Committee of Ministers of the Council of Europe from 30 September 1997, No. R (97) 14, No. R (97) 11.

لمحة عن مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية

مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطي منظمة إقليمية غير حكومية، ذات صبغة تقنية، متخصصة في نقل و بناء و تقديم الخبرة في مجال التحول الديمقراطي، و قد تأسس على مبدأ الشراكة بين المنظمات والخبراء في المنطقة العربية و الشرق أوسطية.

مركز الكواكبي
للتحولات الديمقراطية

Kawakibi Democracy
Transition Center

مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية

العنوان / ص ب 22، 2091 المنزه 6 ، تونس

الهاتف • الفاكس / 227 766 71 216

kawakibi.center@gmail.com

www.kawakibi.org

coopération allemande
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Publié par la giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية
Al-Kawakibi Democracy Transition Center

STRUCTURES PUBLIQUES DES DROITS DE L'HOMME EN TUNISIE

DOCUMENTS CONNEXES